وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: المالية و المحاسبة

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية

–دراسة حالة المؤسسة المينائية – سكيكدة EPS

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق

إعداد الطالبتان:

* عائدة بوزناد
* رانية بوالصوف

إشراف الاستاذة :

*إيمان بوقروة

لجنة المناقشة

إسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أ. هبة قواسمية	رئيسا	أستاذ محاضر"أ"	جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة
أ. إيمان بوقروة	مشرفا ومقررا	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة
أ.لطفي بوناب	مناقشا	أستاذ محاضر"ب"	جامعة 20 اوت 1955 –سكيكدة

السنة الجامعية 2018/2017

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر



قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

شكر وعرفان

إن أول الشكر لمن له الشكر الله عزوجل الذي وفقنا إلى إنهاء هدا العمل وصل اللهم على السراج المنير

معلم الإنسانية الهادي البشير سيدنا وحبيبنا محمد صل الله عليه وسلم ...

نتقدم بخالص عبارات الامتنان إلى الأستاذة المؤطرة (إيمان بوقروة) التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل

نوجه بالشكر أيضا إلى كافة عمال المؤسسة المينائية سكيكدة ونخص بالذكر عمر قيزح الذي لم يبخل علينا بالإرشادات والنصائح والتوجيهات

كما نوجه بالدكر إلى كافة أساتذتنا الكرام لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وخاصة قسم المالية والمحاسبة على مؤازرتهم فلهم جزيل الشكر وخالص الاعتراف بالجميل.

كما لا ننسي أن نوجه بالشكر للأصدقاء الذين ساعدونا على إتمام هذا العمل ولو بكلمة مشجعة، أو لفتة طيبة أو ابتسامة مواسية

إهداء

الحمد لله الذي وفقني ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا .....

- إلى من ربتني وانارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسانة في الوجود

أمي الحبيبة أدامها الله لنا..

- إلى من عمل بكد في سبيلي وعلمني معنى الكفاح وأخذ بيدي ورسم الامل بكل خطوة مشيتها إلى من احمل اسمه بكل افتخار أبي العزيز أدامه الله لنا..
- إلى من تحلّو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إخوتي "وليد، فاطمة، فؤاد، سميحة "

مع تمنياتي لهم بالنجاح والتوفيق في حياتهم..

- إلى من تحلو الحياة بوجودهما عمتي "زينب" وعمى "المولود " أطال الله في عمرهما

إلى جميع أصدقائي وإلى كل أحبابي كل باسمه

إلى من كان له الفضل في إتمام هده المدكرة

إلى صديقتي التي تقاسمه معها هدا العمل "رانية"

- إلى من دكرهم قلبي ونسيهم قلمي من دوني ان انسي زملاء دفعة السنة الثانية ماستر محاسبة وتدقيق

سيقف قلمي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خيرمعينة حتى تتذكروني يوما ما..

عائدة

إهداء

الحمد لله الذي انار لي درب المعرفة

الى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة الى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

الى من لا يمكن للكلمات ان توفي حقهما الى من لا يمكن للارقام ان تحصي فصائلهما الى والدي العزيزين ادامهما الله لي

الى اخواتي و اخي العزيز محمد

الى صديقتي الغالية سارة و الى كل الأصدقاء و الاحباب دون استثناء

الى كل عائلة بو الصوف و بوقرن وكل رفقاء الدراسة والى كل رفقاء الدراسة

اهدي هذا البحث المتواضع راجية من المولى عزو جل ان اجد القبول و النجاح .

رانية

الفهرس

قائمة المحتويات

شكر وعرفان

الإهداء

قائمة المحتويات

قائمة الأشكال

قائمة الرموز و المختصرات

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة

مقدمة..... (أ-ه)

الفصلالأول: الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة 9-35

تمهيد:..... 9

المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي..... 10

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي 10

1-مفهوم التسيير الجبائي:..... 10

2- مفهوم التسيير الجبائي في المدرسة الفرنكوفونيةوالانجلوسكسونية..... 10

2-1. تعريف الفرنكفوني..... 10

2-2.التعريف الانجلوسكسوني..... 12

المطلب الثاني: أهداف ومميزات التسيير الجبائي 14

1- أهداف التسيير الجبائي:..... 14

2- مميزات التسيير الجبائي..... 15

المطلب الثالث: مبادئ التسيير الجبائي أسسه وحدوده 16

1- مبادئ التسيير الجبائي..... 16

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- أسس التسيير الجبائي..... 17
3- حدود التسيير الجبائي..... 18
المبحث الثاني:مراحل التسيير الجبائي وعناصرهمرتبطة به..... 19
المطلب الاول: مراحل التسيير الجبائي:..... 19
المطلب الثاني: عناصر مرتبطة بالتسيير الجبائي 20
1- المراجعة الداخلية..... 20
2- مراقبة التسيير..... 21
3- المراجعة الجبائية..... 21
المطلب الثالث: الخيار الجبائي 22
المبحث الثالث: الوظيفة الجبائية والمسير الجبائي في المؤسسة 24
المطلب الأول: الوظيفة الجبائية..... 24
1- تعريف الوظيفة الجبائية..... 24
1-2. أهداف الوظيفة الجبائية..... 24
2- العوامل المتحكمة في تواجد الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة..... 25
3- أسس الوظيفة الجبائية..... 26
المطلب الثاني: تعريف المسير الجبائي والمهام المنوطة به..... 27
1- المسير الجبائي 27
2- مؤهلات المسير الجبائي..... 27
3- مهام المسير الجبائي 29
4- المهارات الأساسية للمسير الجبائي..... 29
المطلب الثالث: استراتيجيات التسيير الجبائي وعلاقته بالإدارة الجبائية..... 30
1-إستراتيجيات التسيير الجبائي:..... 30
2-التسيير الجبائي و علاقته بالإدارة الجبائية..... 32
خلاصة..... 35

الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية 67-37

تمهيد:..... 37

المبحث الأول:الإطارالمفاهمي لتقييم الأداء المالي 38

المطلب الأول:الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية 38

1-تعريف الاداء..... 38

2-الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية 39

المطلب الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة وأدائها المالي..... 41

1- الوظيفة المالية في المؤسسة 41

المطلب الثالث: العلاقة بين الاداء وخلق القيمة في المؤسسة 42

1- مفهوم خلق القيمة 43

2- اهداف ونتائج خلق القيمة 43

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه 45

المطلب الأول: تعريف وخطوات تقييم الأداء المالي 45

1- تعريف تقييم الأداء المالي 45

2- خطوات تقييم الأداء المالي..... 45

المطلب الثاني: القوائم المالية 46

1- مفهوم القوائم المالية 46

2- عناصر القوائم المالي..... 46

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي..... 47

1- قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية..... 47

2-قياس الأداء المالي بواسطة النسب المالية..... 49

المبحث الثالث: أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الاقتصادية..... 57

المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال..... 57

1- الأثر الجبائي في مرحلة الاستغلال 57

1- دور المسير الجبائي في مرحلة الاستغلال 60

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل 61
1- تأثير الجباية على مصادر التمويل الداخلي..... 61
2- تأثير الجباية على مصادر التمويل الخارجي..... 62
المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار 63
1- الأثر الجبائي في مرحلة الاستثمار 63
2-دور المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار 66
الخلاصة..... 67
الفصل الثالث: أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة **70-109**
تمهيد:..... 70
المبحث الأول:تقديم المؤسسة المينائية سكيكدة..... 71
المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة المينائية سكيكدة..... 71
1- لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة..... 71
تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة..... 73
المطلب الثاني: هيكلة المؤسسة المينائية سكيكدة 74
المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية سكيكدة..... 78
المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسة..... 82
المبحث الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي ومدى تأثيره على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة 86
المطلب الأول: التسيير الجبائي في المؤسسةالمينائية سكيكدة..... 86
1- خلال دورة الاستغلال..... 86
2-خلال دورة التمويل..... 90
3-دورة الاستثمار 90
المطلب الثاني :دراسة الاداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة..... 92
1- عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة للسنوات الأربعة 92
2-مؤشرات التوازن المالي المؤسسة المينائية سكيكدة..... 95
3-النسب المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة..... 97
تحديد متغيرات الدراسة: وتنقسم إلى متغير مستقل ومتغير تابع .....

المطلب الثالث : قياس مدى فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الإقتصادية و أثره على الأداء المالي 104
1- المتغير المستقل..... 105
2- المتغير التابع..... 106
خلاصة 109
الخاتمة..... 111
قائمة المصادر و المراجع 115
الملاحق

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يوضح علاقة التسيير الجبائي بالإدارة الجبائية.	32
(1-3)	الرسم على النشاط المهني للمؤسسة المينائية سكيكدة . للفترة 2014-2017	86
(2-3)	الرسم على أرباح الشركات للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	87
(3-3)	الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	87
(4-3)	الرسم على القيمة المضافة على المبيعات للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	88
(5-3)	الرسم على القيمة المضافة على المشتريات للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	88
(6-3)	حقوق الطابع على الدولة للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	89
(7-3)	خلاصة لمختلف الضرائب للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	89
(8-3)	قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	90
(10-3)	الميزانية المختصرة للمؤسسة المينائية سكيكدة جانب أصول.	92
(11-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية سكيكدة جانب خصوم.	93
(12-3)	رأس المال االعام للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	95
(13-3)	الأحتياج من رأس المال العام للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	96
(14-3)	رصيد الخزينة للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	97
(15-3)	ر نسب الهيكل المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	98
(16-3)	نسب السيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	99
(17-3)	نسب النشاط في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	101
(18-3)	نسب المديونية في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	102
(19-3)	نسب المردودية للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	103
(20-3)	مؤشرات قياس التسيير الجبائي في لمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	105
(21-3)	مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	106
(22-3)	إرتباط مؤشرات التسيير الجبائي و الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017	106

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الاشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	الأختلاف بين النظرة الفرونكفونية و الأجلوسكسونية لمفهوم التسيير الجبائي	13
(2-1)	دور المراجعة الداخلية في المؤسسة المينائية سكيكدة .	21
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيكدة	75
(2-3)	الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة و المالية D F C	79
(3-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة أصول .	93
(4-3)	التمثيل البياني للميزانية المختصرة خصوم .	94
(5-3)	تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2015	98
(6-3)	تطور نسب السيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة.	100
(7-3)	نسبة المديونية بالمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017.	102
(8-3)	تطور نسب المردودية.	104

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الرموز والمختصرات

الرمز	الدلالة بالغة الاجنبية	القصود بالغة العربية
BFR	Besoins de fond de Roulement	الاحتياج من راس المال العامل
D.F.C	Direction Finances et comptabilité	مديرية المالية و المحاسبة
E.P.S	Enterprise portuaire de Skikda	المؤسسة المينائية سكيكدة
FR	Fond de Roulement	راس المال العامل
IBS	Impôts sur les Bénéfices des Sociétés	الضريبة على أرباح الشركات
Mr		الموارد المستخدمة
ONP	Office Nationale des Ports	الديوان الوطني للموانئ
SPSS	Statistical Package for Social Science	الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية
TR	Trésorerie	الخزينة
TAP	Taxes sur l'activité professionnelle	الرسم على النشاط المهني
TIR	Taux de Rendement Interne	معدل العائد الداخلي
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	الرسم على القيمة المضافة
VAN	Valeur Actuelle Nette	صافي القيمة الحالية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ملـخص

يعالج هذا الموضوع أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية حيث حاولنا من خلاله التعرف على التسيير الجبائي وكيفية الإستفادة منه في تحقيق الأهداف الاقتصادية للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أهمية التسيير الجبائي و حدوده و أدواته،و أصبح المسير الجبائي اليوم يفكر في كيفية الإستفادة و التعامل مع مختلف التطورات التي شهدها علم التسيير حتى تصل المؤسسة إلى الأهداف المالية المطلوبة ،و من جهة أخرى يكمن الهدف الأساسي لهذا التسيير في أن له أثار على الأداء المالي للمؤسسة ،من خلال أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي و بالتالي التأثير على التوازن المالي ،القرارات المالية ....الخ.

و لهذا جاء موضوع بحثنا الذي نحاول من خلاله قياس هذا الأثر حيث إستخلصنا من خلال دراستنا لمعامل الإرتباط بين مؤشرات التسيير الجبائي و الأداء المالي باستخدام **spss** إلى أن هنالك أثر ضعيف للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة.

الكلمات المفتاحية : التسيير الجبائي , الأداء المالي , التوازن المالي , القرارات المالية.

Résumé

Ce sujet aborde l'impact de la gestion budgétaire sur la performance financière de l'institution économique, où nous avons essayé d'identifier la gestion fiscale et comment en tirer profit pour atteindre les objectifs économiques de l'institution.

De ce fait.la présente recherche intervient afin de démontrer l'importance de la gestion fiscale ainsi que ses limites et outils. Ainsi, de nos jours, le gestionnaire fiscal pense à comment tirer parti des différents développements qu'a connu la gestion et y faire face pour que l'entreprise puisse atteindre les buts financiers requis. D'autre part, l'objectif essentiel de cette gestion consiste qu'elle a des répercussions sur la performance financière de l'entreprise car tout effet fiscal correspond à un effet financier. En conséquence cela induit une influence sur l'équilibre financier, les décisions financières……etc.

C'est pour cela que l'objet de notre recherche, par lequel nous essayons de mesurer cet impact que nous avons appris par notre étude du coefficient de corrélation entre la gestion et la performance financière fiscale en utilisant des indicateurs spss qu'il existe un faible effet sur la conduite de la performance fiscale et financière dans les sociétés portuaires de Skikda.

Mots-clés: gestion fiscale, performance financière, équilibre financier, décisions financières

مقدمة

مقدمة

تهدف كل مؤسسة إلى تحقيق أهدافها الإقتصادية والمالية بإستغلال كافة مواردها على أحسن وجه وإيجاد كل السبل من أجل تدنية التكاليف التي تتحملها، وتعتبر الجباية من أهم التكاليف التي تتحملها المؤسسة حيث تتميز بالتعدد وعدم إستقرار نصوصها الأمر الذي يولد المزيد من المخاطر.

ولذا فإن التسيير الجيد للجباية وإدراج العامل الجبائي في إستراتيجية المؤسسة كفيل بتحقيق جانب هام من التكاليف المالية ومن هنا أوجب ضرورة إدماج التسيير الجبائي في نفس مستوي أشكال وصورة التسيير الأخرى من أجل التحكم في التكاليف الجبائية وتعظيم الإستفادة من الإختيارات الجبائية، كما تعتبر الضريبة ذات أهمية كبيرة من وجهة نظر الإدارة المالية لأنها تؤثر في القرارات المالية وبالتالي في قيمة المؤسسة وذلك راجع إلى أن إقتطاع مقدار الضريبة من الربح يؤثر سلبا على سيولة المؤسسة.

ولهذا تسعي المؤسسة دائما إلى تخفيض قيمة الضرائب إلى الحد الأدنى للمحافظة على السيولة حيث أن المؤسسات التي لها تكاليف ضريبية مرتفعة تلجأ إلى الإقتراض كطريقة للتمويل لتحقيق وفر ضريبي أكبر.

وبما أن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي هذا يجعل التسيير الجبائي يعمل على تعزيز قدرة المؤسسة والحصول على تدفقات مالية من خلال تخفيض التكاليف الجبائية وبالتالي الرفع من المردودية المالية للمساهمين بالإضافة إلى أهميته على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة (الإستغلال، التمويل، الإستثمار).

ومنه يجب على المسير الجبائي معرفة هذه الأثار ومحاولة تعظيم الإستفادة منها في إطار ما يسمح به القانون الجبائي.

أولا: إشكالية الدراسة

بغية الإلمام بهذا الموضوع تم صياغة الإشكالية الرئيسية في التساؤل الرئيسي الأتي:

ما مدى فعالية التسيير الجبائي في التأثير على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

إن الإشكالية الرئيسة السابقة تقودنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ماهي مؤشرات قياس الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية؟
- ما واقع ممارسة التسيير الجبائي في مؤسسة المينائية سكيكدة وأثره على أدائها المالي؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

كمحاولة أولية للإجابة على الإشكالية الرئيسة ومختلف التساؤلات الفرعية تم صياغة الفرضيات الأتية:

- **الفرضية الرئيسية:**
- **لا يوجد تأثير فعال للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.**
- **الفرضيات الجزئية:**
- يعود ضعف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية إلى نقص الأسس التي تساعد على تفعيله؛
- أهمية التسيير الجبائي مرهونة بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة.

رابعا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- التسيير الجبائي من الإهتمامات الحديثة لذا الباحثين في المجال الجبائي، إلا أن أسسه لا تحظى بالقدر الكافي في المؤسسة الجزائرية، وذلك بسبب نظرة التسيير الضيقة له وعدم توفرها على هيكلة مؤسساتية مناسبة؛
- التسيير الجبائي المعاصر أصبح يواكب كل التطورات في علم التسيير، ويحاول كيفية تعظيم الإستفادة والتعامل معها، خروجا من كونه إطار قانوني بحث؛
- إظهار أهمية التسيير الجبائي بجميع جوانبه ومدى إنعكاسه في تدعيمه للمركز المالي في المؤسسات الإقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى الوصول إلى مجموع من الأهداف أهمها:

- إلقاء الضوء على مفهوم التسيير الجبائي وإطار تطبيقيه؛
- تسليط الضوء على أهمية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؛
- التعرف على مدى تطبيق المؤسسة المينائية سكيكدة للتسيير الجبائي؛
- التعرف على مدى التأثير الذي يحدثه التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؛
- الوصول إلى نتائج يمكن من خلالها تقديم توصيات تحقق الغرض من الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سادسا: دوافع ومبررات الدراسة

يعود إختيار الموضوع لعدة دوافع منها ما هو ذاتي ومنها ما هو موضوعي كالتالي:

- **أسباب ذاتية:**

- الميول الشخصي إلى الموضوع؛
- الرغبة في إكتساب معارف جديدة في مجال التسيير الجبائي والأداء المالي؛
- توافق الموضوع مع التخصص العلمي المدروس "محاسبة وتدقيق".

- **أسباب موضوعية**

- الأهمية الحالية والمستقبلية التي يكتسيها موضوع الدراسة؛
- حاجة المؤسسات الجزائرية إلى تسيير جبائي فعال لترشيد قراراتها المالية وتحسين أدائها المالي.

سابعا: منهج وأدوات الدراسة

نظرا لمتطلبات الدراسة تم الإعتماد في الجزء النظري على المنهج الوصفي حيث إحتوى كل من الفصل الأول و الثاني على تبيان بعض المفاهيم المتعلقة بالتسيير الجبائي و الأداء المالي و ما يمكن أن يصاحبهما من المفاهيم المرتبطة بهما، كما تم الإعتماد كذلك على المنهج التحليلي في تفسير مختلف المعلومات و تحليلها و إستخلاص النتائج، أما في الجانب التطبيقي فقد تم إستخدام منهج دراسة حالة لمحاولة إسقاط النتائج النظرية على أرض الواقع و قد تم تطبيقه على إحدى أهم مؤسساتنا الاقتصادية الخدمية الجزائرية و هي المؤسسة الميناائية سكيكدة ، حيث إعتمدنا على تحليل مختلف الوثائق المتحصل عليها إلى جانب دراسة الارتباط بين التسيير الجبائي و الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة باستخدام برنامج التحليل الاحصائي.

ثامنا: صعوبات الدراسة

تتمكن في:

- صعوبة الحصول على المراجع خاصة بالغة العربية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من المؤسسة محل الدراسة فيما يخص الموضوع المقترح .

تاسعا: الدراسات السابقة

من أجل الإحاطة الجيدة بالموضوع تم لإطلاع على الدراسات السابقة القريبة من موضوع بحثا نذكر من بينهما ما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- دراسة نظرية قلادي بعنوان **دراسة علاقة السياسات الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 20أوت 1955 سكيكدة،2011، وقد تم إسقاط هذه الدراسة في المؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات "SIJICO"، هدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز التأثير الذي تحدثه السياسة الجبائية في تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة، حيث توصلت الدراسة للعديد من النتائج النظرية و الميدانية و تمثلت أهم النتائج النظرية في أن الجباية تعتبر متغيرا إستراتيجيا في تحديد القرارات التمويلية للمؤسسة ،للسياسة الجبائية تأثير على التوازن المالي للمؤسسة من خلال تأثيره على مؤشراته و المتمثلة في : رأس المال العامل ، الإحتياجات من رأس المال العامل ، الخزينة الصافية.

وكذلك التوصل إلى أن الثقافة الجبائية للمسير تمكنه من تعظيم إستغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة وتنبيهه للأخطار التي يمكن أن تقع فيها وتوضيح الإختيارات التي يجب انتقاءها، ومن ثم فإنه يوفره القاعدة الصحيحة لإختيار القرار السليم، في حين تمثلت أهم نتائج الدراسة الميدانية في أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين الهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو والسياسة الجبائية حيث أن مؤسسة سيجيكو لا تتخذ العامل الجبائي كمعيار لإختيار مصادر تمويلها

إقتصرت هذه الدراسة على التطرق لإبراز علاقة السياسة الجباية بالهيكل التمويلي للمؤسسة فقط.

2- دراسة عادل عشي بعنوان "**الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية: قياس وتقييم** " مذكرة ماجيستر في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر ،2002 حيث تم إسقاط هذه الدراسة على مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الإقتصادية والعوامل المتحكمة فيه وكذلك محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأداء المالي يقوم تقييمه على تحديد الأهمية بين النتائج و الموارد المستخدمة للحكم على مكانة المؤسسة و وضعيتها المالية، كما تم التوصل كذلك إلى أن المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة خلال السنوات الثالثة 2000، 2001، 2002 ، فقد تبين أن المؤسسة إستطاعت مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

إقتصرت هذه الدراسة على تقييم الأداء المالي فقط ولم تتطرق إلى تأثير التسيير الجبائي عليه؛

3- دراسة صابر عباسي بعنوان "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية" مذكرة ماجيستير في المحاسبة والجباية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مراح، حيث تم أسقاط هذه الدراسة على عينة من المؤسسات في ولاية بسكرة–الجزائر–هدفت الدراسة إلى تحديد أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي بالمؤسسات الاقتصادية وتتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في هذه الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و لكن ضعيف الفعالية كما تم التوصل إلى أن المؤسسة الجزائرية تأخذ بعين الإعتبار العامل الجبائي عند إتخاذ القرارات التشغيلية و الإستثمارية أما عند القرارات التمويلية فلا تأخذها بعين الإعتبار.

مما سبق يمكن القول أن الدراسات السابقة ركزت على التسيير الجبائي و الأداء المالي كل على حدى أما فيما يتعلق بدراسة صابر عباسي فقد دمج كل منهما لمعرفة العلاقة بين هذين المتغيرين في مجموعة من المؤسسات الاقتصادية أما بالنسبة لدراستنا سنحاول معرفة تأثير التسيير الجبائي الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة.

عاشرا: خطة الدراسة

من أجل الإلمام بجوانب الموضوع إرتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى جزئيين تسبقهم مقدمة عامة وتليهم الخاتمة العامة تتضمن النتائج المتوصل إليها والتوصيات التي تم الخروج بها ببعض المواضيع التي يمكن أن تكون محور لدراسة مستقبلا إذ خصص الجزء الأول من هذه الدراسة إلى الجانب النظري والذي يتضمن فصلين، أما الجزء الثاني فخصص لإستعراض الجانب التطبيقي وذلك كالاتي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان "**الأسس النظرية للتسيير الجبائي في المؤسسة**" وقد تضمن ثلاثة مباحث إذ تم التطرق في المبحث الأول إلى **الإطار النظري للتسيير الجبائي**، في حين تضمن المبحث الثاني الإطار المفاهمي لتقييم الأداء ، أما المبحث الثالث فشمل المسير الجبائي والوظيفة الجبائية.
- **الفصل الثاني:** جاء بعنوان " **نحو أداء مالي هادف يقوم على التسيير الجبائي في المؤسسة** "وقد تضمن كذلك ثلاثة مباحث، حيث إحتوي المبحث الأول على "**الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء**"، في حين المبحث الثاني شمل " **تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه**"، أما المبحث الثالث فتضمن "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي"
- **الفصل الثالث:** فخصص للدراسة الميدانية وقد تناول " **قياس أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة**" وقد تضمن مبحثين، حيث تم تقديم عام بالمؤسسة المينائية سكيكدة في المبحث الأول، ثم تم التطرق في المبحث الثاني إلى واقع ممارسة التسيير الجبائي ومدى تأثيره على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجانب النظري

الفصل الأول:

الأسس النظرية للتسيير الجبائي

تمهيد:

التسيير الجبائي هو سلوك حديث في المؤسسات وهو مرتبط كثيرا بالتسيير المالي ولأن الجباية هي متغير لا يمكن تجنبه وجب على المؤسسة تحويله ضمن المتغيرات المؤثرة على الأنشطة الإستراتيجية وعمليات إتخاذ القرار قصير ومتوسط الأجل مما يعني أنه يتجه نحو سلوك مسير المؤسسة القائد خاصة فيما يتعلق بالإستثمار كما أن التسيير الجبائي يلعب دور الوسيط بين التشريع الجبائي والمؤسسة مع ضرورة إحترام الالتزامات والقوانين.

فنجد للتسيير الجبائي عدة تعاريف منها ما هو فرانكفوني ومنها ما هو إنجلوسكسوني، وإهمال المؤسسة للعنصر الجبائي في جميع الأعمال سواء كانت محاسبية أو مالية يعتبر خطأ لما له من تأثير على أرباح المساهمين وعلى قيمة المؤسسة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى النقاط التالية:

- الإطار النظري للتسيير الجبائي؛
- مراحل التسيير الجبائي وعناصر مرتبطة به؛
- الوظيفة الجبائية والمسير الجبائي في المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي

المطلب الأول: مفهوم التسيير الجبائي

هناك العديد من التعاريف منها:

1-مفهوم التسيير الجبائي:

التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، يهدف إلى تمكين المؤسسة من الإستفادة من مزايا جميع الاختبارات الجبائية و تجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على إنتقاء أحسن الطرق و الإختيارات الجبائية [1].

وحسب DS Kimball و Kimball j.r: "تشمل الإدارة "التسيير" كل الواجبات والوظائف التي تتعلق بإنشاء المؤسسة من حيث تمويلها، ووضع كل السياسات الرئيسية، و توفير كل المعدات الازمة الضرورية ،و رسم الشكل العام للتنظيم الذي سوف تعمل فيه المؤسسة و إختيار الرؤساء الرئيسيين" [2].

و يمكن القول أن التسيير الجبائي هو مجموعة من الإجراءات المتخذة بطريقة عقلانية لتخفيض العبء الجبائي دون مخالفة لأحكام القانون الجبائي [3].

2- مفهوم التسيير الجبائي في المدرسة الفرنكوفونية والانجلوسكسونية

2-1. تعريف الفرنكفوني

وهناك العديد من التعاريف منها:

- التسيير الجبائي يعتبر فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار بحيث يهدف إلى تمكين المؤسسة من الإستفادة من المزايا.

---

[1] زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر،2009، ص 1.

[2] فتحية أميرة، **دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، بسكرة، 2017، ص 194.

[3] نفس المرجع، ص 194.

●جميع الإختيارات الجبائية و تجنيب المؤسسة التكاليف الإضافية من خلال قدرة المسير على إنتقاء أحسن الطرق و الإختيارات الجبائية و توظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الإلتزام بقواعد التشريع الجبائي و بالتالي هو وسيلة لترشيد القرار[1].

●أما كريستين كوليت (christne collette): عرفه كما يلي:

إن "تسيير الجباية يعني أن الجباية هي بمثابة إلتزام قانوني للمؤسسة ، يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة ، وأن تصبح متغيرا فعالا في إستراتيجيتها ، بدلا من السلبية تجاه الجباية ،يطرح اللإستعمال الفعال و الذكي لها[2].

●ويعرف Jean. Claud. Parota علي أنه : "تركيبة من مجموعة من الأفعال و القرارات المأخوذة داخل المؤسسة ،من أجل التحكم و تخفيض التكاليف الجبائية و التي تزيد فعاليته بتجنب التعرض للمخاطر العالية في المؤسسة " و هذا يكون مع إختيار الإمتيازات للمؤسسة وفق المخطط الجبائي مع إحترام الحدود المتعلقة بالإستراتيجية العامة للمؤسسة و القدرات المالية و التقنية لها [3].

ويري R.Yaich أن التسيير الجبائي هو تحقيق الأمثلية الجبائية داخل المؤسسة و يعني: تقليل الضريبة علي الأرباح من أجل تعظيم النتيجة الصافية بعد الضريبة في إطار قانوني، كما يعرفه علي أنه التسيير الذي يبحث على تحقيق أقصى الوافرات الضريبية في المؤسسة.[4]

ويعرف التسيير الجبائي على أنه الإستعمال الأمثل للموارد المتاحة في المؤسسة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ، و التسيير الجبائي هو مزيج بين السلوك القانوني و الجبائي و علم التسيير ، يتعلق بتسيير المتغير

---

[1] صابر عباسي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مراح ورقلة،2012، ص4.

[2] حميداتو صالح، **دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الوادي،2012، ص 89.

[3] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 4.

[4] نفس المرجع، ص 5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجبائي في جميع مراحل دورة حياتها و لذا هي تسعى إلي تعظيمه بدون الخروج عن الإطار القانوني ، كما يقول Maurice cozian هو أعلى مستوى لتسخير الجباية [1].

2-2.التعريف الأنجلوسكسوني

والتي ترى أن المستوى المتقدم للتسيير الجبائي على أنه السير نحو تخطيط جبائي واسع داخل المؤسسة وهناك العديد من التعاريف منها:

يعرف M.Scholes et M.Wolfson: التخطيط الجبائي في المؤسسة على أنه "يتعلق بالنظر إلي أحسن الأداء(La performance) للمؤسسة و الذي يبحث في تقليل جميع التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و تكاليف المعاملات".

و منه التخطيط الجبائي لا يتعلق فقط بتقليل التكاليف الجبائية ، بل يتعلق كذلك بتكاليف المعاملات المرتفعة و التحويلات بين الدول [2].

كما عرفه Hoffmane (1961) على أنه "قدرة المؤسسة على ترتيب أنشطتها المالية بطريقة تسمح بتخفيض العبء الجبائي " [3].

ونظرا لتعدد المدارس والنظريات التي تحدثت عن التسيير الجبائي يمكننا حصرها في تصوريين: التصور الفرنكفوني والتصور الانجلوسكسوني.

التصور الفرانكوفوني : و هو التعريف الذي يرى أن التسيير الجبائي هو الألية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي ، في حدود مبدأي عدم التعسف في إستعمال الحق و التصرف الغير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية ،و هو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع [4]

---

[1] صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، **أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة باحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2013، ص 117.

[2] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[3] فتحية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

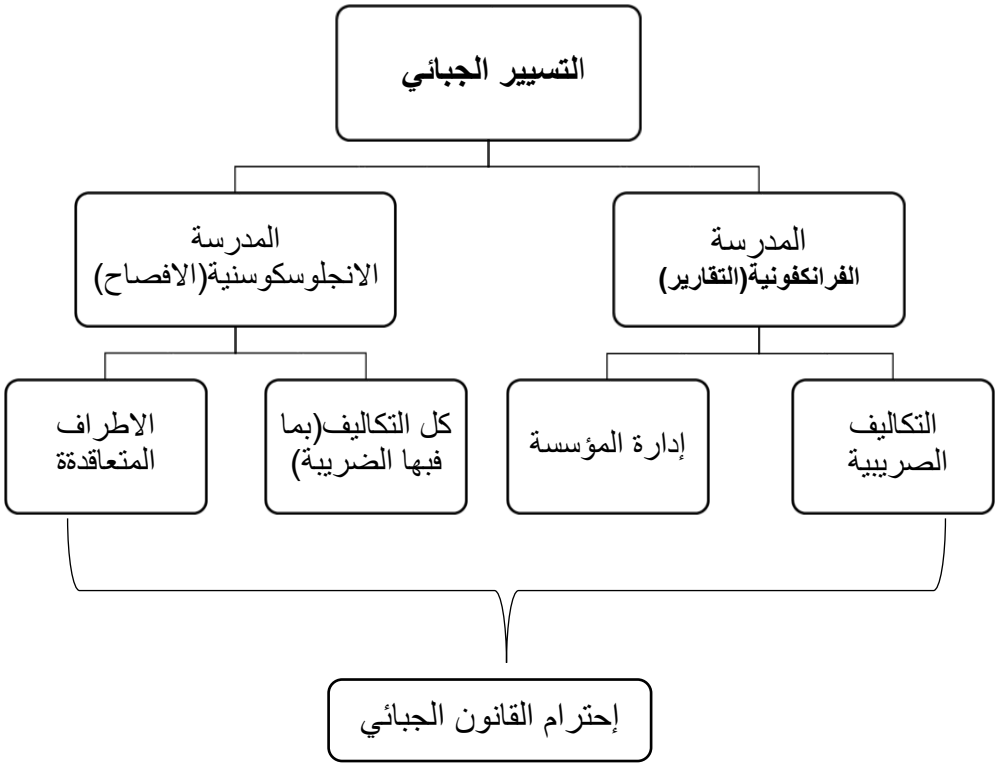
[4] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص118.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التصور الانجلوسكسوني : وهو التعريف الذي يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية و الأطراف المتعاقدة مثل : حملة الأسهم(المساهمين) ، المدراء الماليين ، المحللين الماليين، إدارة الضرائب و المجتمع...الخ ،المعنية بالإفصاح لها عن مبالغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط)، فبلإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة المؤسسات التي تنشط في مثل هذه البيئة من جهة، ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين، وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع جبائي وهذا ما يسمى المساهمة في خلق القيمة. إذ نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلي كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة ،بل يتعداه أبعد من ذلك و هي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة [1].

والشكل التالي يبن الاختلاف النظرة الفرانكفونية و الانجلوسكوسنية

شكل (1-1): الإختلاف بين النطرة الفرونكفونية و الانجلوسكوسنية لمفهوم التسيير الجبائي



المصدر: صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص7.

[1] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره ،ص 118.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: أهداف ومميزات التسيير الجبائي

1- أهداف التسيير الجبائي:

تتمثل أهداف التسيير الجبائي في تحقيق:

- **الأمن الجبائي في المؤسسة:**

إن المخطر الجبائي من أهم أهداف التسيير الجبائي فالمسير ملزم بأن يتعامل بشكل جيد مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها المؤسسة بعد ذلك يمكنه تخفيف العبء الضريبي وبهذا يتحقق هدفها ببقائها في وضعية قانونية إتجاه الضريبية وزيادة قدرتها على تشخيص إلتزاماتها الجبائية وإستراتيجيتها و تقييمها [1].

- **التحكم في العبء الضريبي:** إن إرتفاع الأعباء الجبائية يؤدي حتما إلى زيادة تكاليف المؤسسة مما يجعل التحكم فيها أمرا مهما للغاية وهذا يتحقق انطلاقا من:

- العمل على تخفيض الضريبة والرفع من العبء الضريبي من خلال رفع الأرباح الناتجة عن عدم الإستفادة من امتياز جبائي أني كما أن المؤسسات تختلف في تعاملها مع التسيير الجبائي فهناك التي تكون في مرحلة نمو فتحصر إهتمامها فقط بكيفية تخفيض الضريبة أما المؤسسة التي تجاوزت هذا المستوي فإهتمامها يتعدى إلى كيفية الحصول على القروض وتحقيق الربح وذلك بتطبيق تسيير جبائي فعال؛
- البحث فيما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكبر من ذلك ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه؛
- تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتخفيف الضرائب المستحقة؛
- تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.[2]

- **الفعالية الجبائية:**

يقصد بها إستعداد المؤسسة لإستغلال الفرص والمزايا الضريبية التي يمنحها القانون والتحكم فيها، مما يسمح بتحقيق وفرات مالية، فالتشريعات الجبائية والتجارية الحديثة تسمح في العديد من الأحيان بهامش من الحركة نتيجة تعدد الخيارات الضريبية، فالخيار الضريبي حسب المعني الضيق هو البدائل والخيارات الممنوحة في التشريع الضريبي. فتحقيق الفعالية الجبائية مرتبط بمدى إدراك المؤسسة و تمتع مسيريها الجبائيين بأفاق واسعة،

---

[1] محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2003، ص 7.

[2] نفس المرجع، ص 7.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و دراية كبيرة تسمح لهم بإدراك أنه يمكن تحقيق هدف جبائي بواسطة الخيارات القانونية لها أثار جبائية و إمكانية ممارسة الخيارات الضريبية الأكثر نفعا من أجل تعديل العبء الضريبي الذي تتحمله دون الإخلال بقواعد التشريع الضريبي المعمول به [1].

- **خدمة استراتيجية المؤسسة:**

إن الجباية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة وتعتبر كأحد محددات إتخاذ القرار مثل الشكل القانوني للمؤسسة مما يبين العلاقة الوطيدة بين الجباية والإستراتيجية مما يجعلها هدف من أهداف التسيير الجبائي ولذلك هي متغير جيد مهم وأبرز مثال على ذلك هي: الضريبة.[2]

2- مميزات التسيير الجبائي

يتطور التسيير الجبائي في المؤسسة في اتجاهين[3] :

الاتجاه الأول: التأثير المستمر للجباية على جميع العمليات في المؤسسة والرهان المالي المرتبط بالخلافات الجبائية.

الاتجاه الثاني: البحث على أحسن الطرق للتحكم في الخطر الجبائي كما يقول " Thomas Delahaye" التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتعويض بالضريبة وكذلك من خلال هذا التعريف نستنتج أن للتسيير الجبائي ثلاث خصائص هي:

-التوقيع بالضريبة؛

-البحث عن الاختيار الأمثل؛

-عدم وجود الغش الضريبي.

✓ **التوقيع بالضريبة:** بما أن الضريبة هي تكلفة يجب تسيرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء الإختيار وبالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي في كل إختيار لأن التسيير الجبائي لا يترك هناك مجال للحظ، كما يجب تحديد قيمة الإستعانة بأدوات التحليل المساعدة .

---

[1] حميداتو صالح، مرجع سبق ذكره، ص 95.

[2] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[3] صابر عباسيّ ، مرجع سبق ذكره، ص ص 12- 13 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

✓ **البحث عن الاختيار الأمثل:** التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختيارات الجبائية التي يمنحها المشرع، وذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون، والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجبائية .

في السابق القانون يقوم يمنح الإختيار الجبائي المكلف، بحيث جميع المؤسسات تبحث على المخطط، الجبائي والامتيازات المتوالية في تطبيق تقنيات الإهتلاك الخطي أو المتناقص وفق شروط الاختيار الممنوح، كما نلاحظ أن المؤسسة لديها العديد من الخيارات الممكنة في كل وقت من دورة حياتها بالنظر للحدث الجبائي في كل خيار مثلا: شركات الأشخاص تخضع للضريبة على الدخل أما شركات الأموال فتخضع للضريبة على أرباح الشركات.

في الوقت الحلي المؤسسة تقوم بالتحقيق من إمكانيات القيام بكل خيار جبائي بالنظر للجانب المالي، التجاري، التقني، الموارد البشرية ...إلخ بحيث المؤسسة تقوم بدمج كل خيار جبائي ممكن في الوظيفة العامة للقرار بأخذ القرار نحو قاعدة التحكيم بين مختلف الوضعيات والسيناريوهات الممكنة، لأن العمل بالخيارات تسمح للمؤسسة بتعظيم المكاسب وتقليل التكاليفّ، مما يساعد على تحقيق الأمن والأداء الجبائي الجيد.

✓ **عدم وجود الغش الضريبي:** "التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون" هذه العبارة تجعل لا أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي، لأنه وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية، لأن هذا التسيير يغير الخيار من وضعية إلى أخرى بالنظر إلى التحفيزات التي يقدمها المشروع .

إذن مبدأ التسيير الجبائي مصنوع داخل حدود القانون والتي يشجعها المشرع، وبالتالي المؤسسة تعتمد على الخيار الجبائي الممنوح والمسموح من قبل القانون من أجل تحقيق الأمن الجبائي، المكلف له خيارين العديد من البدائل، إذن هذه التجربة وهذا الهامش من الحركة ليس تعسفا في إستعمال الحق أو التصرف غير العادي في التسيير.

المطلب الثالث: مبادئ التسيير الجبائي أسسه وحدوده

1- مبادئ التسيير الجبائي

1-1. مبدأ الحرية في التسيير: إن القرار التسييري يعتبر إختياريا من بين عدة بدائل متاحة قانونا وبمجرد تنفيذه يتوجب على إدارة الضرائب إحترامه وعلى المكلف الالتزام به مثل: إختيار نمط الاستهلاك ،كما ان للمسير كامل الحق في الاستفادة من الإمتيازات و الخيارات الموجودة في القانون نتيجة مهاراته التسييرية دون

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أن يصنف تصرفه ضمن محاولة القيام بالغش الضريبي أي أن إدارة الضرائب لا يحق لها الحكم على نوعية التسيير بل على النتيجة الجبائية و صحتها فقط .[1]

2-1. مبدأ عدم التدخل في التسيير: ينطوي هذا المبدأ من أن الإدارة الضريبية لا يجب عليها التدخل في القرارات المأخوذة بشأن تسير المؤسسة التي تراه مناسب لها، حتى وإن كان يؤدي إلى عدم تخفيف التكاليف الجبائية .

كما يمكن الإشارة إلى أن حرية التسيير لمسير المؤسسة تسمح بالموافقة على نوعين من الرقابة على مدى نظامية التسيير دون البحث في الفرص البديلة التي تكون أضاعتها هما:

- محافظة الحسابات من اجل المحافظة على مكاسب المساهمين؛
- الرقابة الجبائية من اجل المحافظة علي مكاسب الخزينة العمومية.[2]

2- أسس التسيير الجبائي:

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية:[3]

✓ اختيار الطريقة الأقل تكلفة عن طريق إستغلال نقاط الضعف أو الفرغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير؛

✓ التسيير الجبائي يمثل المستوي الأعلى لإستعمال الجباية، فالمسيرين لهم الحق في إستخدام ذكائهم للمفاضلة بين الخيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، بهدف إختيار طريقة إخضاع الأقل تكلفة من جهة النظر الجبائية في ظل الخضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات؛

✓ يستمد التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الضريبي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:

- أهمية الضريبة في حياة المؤسسة، والتي تترجم الحجم المالي الذي تتحمله المؤسسة، ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في الحجم المالي؛

---

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] نفس مرجع، ص 15.

[3] زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 2.

- تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي مما يمكن للمسير من المفاضلة بين الخيارات الجبائية المتعددة.

3- حدود التسيير الجبائي:

إن تسير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود التي تصنف إلي :[1]

3-1. الحدود القانونية: فعدم إحترام التشريعات الجبائية في التسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا، ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير:

- العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل لأرباح؛
- تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات؛
- التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية؛
- التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة، والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع؛
- استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

3-2. الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيتها.

[1] نفس المرجع، ص ص 2-3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: مراحل التسيير الجبائي وعناصر مرتبطة به

المطلب الاول: مراحل التسيير الجبائي:

إن التسيير الجبائي عبارة عن ترابط المراحل ينتج عنها اتخاذ قرار ما لمسألة جبائية وهي:[1]

-تشخيص المشكلة وتحديد الهدف:

تعتبر الخطوة الأولى لمشكل مطروح وهي أساسية ذات طبيعة جبائية فمثلا لا يمكن أن يكون المشكل هو طريقة التمويل فتظهر بدائل عديدة منها: إقتراض التمويل الذاتي ولكنها تتعلق بالجبائية وتراعي المردودية وتقليل الأعباء قدر الإمكان.

-جمع المعلومات

هي مرحلة تهتم بجمع كل المعلومات التي لها آثار جبائية على موضوع إتخاذ القرار لاكتشاف الخيارات الجبائية الممكنة مع الاستثناء إلى مصادر التشريع الجبائي والنصوص.

-تحديد الخيارات الممكنة:

من خلال المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة يقوم المسير بتحديد الخيارات الجبائية الممكنة الناتجة عن الامتيازات والتي تحقق فعالية جبائية مباشرة وغير مباشرة كسكوت أو عمومية نص قانوني .

-دراسة قابلية الخيارات للتطبيق:

هنا يتم تحديد مزايا وعيوب كل خيار كما يتوجب على المسير الجبائي أن يتخلى بمقدرة التقييم والتنبؤ بالمستقبل والتشخيص ليوضح رؤية الاستراتيجية.

-إدماج كل خيار قابل للتنفيذ في دالة القرار الكلية لتقييمه لاتخاذ القرار:

في هده المرحلة يتم دمج كل خيار جبائي قابل للتطبيق في دالة القرار فتحصل على عدة دوال وبعد ذلك نقوم بدراسة مدى تجانس أهداف المسير والاستراتيجية العامة للمؤسسة (تقيم نوعي)، ثم حساب إيرادات وتكاليف كل دالة (تقيم علمي) هناك يمكن أن نجد علاقة بين المتغيرات فنجد طبيعتها وتقيمها أما إدا لم يكن هناك ارتباط نقيم أثره المالي.

[1] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص5.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: عناصر مرتبطة بالتسيير الجبائي

1- **المراجعة الداخلية:**[1]

تقوم المراجعة الداخلية بمهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية لوظيفة التسيير الجبائي تراجع ما يلي:

- الإعلام عن ضرورة تواجد الوظيفة الجبائية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وفي حالة غياب المراجع يجب أن يحدد أسماء الوظائف المسؤولة داخليا في المؤسسة محل المشاكل الجبائية؛

- ملاحظة شروط إعداد مختلف التصرفات الجبائية؛

- دراسة إجراءات الفصل والرقابة الجبائية المستعملة في المؤسسة؛

تأمين التصريحات بإعادة مراجعتها من طرف أشخاص آخرين للتأكيد من مدى احترام القواعد الجبائية ومستوى الدقة الجبائية؛

- دراسة إجراءات إرسال التصريحات الجبائية للسماح للمصالح المعنية (مصلحة المحاسبة، مصلحة الجبائية والقانون...) بالحصول على التأكيدات اللازمة؛

- التأكيد على وضع التصريحات في الأوقات المحددة قانونا؛

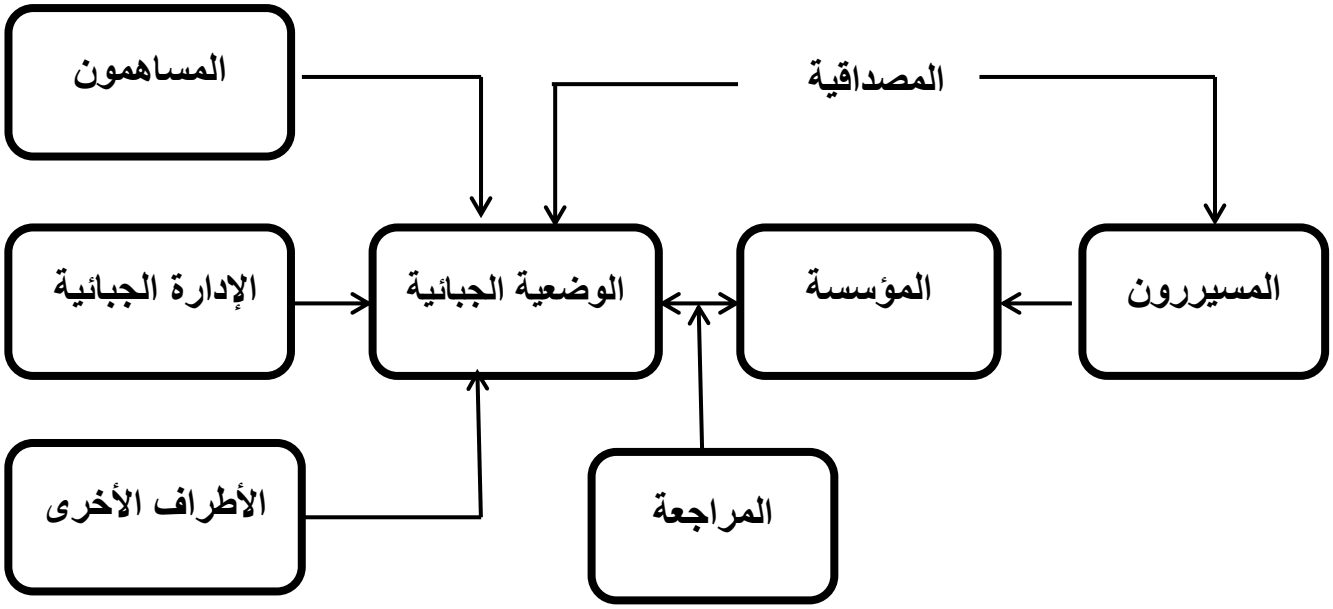
- مراقبة شروط إجراء التسديدات للخزينة: إجراءات السماح بالدفع مثلا؛

- مراقبة المطابقة بين المجموع الواجب الدفع من طرف المؤسسة والمجاميع المدفوعة فعلا.

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل(1-2): يوضح دور المراجعة الداخلية في المؤسسة



المصدر: فتحية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 196.

2- مراقبة التسيير: [1]

هي أرضية يجب تواجدها في المؤسسة من أجل مراقبة القرارات، ومراقبة التسيير هي أداة تجسيد الإستراتيجية في الميدان وخلق التوافق والوضوح بين المستويات التسييرية، وبالتالي يقوم مراقب التسيير بالربط بين المستوى الاستراتيجي والعلمي.

والعلاقة بين مراقبة التسيير والمسير الجبائي أن هو الأخير يجعل مراقب التسيير عند مراقبته للقرارات يأخذ بعين الإعتبار المستوى الجبائي ومراقبة تحقيقها وتحليل الإنحرافات من أجل تصحيحها.

3- المراجعة الجبائية:[2]

التعريف الأول: عرفت الجمعية التقنية بتنظيم مكاتب المراجع الاستشارة(ATIC)المراجعة الجبائية:"تسمح المراجعة الجبائية بإبداء رأي على مجموعة من الهياكل الجبائية للمنشأة، وطريقة توظيفها، فالجباية هي موضوع المراجعة داخل المؤسسة.

[1] نفس المرجع، ص 9.

[2] فتحية اميرة، مرجع سبق ذكره، ص 3.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعريف الثاني: أما الاستاذين (P. Bougon et Vallée) من خلال كتابهما " Audit et gestion fiscal"فقد عرفاها كما يلي: «المراجعة الجبائية تقييس قابلية المؤسسة على تحريك الموارد المتأتية من الجباية في إطار سياستها التسييرية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ضمن سياستها العامة".

فالمراجعة الجباية تسمح ب:

- التعرف على الخصائص الجبائية للمؤسسة: الدين الضريبي، نشاط معين يخضع لمعدل مخفض فيما يخص الرسم على القيمة المضافة، تخفيض الرسم على النشاط المهني؛
- تجنب المخاطر الجبائية؛
- التعرف على الامتيازات الجبائية التي ممكن أن تستفيد منها المؤسسة: هذه الامتيازات عموما تتناقص مع مرور الوقت، مثلا الإعفاءات الضريبية التي تستفيد منها المؤسسة التي تنشط فب مناطق الجنوب؛
- الإطلاع على أخر إجراء للرقابة الجبائية الذي خضعت له المؤسسة وطبيعة التعديلات الجبائية.

وللقيام بمراجعة جبائية يتطلب تطبيق تقنيات مرتكزة على منهجية تهدف في المقام الأول إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على طبيعة الخطر الجبائي؛
- قياس وتحديد حدود الخطر الجبائي؛
- إبلاغ العميل بالمخاطر التي تم تحديدها والحلول المقترحة؛
- مراقبة وتسيير الخطر الجبائي.

المطلب الثالث: الخيار الجبائي [1]

ويقصد به هامش الحركة الممنوح للمؤسسة والبدائل الجبائية الممكنة وله عدة أثار جبائية ومن أنواعه:

- **الخيار الجبائي الصرف:** وينتج على مستوى التشريع الجبائي حيث يمثل مختلف البدائل التي يمنحها هذا الأخير للمؤسسة عند وضعية قانونية معينة وهذا الخيار قد يكون كإختيار الخضوع ل IBS لغير المكلفين بها أو ضمنيا نتيجة عمومية نص قانوني كسرد أنواع الاستهلاك دون تحديد الاستثمارات المعنية لكن مع بعض الضوابط.

كما أن هذا النوع من الخيار يكون مباشرا ومتعلقا بتخفيف العبء الضريبي.

[1] محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص7 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **الخيار الجبائي التسييري:** وهو يبرز من خلال متطلبات التسيير الجيد كتحديد أجال الإستحقاق على الزبائن لتمنع الأثر السلبي على خزينتها وبالتالي هذا الخيار غير مباشر بتحسينها لعلاقتها التجارية وبالتالي طرق غير مباشرة للتقليل من سعر التكلفة.

- **الخيار الجبائي القانوني:** وهو قرار مصدره نصوص قانونية غير جبائية فهذه الأخيرة تمنح خيارات جبائية مباشرة كإختيار الشكل القانوني للمؤسسة وهذا يظهر العلاقة بين التسيير الجبائي والوضع القانوني للمؤسسة. وعليه يمكن القول أن المؤسسة تسعى إلى البحث عن الخيار الجبائي الأمثل الذي يحقق لها القيمة القانونية المثلى ويجنبها القيمة المثالية للضريبية ويمكن تعريف القيمتين:

- القيمة القانونية المثلى: وهي أقل مقدار تدفعه المؤسسة إذا إستطاعت تحديد الخيارات التي يمنحها القانون ولكي تتمكن من الاستفادة منها لأقصى حد ممكن؛
- القيمة المثالية للضريبية: وهي أقل قيمة يمكن دفعها بإستعمال وسائل غير مشروعة وقد تصل إلى الصفر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: الوظيفة الجبائية والمسير الجبائي في المؤسسة

عند التحدث على التسيير الجبائي لا يمكننا بأي حال من الأحوال المرور دون التنويه بدور المسير الجبائي ضمن العمليات التسييرية لجباية المؤسسة والتطرق لمختلف الأدوار التي يلعبها لاسيما كونه يتدخل عند القرارات ذات العلاقة، وكذا استعراض المؤهلات الخاصة به.

المطلب الأول: الوظيفة الجبائية

1- تعريف الوظيفة الجبائية

يمكن القول أن الوظيفة الجبائية هي تنظيم داخل المؤسسة في العادة تكون في المؤسسات الكبيرة نظرا لحجم نشاطها وتنوع العمليات التي تقوم بها، و مستقلة في الهيكل التنظيمي يقوم بتسييرها مدير جبائي، و في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تكون تابعة للمدير المالي تقوم بخلق سلسلة رقابة داخلية خاصة بمتغير الضريبة داخل المؤسسة. كما يمكن أن تعرف على أنها: «الوظيفة التي تتعلق بالاستراتيجية الجبائية في المؤسسة، لمجموعة من الأهداف ذات الصلة بالجباية، وخلق القيمة داخل المؤسسة وإدارة المخاطر الجبائية من خلال استخدام البدائل و خلق الانسجام داخل المؤسسة، والوفاء بإحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة في المؤسسة".[1]

1-2. أهداف الوظيفة الجبائية

- إنتاج معلومات ذات جودة عالية لإدارة الضرائب؛
- التحكم في الأخطار الجبائية مثلا: وضع إجراءات مسبقة للسيطرة والتوقع بالخطر الجبائي؛
- تأمين الثقة والفعالية والوضوح في العمليات والوثائق من خلال الثقة في الأرقام الجبائية: حساب الضرائب، تكوين المؤونات، متابعة التدفق داخل المجموعة الخاصة أثناء سياسة سعر التحول في المجمع للمؤسسة.

وبالتالي يمكن القول أن الهدف من الوظيفة الجبائية يتمثل: التحكم في المخطر الجبائي بالإضافة إلى التحكم في التكاليف الكلية الجبائية.[2]

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 31.
[2] نفس المرجع، ص 31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- العوامل المتحكمة في تواجد الوظيفة الجبائية داخل المؤسسة:[1]

هناك العديد من العوامل التي تأثر على تواجد وظيفة جبائية داخل المؤسسة من أهمها: العولمة، البيئة الأسواق المالية، السيطرة المتزايدة للقواعد المالية والمحاسبية على المجال الجبائي، حجم المؤسسة.

- **العولمة**

العولمة أخرجت التقرير الجبائي من المحلية إلى العالمية، بحيث أصبحت المؤسسة تواجه صعوبة أكثر في تحديد المخاطر الجبائية، وذلك بسبب إختلاف المعارف في تطبيق القواعد الجبائية في الدول الأجنبية مما تطلب الأمر وجود هذه الوظيفة داخل المؤسسة؛

- **بيئة الأسواق المالية**

إن تطور الأسواق المالية عبر العالم بظهور شركات المساهمة الحديثة طور من أشكال الإفصاح وأدى إلى ظهور التقارير الدورية، هذا ما انعكس على الإفصاح الجبائي الذي أصبح متغير حساس يهم جميع الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة، بالإضافة إلى الحركية التي تشهدها رؤوس الأموال مما تطلب الأمر ضرورة وجود مصلحة خاصة تعنى بالقضايا الجبائية .

- **السيطرة المتزايدة للقواعد المالية والمحاسبية على المجال الجبائي**

تكتسي المحاسبة في كثير من البلدان طابعا ضريبيا خاصة في الدول الفرنكوفونية ، مع درجة إرتباط ، تزداد أو تنقص مع النظام الجبائي، وعلى هذا الأساس تتحدد الإيرادات التي يجب أخدها بعين الاعتبار و النفقات القابلة للطرح بما يتماشى مع القواعد الجبائية و تشريعاتها، بينما تنفصل المحاسبة عن الجبائية في بلدان أخرى مثل الدول الأنجلوسكسونية ، حيث حساب الربح فيها مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية les comptes sociaux للمؤسسة ولا يترك محاسبي المؤسسة تقديره لأنه ينتج عن تطبيق قواعد مستقلة عن تلك التي يتم تطبيقها في المحاسبة ،وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة.

- **حجم وكثافة نشاط المؤسسة:**

حيث نلاحظ أن حجم المؤسسة له تأثير كبير على تواجد الوظيفة الجبائية داخل الهيكل التنظيمي في المؤسسة، لأنه كلما زاد نشاط المؤسسة وتنوع كلما كانت هناك أهمية لتواجد مثل هذه الوظيفة.

[1] نفس المرجع، ص 32.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- أسس الوظيفة الجبائية

لبناء الوظيفة الجبائية في المؤسسة يجب أن تتوفر على أربعة أسس هي: [1]

- **الفعاليّة :**

وهي جعل الضريبة تأخذ طابعا أكثر من كونها التزام على المؤسسة، وإنما جعلها أداة مساهمة في الإستراتيجية الشاملة لها، لأن التسيير الجبائي لا يكون فعال إذا كانت المؤسسة تتحكم في المخاطر الجبائية بدون الساهمة إلى الوجه الاستراتيجي للمؤسسة؛

- **الكفاءة**

هنا الوظيفة الجبائية تهتم بتحقيق الأهداف بالكفاءة الممكنة، وبالتالي على المؤسسة أن تنظر إلى الموارد الضرورية لأخذ المسؤوليات اللازمة مثل: المكان، الاستعانة بمصادر خارجية (مكاتب استشارة)، المشاركة في مصادر المعلومات وذلك باعتبار الوظيفة الجبائية كجزء من المؤسسة مثل إمكانية القيام بالرقابة الجبائية الداخلية من نقطة واحدة باستعمال وسائل الإعلام الآلي في العلميات، مما يسمح بالتحكم بالمخاطر الجبائية؛

-**الشفافية:**

أولا الشفافية في الضرائب وظيفة تنطبق على أكثر من مستوى، وينبغي على كل الأدوار والمسؤوليات أن تكون شفافة، وهي أوسع من العلاقة مع إدارة الضرائب، بحيث ينبغي أن يحدد لكل طرف له دور في وظيفة الضرائب مسؤولياته وكيفية ارتباطها بمسؤولية الأطراف الأخرى، وثانيا ينبغي إصدار قرارات شفافة فيما يتعلق بالاستراتيجية الجبائية لأن التأثير لا يتعلق فقط بالنتيجة المتوقعة ولكن التأثير يتعلق كذلك بمدى صحة القرارات؛

- **الالتزام**

وذلك من خلال تقديم التصريحات الجبائية في الأوقات القانونية.

[1] نفس المرجع، ص 33.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: تعريف المسير الجبائي والمهام المنطوية به

1- المسير الجبائي

المسير الجبائي في المؤسسة هو المسؤول الأول عن تحديد البيئة الجبائية لأي قرار تسييري، وهو الذي يقف على مختلف الخيارات الممكنة والتي بانعدامها لا يمكن الحديث عن التسيير الجبائي .[1]

2- مؤهلات المسير الجبائي [2]

بما أن التسيير الجبائي يتعامل مع مختلف قرارات التسيير، سواء ما تعلق بالقرارات الروتينية أو الإستراتيجية منها، فإنه يتوجب على كل مختص في التسيير الجبائي أن يكون متعدد الاختصاصات، كالتحكم في التقنيات المحاسبية والإلمام بالأسس القانونية للعمل التجاري وكذا مبادئ التحليل والتسيير المالي، إضافة إلى تحكمه في جباية المؤسسة كمعيار أساسي.

2-1. التحكم في تقنيات التسيير

التسيير يعني اتخاذ القرار، لذا على المسير الجبائي أن يكون لديه مؤهلات إتخاذ القرار والتي تتمثل في:

- القدرة على التشخيص؛
- التنبؤ؛
- تحديد البدائل وتقييمها؛
- الاختيار الأنسب؛
- وأهم عنصر في تقييم البدائل الجبائية المتاحة هو إدراك الأثار المالية لكل منها مما يجعل تحكمه في تقنيات التسيير المالي ضرورة أكيدة.

2-2. التحكم في الجباية

تحكم المسير في الجباية أمر بديهي لأن الجباية هي إهتمامه الأول، ويظهر هذا التحكم من خلال:

---

[1] عياض محمد عادل، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[2] نفس المرجع، ص ص 19-20.

- معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي، هذه النصوص بمثابة قاعدة معطيات ضرورة لاتخاذ قرار؛
- إدراك أثر تلك النصوص على المؤسسة، أي تحديد الحقوق والإلتزامات للمؤسسة؛
- معرفة تقنيات وأليات المراجعة (الرقابة) الضريبية وإهتمامات إدارة الضرائب أثناء عملية رقابة ممكنة.

2-3. التحكم في تقنيات المحاسبة

كانت المحاسبة ولفترة طويلة من الزمن تستخدم فقط لأغراض جبائية، ومعايير التسجيل المحاسبي كانت تتأثر بشكل كبير بقواعد الجباية، كما أن التسيير الجبائي في العديد من المؤسسات هو من مهام مديرية المحاسبة والمالية، هذا ما يجعل إلمام المسير الجبائي بالأليات المحاسبية هاما للغاية، خاصة وأن المراجعة الجبائية والتي هي إحدى أدوات التسيير الجبائي تتدخل بشكل كبير مع المراجعة المحاسبية وذلك لإعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة.

2-4. المعرفة القانونية

هذه المعرفة مطلوبة في المسير الجبائي للاعتبارات التالية:

- المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يتناول بالدراسة نصوصا قانونية وتنظيمية ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة قد لا تكون ضرورية أثناء دراسة النصوص العادية؛
- أمام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات أثار جبائيه مختلفة (الشكل القانوني للمؤسسة)؛
- التشريعات قد تنطوي على بعض الغموض أو السكوت عن بعض الحالات، مما قد يوقع المؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي (حدود التسيير الجبائي)
- المنازعات التي قد تنشأ مع إدارة الضرائب، الأمر الذي يتطلب شخصا ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها؛
- يتحقق جزء كبير من الامن الجبائي على المستوى القانوني.

كل هذه الأسباب تجعل من إلمام الجبائي بقواعد القانون التجاري وقانون الاعمال أمرا أكيدا، والدليل على ذلك أن العديد من الكتابات والمؤلفات حول الجباية والتسيير الجبائي تصنف ضمن المكتبة القانونية وليس ضمن مكتبة الاقتصاد.

إن مؤهلات المسير الجبائي الواجب توفرها هي التي تؤدي بشكل كبير إلى تحقيق هدف الفعالية الذي يطمع إليها المسير الجبائي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- مهام المسير الجبائي

للمسير الجبائي عدة مهام من بينها ما يلي: [1]

3-1 السعيّ إلى الحوكمة الجبائية

وذلك من خلال قيامه ب:

- تسيير المعدل الفعلي للضريبة والفهم الجيد للمعلومات المالية من جانبها الجبائي؛
- إثارة اهتمام الإدارة للرهانات الجبائية بطريقة بيداغوجية؛
- إعداد روابط وعمليات منظمة للتبادل مع لجنة المراجعة و/أو مجلس الإدارة.

3-2. تحسين العمل الجبائي داخل المؤسسة

للقيام بذلك وجب عليه:

- إعادة النظر في أنظمة المؤسسة وقانون الأمن الجبائي من أجل تجاوز أهداف التوثيق واختبار كفاءة وموثوقية المعالجة، مراقبة البيانات والأخطار التي تؤثر على الجباية؛
- الأقتراب أكثر من فكرة وحدات الأعمال Business Units من أجل تنبؤ أفضل التقييم وتقوية مستوى التعليم الجبائي للعمليات التي تساهم في التسيير الجبائي والسعي إلى جباية جزئية أكثر تعمقا والتي ستعوض الجباية الكلية؛
- القيام بإعادة تمركز الإستثمارات حول التخطيط الجبائي وإدارة المخاطر.

3-3. العمل على تقليل مواجهة الاخطار الجبائية

من خلال ما يلي:

- إختيار إستراتيجية جبائية أفضل من تحمل عبء العمل الجبائي؛
- القدرة على التشخيص الصحيح لموقع الخطر؛
- الإحاطة بالنصائح الملائمة ووضع المستشارين الجبائيين في وجه تحديات المؤسسة.

4- المهارات الأساسية للمسير الجبائي [2]

على المسير الجبائي اكتساب المهارات التالية:

- أن يكتسب ثقافة تنبؤ قوية لقانون الضرائب؛

---

[1] نفس المرجع، ص 22 .

[2] نفس المرجع، 23.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- اكتساب مهرات الكمبيوتر ضمان جيد لرقمنه عملية التسيير الجبائي وضمان انتظامها؛
- أن يسعي دوما لتوقع الأثر المالي، وان يكون محاورا جيدا، ما يسمح له بالتعبير عن الوضعية الجبائية لمجلس إدارة المؤسسة مهما كانت درجة تعقيدها؛
- أن يكون له روح دبلوماسية ويتسم بالشجاعة الكافية، ويتعلم كيفية التفاوض مع إدارة الضرائب دون إغفال ضرورة تحله بالخلاق المهنية؛
- أن يكون لديه ثقافة اقتصادية واسعة مع تحدي الخبراء في مجاله وكذا المعرفة الجيدة لطرق فرض الضرائب في مجال أعماله؛
- أن يكون لديه ثقافة قانونية ممتازة والتي تسمح له بالتعامل مع المحاميين وخبراء الضرائب؛
- أن يكون لديه قيمة معتبرة في الجانب النفساني والبسيكولوجي.

المطلب الثالث: إستراتيجيات التسيير الجبائي وعلاقته بالإدارة الجبائية

1-إستراتيجيات التسيير الجبائي: [1]

ينطوي التسيير الجبائي على تصور من تنفيذ استراتيجيات مختلفة من أجل تقليل حجم الضرائب المدفوعة لفترة معينة للشركات، مع مراعاة تقليل الالتزامات الضريبية لتوفير المزيد من الأموال لتغطية النفقات، والاستثمار، او النمو.

كما تساهم عملية التسيير الجبائي في إيجاد مصادر لرأس المال العامل. وهناك نوعين من القواعد الأساسية تطبق على التسيير الجبائي، تتمثل في:

- تحميل السنة المالية بنفقات الإهتلاك عند شراء الآلات والمعدات قبل نهاية السنة مما يعمل على تخفيض الوعاء الضريبي لذات السنة؛
- يتعين على الشركة إرجاع دفع الضرائب عندما يكون ذلك ممكنا، فتأجيل سداد الضريبة يمكن الشركة من إستخدام هذا المال وبدون فائدة، إلى أن تكون الضريبة واجبة السداد.

كما أن هناك مجالات لتسير الجبائي منها إختيار الأساليب المحاسبية كسياسة تقيم المخزون، وتوقيت الشراء المعدات، وتوقيت الإعتراف بالإيراد، والحفاظ على المكاسب من تطبيق اتفاقيات منع الازدواج الضريبي وتطبيق أسعار التحويل في حالة عدم الالتزام بطريقة محددة قانونا للأسعار المحايدة بين الأشخاص المرتبطة

[1] فتحية أميرة، مرجع سبق ذكره، ص 194.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والتعديلات المستمرة بين أطراف العلاقة للشركات المرتبطة من شركات زميلة إلى شقيقة وتابعة وفروع ومراكز خدمات والمكاتب تمثيل للإستفادة المستمرة من مزايا التسيير الجبائي.

وتنحصر استراتيجيات التسيير الجبائي بصفة عامة في:

- إستراتيجيات من أجل الحصول على تخفيضات ضريبية؛
- إستراتيجيات من أجل الحصول على خصومات ضريبية؛
- إستراتيجيات لنقل الدخل بعيدا عن خضوعه لمعدلات مرتفعة من الضريبة. إستراتيجيات لنقل الأرباح والخسائر بين السنوات الضريبية، أو لتأجيل الضريبة أو الإستفادة من معدلات ضريبية أكثر مواءمة. (مستخدمة أسعار التحويل بين الشركات المرتبطة أو فترة الاعفاء الضريبي)؛
- إستراتيجيات لتخفيض عبء الخضوع للأرباح الرأسمالية.

2-التسيير الجبائي و علاقته بالإدارة الجبائية

جدول رقم (1-1): يوضح علاقة التسيير الجبائي بالإدارة الجبائية.

النشاط	قدرات تقنية	قدرات تنظيمية	قدرات اتصالاتية
ضمان الرقابة القانونية الازمة لتطبيق الالتزامات الجبائية	اختيار مصادر المعلومات الملائمة والمحدثة	تكوين و تنظيم و تحديث الوثائق الجبائية للمؤسسة	المشاركة في الاجتماعات الخاصة بالتحليل و التطور الجبائي أخذ نقاط
	تحديد التطورات الجبائية التي لها تأثير على المؤسسة أو دافع الضرائب		
تحديد حقل تطبيق الضرائب الخاصة بالمؤسسة و العمليات	تحديد ما يتوفر من الضرائب تطبيق المؤسسة على عملياتها	تنظيم جميع المعلومات المؤثرة على الالتزامات المحاسبية و الضريبية	طلب النصائح من المختصين (مدقق جبائي ، مكلف بالجباية...)
	الأخذ بعين الاعتبار تطور النصوص المنظمة		
تحديد الجدول الزمني للأعمال الجبائية	تحديد طبيعة و زمن مختلف الالتزامات	أنجاز جدول زمني للضرائب	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	الجبائية و تأثيراتها على المؤسسة	تنظيم الاعمال المحاسبية تزامنا مع الجدول المنجز	
تطبيق ومراقبة الاعمال الضريبية المرتبطة ب: TVA -تحديد الربح الخاضع للضريبة -تصفية IRG -تصفية IBS -استبيان الضرائب المهنية	تحديد الضرائب التي تريدها المؤسسة	تنظيم جميع المعلومات لإعداد وبيان الضرائب	نقلا الإستدانات الضريبية للإدارات المعنية
	تطبيق القواعد المرتبطة بالغرامات	الإبقاء على جدولة الضرائب	الرد على مطالب الإدارة الجبائية
	إنجاز استبيانات ضريبية بالاستعانة ببرنامج ألي مخصص(logociel)	تنظيم الاحتفاظ بالوثائق والمستندات وارشيفها	وضع تقارير اعمال المؤسسة
	محاكاة للحسابات الضريبية		المساهمة في تحديد طرق خاص بالمؤسسة
	تصفية الديون العالقة		
	تصفية الحسابات المتعلقة ب TVAو IRG، IBS، TAP والضرائب المهنية		

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	تصفية الضرائب والغرامات	وضع الطرق الداخلية للرقابة الضريبة	إنجاز التقارير للمقاربات المنجزة
	إيجاد الأخطاء من خلال المراقبة		
المساهمة في تطور الاختيارات الجبائية	تحليل الاختيارات المقدمة للمؤسسة		تحضير تقديم شفوي يسمح بتوضيح لاختيارات
	محاكاة باستخدام برامج مهنية logiciels		
	التقديم حسب الحالات وتأثيراتها المالية		

المصدر : **Rédha khelassi ,Précis d'audit fiscal de l'entreprise, Berti editions lot en nadjah n°24 16 320 dely ibrahim ,Alger,2013,pp294-295.**

خلاصة:

تم التعرض من خلال هذا الفصل إلى بعض المفاهيم الأساسية للتسيير الجبائي، حيث تبين أن التسيير الجبائي هو فرع من فروع التسيير المالي وهو مجموعة من الإجراءات المتخذة بطريقة عقلانية لتخفيض العبء الجبائي دون مخالفة أحكام القانون الجبائي، أما أهدافه فتكمن في الأمن الجبائي، التحكم في العبء الضريبي، الفعالية الجبائية، خدمة استراتيجية المؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

يحظى الأداء المالي في المؤسسة بإهتمام العديد من المفكرين والمسيرين من أجل تحديد مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية، الأمر الذي يستدعى تحليلا شاملا لمختلف أنشطتها لتقييم أدائها المالي ويعتبر التسيير الجبائي من العوامل المؤثرة على الأداء المالي، لدى تسعى المؤسسات إلى زيادة الاهتمام بهذا الجانب من أجل تحسين أدائها.

نعالج في هذا الفصل الإطار النظري لتقييم الأداء في المؤسسة الإقتصادية ضمن ثلاثة مباحث أساسية المبحث الأول يتم فيه تقديم الإطار النظري لتقييم الأداء، أما المبحث الثاني فيتم فيه تقديم الأداء المالي ومؤشرات قياسه، وفي المبحث الثالث نتطرق إلى أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الإقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: الإطار المفاهمي لتقييم الأداء المالي

المطلب الأول: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر الأداء المالي كمؤشر للمساهمين عند مدى قدرة إدارة المؤسسة في خلق قيمة، وكذلك طمأنة مختلف أصحاب المصالح الأخرى عن قدرتها في الإلتزام بحاجاتهم المتعددة الشيء الذي يعكس مدى قوة مركزها وصحتها المالي.

1-تعريف الأداء

-عرفه Millerand Bromiley هو إنعكاس للطريقة التي تتم فيها إستخدام المؤسسة لمواردها البشرية و المادية و إستغلالها بكفاءة و فعالية بالشكل الذي يجعلها قادرة على تحقيق أهدافها[1]

- يقصد به تحقيق أهداف المنظمة وهذا التعريف يدل على الخصائص الثلاثة للأداء وهي:

-يفسر بعمل او نتيجة؛

-يقيم بالقياس؛

-القياس يفسر نجاح .[2]

- كما يعرف الأداء على أنه المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة الى تحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كلا من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها أي انه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف والتي تسعى إلى تحقيقها داخل المؤسسة.[3]

---

[1] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2003، ص 229.

[2] Martine Maadani, Karim Saïd، **mangement et pilotage de la performance**, Hachette livre, paris, 2009.p 28.

[3] نفس المرجع ، ص 29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

2-1. مفهوم الأداء المالي

تعريف 01: يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء العمل حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للمؤسسة كما أنه يعتبر وصف لوضع المؤسسة و تحديد للاتجاهات التي إستخدمتها للوصول اليه .[1]

تعريف 02: يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من الموارد التي تقوم بإستثمارها، وتساعد المعلومات المتعلقة بتقييم تغيرات الأرباح في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية من الموارد الإضافية التي يمكن إستثمارها في المؤسسة وبذلك يعطي الأداء المالي مؤشر عن مدى كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة توجيه وإستثمار مواردها بين البدائل المتاحة وتصب نتيجة الأداء المالي في مدى إمكانية إستمرار المؤسسة.[2]

ويعرف الأداء المالي عند بعض الباحثين بتسليط الضوء على العوامل التالية:

-العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

-أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

-مدى مساهمة معدل المؤسسة في إنجاح السياسة المالية وتحقيق الفوائض والأرباح؛

-مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

كما يرى أيضا بعض الباحثين أنه يجب أن يكون هناك تناسب مع تعريف الأداء المالي للمؤسسة و مؤشراته و أن المردودية الإقتصادية هي الاكثر ملائمة لتبين لنا اذا كانت المؤسسة مسيرة جيدا و اذا كان المسيرون يستعملون المال بطريقة جيدة.[3]

---

[1] فلاح حسين حسيني، مؤيد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 234.

[2] خالد جمال الجعارات ، **معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS, IFRS5)**، الطبعة الاولى، إثراء للنشر و التوزيع، 2008، ص 47.

[3] دادن عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة باحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006، ص42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2. أهمية الأداء المالي

يكتسب الأداء المالي أهمية بالغة يمكن لنا اظهارها في النقاط الآتية :[1]

-يعمل الأداء المالي على الكشف على نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، أي قياس حالة التقدم والتأخر في المؤسسة وبالتالي فالأداء الجيد يصبح شرطا أساسيا لتأمين بقاء المؤسسة في بيئة تنافسية، ويظهر كشرط إجباري للمساهم بصفة خاصة بحيث تسمح مؤشراته بالحكم على درجة أمان المؤسسة؛

-باعتبار أن هدف أي مؤسسة سواء كانت خاصة او عامة هو تحقيق الربح، فإنها تواجه التزام طاقات أعضائها لتحقيق الأهداف المخطط لها حتى تشبع دوافعهم لذا فإن دراسة الأداء المالي، وتقويمه أداة لازمة للرقابة في المؤسسة من أجل تصحيح وتعديل الإستراتيجية وترشيد إستخدام الموارد المتاحة؛

-يمثل الحصول على مستويات أداة مرتفعة إجراءات ديناميكيا، إذ أن نجاح المؤسسة في إنجاز أهدافها يحقق لها الاشباع المطلوب ويقوي دافعية المؤسسة وأطرافها، فالمؤسسة الرائدة في الأداء هي التي تستطيع تخطيط مستقبلها مع تحديد أهداف واضحة وواقعية وفي ظل توزيع مواردها في المجال والزمن المؤديان مقدما إلى التقليل من ظروف عدم التأكد من بيئتها؛

وبالإضافة الى ما سبق، فأهمية الأداء المالي تكمن أيضا في عملية متابعة أعمال المؤسسات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليته وتوجيه الأداء نحو الإتجاه الصحيح والمطلوب. و ذلك من خلال تحديد المعوقات و بيان أسبابها و إقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الإستخدامات العامة للمؤسسات و إستثمارها وفقا لأهدافها العامة، و المساهمة في إتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية و البقاء و المنافسة.[2]

---

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض ،2000، ص 45.

[2] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن ،2010، ص 46.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: الوظيفة المالية في المؤسسة وأدائها المالي.

1- الوظيفة المالية في المؤسسة

1-1. تعريف الوظيفة المالية

يمكن تعريفها على أنها الوظيفة التي تهتم بتجميع الأموال الضرورية لتغطية إحتياجات المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة وهذا بالتنسيق مع الوظائف الأخرى. [1]

و تعتبر الوظيفة المالية إحدى الوظائف و الدعامات الرئيسية لإستمرار نشاط أي مؤسسة، فالنشاط الأساسي للوظيفة المالية في أي مشروع إنتاجي أو خدمتي هو إدارة المال .[2]

إن التطور الذي عرفه مفهوم الوظيفة المالية عبر عدة مراحل عززه التغير في الشكل القانوني للشركات من الشركات الشخصية و العائلية الى تأسيس الشركات المساهمة لعدد كبيرة من المالكين بالإضافة إلى التطورات التقنية و الإنتفاخ الاقتصادي و المالي العالمي و التطور التكنولوجي الذي ساهم في إستخدام الوسائل الرياضية و الكمية و الاحصائية كأدوات يستخدمها المشروع لإستثمار الأموال بكفاءة لتعظيم قيمة المشروع بما يؤدي إلى تحقيق هدف البقاء و النمو و الإستمرار و تحقيق أعلى ربح ممكن و بأقل التكاليف سواء عند تحديد مصادر الأموال أو عند القيام بإستثمار هذه المصادر .[3]

يتبين مما تقدم أن الوظيفة المالية في المؤسسة أصبحت تعتبر من بين أهم الوظائف الإستراتيجية التي يقوم عليها النشاط الإقتصادي وذلك باعتبارها المسؤولة عن كافة التصرفات الخاصة بكيفية الحصول على الأموال وحسن إستخدامها لضمان الأداء من جهة وتجاوز المصاعب المالية من جهة أخرى.

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010، ص 6.

[2] سليمان أبو صبحا، **الإدارة المالية الشركة العربية المتحدة للتسويق والوريدات**، مصر، ،2009، ص 9

[3] دريد كامل أل شبيب، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، الطبعة الاولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ،2007، ص 30.

1-2. أهمية الوظيفة المالية

تتضح أهمية الوظيفة المالية من خلال ما يلي :[1]

إكتساب الاموال: تطلع الوظيفية المالية داخل المؤسسة بمسؤولية الحصول على الأموال اللازمة وبأقل تكلفة.

. **الإستخدام السليم للأموال:** إن الإستخدام والتخصص السليم للأموال يؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسة، فعندما يكون المدير يستخدم هذه الاموال بشكل مناسب فإنه يمكن أن يقلل من تكلفة وأجر المال وزيادة قيمة المؤسسة.

. **القرارات المالية:** تساعد الوظيفة المالية على إتخاد القرارات المالية السليمة، مع مراعاة مصالح مختلفة الوظائف الأخرى داخل المؤسسة التي تتأثر بتلك القرارات مثل الإنتاج والتسويق.

. **زيادة الربحية:** تساعد الوظيفة المالية على زيادة ربحية المؤسسة من خلال الإستخدام السليم للأموال، بمساعدة مختلف أجهزة الرقابة المالية داخل المؤسسة.

. **زيادة قيمة المؤسسة:** تهدف الوظيفة المالية إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الثروة للمستثمرين، بالإضافة إلى المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

. **تعزيز المدخرات:** الوظيفة المالية الفعالة تساعد على تعزيز تعبئة مدخرات الأفراد والمؤسسات.

إن الحكم على كفاءة الوظيفة المالية في إستخدام الأمثل للأموال المتحصل عليها لتمويل مختلف الأنشطة يبرز في مدى قدرتها على تحقيق مستويات عالية من الأداء المالي للمؤسسة،

المطلب الثالث: العلاقة بين الاداء وخلق القيمة في المؤسسة

تسعى المؤسسة لتحسين أدائها المالي من خلال العمل على ترشيد قراراتها المالية وتستهدف أساسا خلق القيمة لمساهماتها ولبقية المصلحة في المؤسسة.

---

[1] C.PARAMASIVAN, T.SUBRAMANIAN ,**Financial management**,**New Age I nternational** Publishers, New Delhi ,2009 p 2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- مفهوم خلق القيمة

تعرف القيمة بأنها مقياس للثروة كما تشير الى مقدار ما تدره وحدات الاعمال من ثروة للملاك او جملة الاسهم .[1]

و بالنظر الى خلق القيمة كأحد مهام الوظيفة المالية، يمكن القول أن قيمة المؤسسة تزيد كلما تمكنت من تحقيق نتائج محاسبية بشكل مستمر، بحيث تتراكم النتائج و تكون فوائض مالية موجبة التشكل ما يسمى بثروة المؤسسة إلا أن هناك عوامل تعمل بشكل عكس و تؤدي إلى الحد أو التقليل من قيمة المؤسسة و تتمثل في المخاطر المتعلقة بالنشاط كتوقف الإنتاج، مشاكل النوعية و الجودة، إرتفاع التكاليف، و كذلك المخاطر المتعلقة بالمحيط المالي كإرتفاع أسعار الفائدة و الصرف و التطور التاريخي للمنافسين، إنخفاض الحصة السوقية و ظهور سلعة بديلة .[2]

2- أهداف ونتائج خلق القيمة

2-1. أهداف خلق القيمة

إن الهدف الأساسي لخلق القيمة يكمن في تعظيم قيمة الأسهم المشكلة لرأس المال منشاة مسعرة ، أي تعظيم قيمة الصكوك التي يملكها المساهمون طالما أن إعادة بيعها بسعر أعلى من سعر الإقتناء، ضف الى ذلك سياسية توزيع الأرباح المدققة تشكل عنصر إيجابي للمساهمين، إذ أن توليد أو تحقيق تدفقات نقدية كافية لضمان حد أدنى من التوزيعات على المساهمين يمثل في الواقع المستوى الأدنى للمردودية المطلوبة في السوق على الأموال الخاصة و يسمح بتحقيق هدف أي مؤسسة إقتصادية تتبنى مسار خلق القيمة [3]

---

[1] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم، **الإدارة المالية مدخل قيمة و لاتخاد القرار**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 471.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس و تطبيقات)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن، ص 76.

[3] أحمد بوراس، السعيد بريكة ، **تقييم المنشأة الاقتصادية في ظل المقاييس الديناميكية** ، الملتقى الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، ص ص 5-6.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2. نتائج خلق القيمة:

نتج عن تطور مفهوم خلق القيمة نتيجتين نوجزهما فما يلي :[1]

- **التركيز على المردودية:** أدى تطور مفهوم خلق القيمة إلى تركيز إهتمام المؤسسات على مردودية، فأصبح المساهم ينتظر عائد مناسب يأخذ بعين الإعتبار أسعار الفائدة والخطر الملازم للمؤسسة، والسبب في ذلك هو التوزيع الجيد للتوظيفات المالية بالموازاة مع نمو مقاييس المردودية وتعددها بسبب ظهور منتجات مالية جديدة أضف الى ذلك الدور الذي لعبته صناديق المعاشات.

-**تغير نمط إدارة المؤسسة:** إن ظهور مفهوم الحوكمة للمؤسسة أعطى للمؤسسات الشفافية في التسيير حيث أن ذلك المفهوم يعتمد على دمج سلطة متمثلة في الشركاء والمساهمين، فالقيام بمكافأة المسيرين يكون مرتبط بمدى خلق القيمة للمساهم.

إن الحكم على مدى كفاءة أي مؤسسة في إدارة وتسيير مواردها وإستثماراتها، وبالتالي الحكم على مستوى أدائها المالي ومدى خلقها للقيمة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال عملية قياس وتقييم لهذا الأداء. هذه العملية التي من المفروض أن تضمن تشخيص للوضعية المالية للمؤسسة، وتضمن كذلك معرفة الإنحرافات الحاصلة في مختلف أنشطتها من أجل العمل على تصحيحها.

[1] نفس المرجع السابق، ص 8 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي ومؤشرات قياسه

المطلب الأول: تعريف وخطوات تقييم الأداء المالي

1-تعريف تقييم الأداء المالي

تعرف عملية تقييم الأداء المالي على أنها:

تقديم حكما ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمالية والمادية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة كما يعرف على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا. [1]

2-خطوات تقييم الأداء المالي

لكي تتم عملية تقييم الأداء المالي يتطلب القيام بالعديد من الإجراءات نلخصها فيما يلي :[2]

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية، حيث أن من خطوات إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
- إحتساب مقاييس مختلفة لتقيم الأداء المالي مثل: نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد وإختبار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بالأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

[1] السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهنة** ، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 2000، ص 38.

[2] محمد الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان 2010، ص ص 51 – 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: القوائم المالية

1-مفهوم القوائم المالية

تظهر نتائج المحاسبة المالية في مجموعة من القوائم والتي تكون على شكل جداول تلخص نشاط المؤسسة خلال دورة محاسبية، ويتم عرضها بشكل يمكن لمستخدمي تلك القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة. [1]

وهي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبيا يتم من خلالها توضيح نتائج معاملات المؤسسة من خلال فترة زمنية معينة وذلك من أجل معرفة مركزها المالي. [2]

2-عناصر القوائم المالي

حدد الإطار المفاهمي لمعايير المحاسبة الدولية عناصر القوائم المالية التي يجب أن تعدها الشركات كما يلي:

- **الميزانية:** وفقا للمعيار الدولي رقم 1 تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذى يوضح الأصول و الخصوم و حقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، وتعكس الميزانية الوضع المالي للمنشاة بما يتفق مع المحاسبة التي تم إعداد القوائم المالية علي أساسها [3].
- **جدول حسابات النتائج:** يعتبر تصور نتيجة عمل المشروع ربح أو خسارة خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر جدول حسابات النتائج المزود الرئيسي لمستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة .[4]
- **جدول التدفقات أو سيولة الخزينة :** يتضمن التغيرات التي تحدث في العناصر السابقة 1و 2 ، و يمكن من خلاله إظهار التغيرات في القيم النقدية للنشاطات التشغيلية و الإستثمارية و المالية خلال فترة زمنية .[5]

---

[1] شعيب شنوف، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[2] طارق عبد العالي حماد، **موسوعة معايير المحاسبية**، الدار الجامعية، الجزء الأول، مصر ،2004، ص 67.

[3] نفس المرجع، ص 111.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **موسوعة معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الجزء الأول، مصر،2004، ص 67.

[5] علي عباس، **الإدارة المالية**، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 51.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- جدول تغير الأحداث الخاصة : يشكل هذا الجدول تحليلا للتحركات التي أثرت في الفصول المشكلة لرؤوس الأموال الخاصة في الشركة ، و تظهر التغيرات في الأموال الخاصة من إضافات أو تخفيضات في نهاية فترة مالية معينة .[1]

- الجداول الملحقة : و هي ملحقات تحتوي الطرق المعتمدة و بعض الإضافات و الميزانية و حسابات النتائج [2].

المطلب الثالث: مؤشرات قياس الأداء المالي

1- قياس الأداء المالي بواسطة التوازنات المالية

1-1 رأس المال العامل

1-1-1. تعريف رأس المال العامل وكيفية حسابه

يعتبر رأس مال العامل أداة من أدوات التحليل المالي المستعملة في تقييم البنية المالية للمؤسسة و الحكم على مدى توازنها المالي ،خاصة على المدي القصير ، وذلك بتاريخ معين ، و يتمثل في الجزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل كل الأصول الثابتة [3]

ويتم حساب رأس المال العامل كما يلي :[4]

ر.م.ع من أعلي الميزانية

ر.م.ع.=الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

ر.م.ع.من اسفل الميزانية

ر.م.ع.=أصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

1-1-2. أنواع رأس مال العامل : يمكن تقسيمها إلي أربعة أنواع نذكرها في :[5]

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة لذا يري بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح أخر من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعني.

---

[1] Eric ducasse , **Normes comptables Internationl IAS / IFRS de boeck**, paris, 2005, P .17

[2] علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[3] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[4] نفس المرجع، ص 49.

[5] نفس الرجع، ص 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– **رأس المال العامل الصافي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو ر.م.ع.

– **رأس المال العامل الخاص:** هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة .

ر.م.ع. الخاص = الأموال الخاصة – الأصول الثابتة

– **رأس المال العامل الأجنبي:** هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة

ر.م.ع. الاجنبي = ر.م.ع. الصافي – ر.م.ع. الخاص

1-2. الإحتياج من رأس المال العامل

1-2-1. تعريف الإحتياج من رأس المال العامل وكيفية حسابه

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر، ويتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها مع المتعاملين ومخزوناتها، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح من رأس المال العامل .[1]

الإحتياج من الرأس المال العامل= (الأصول المتداولة-النقدية) – (الديون قصيرة الأجل-سلفات مصرفية)

عموما يكون تأثير رأس المال العامل على الهيكلة المالية كتالي: [2]

رأس المال العامل>0: هيكلة مالية سليمة، وفي هذه الحالة تقوم المؤسسة بعمليات إستثمارية.

رأس المال العامل=0: هيكلة مالية سليمة، ولكن في مستوى أدنى في هذه الحالة يجب الزيادة في الرأس المال العامل.

رأس المال العامل<0: هيكلة مالية غير سليمة، يجب إعادة تأسيس رأس المال العامل، أي الحاجة إلى موارد تمويل إضافية.

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص84.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-3. مؤشر الخزينة TR: [1]

هي مجموعة الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة إستغلالية، أي مجموع الأموال التي تستطيع المؤسسة إستخدامها فورا ويمكن التعبير عنها بالعلاقتين الآتيتين:

الخزينة الصافية= القيم الجاهزة- السلفات المصرفية

الخزينة الصافية= رأس المال العامل- الإحتياج في الرأس المال العامل

ويمكن تمييز 3 حالات للخزينة: [2]

خزينة موجبة: وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة شرط أن لا يكون فرق كبير بين رأس المال العامل و الإحتياج من رأس المال العامل لأن ذلك يدل على وجود موارد معطلة يجب إستثمارها.

خزينة معدومة: وهذا يمثل توازن مالي أمثل للمؤسسة، يتم الوصول إليه بالإستخدام الأنسب للموارد وفق الإمكانيات المتاحة.

خزينة سالبة: هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

مما تقدم نستنتج أن التحليل المالي لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي يشكل مصدر هام لإتخاد القرارات المالية سواء بإستخدام النسب المالية أو مؤشرات التوازن المالي وذلك عن طريق الإلمام بالمركز المالي للمؤسسة ثم وضع الخطط للوصول إلى الأهداف المرجوة.

2- قياس الأداء المالي بواسطة النسب المالية

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من النشاط المؤسسة من السيولة ومردودية وطريقة تسيير مجموع الأصول، بالإضافة إلى مدي إعتماد المؤسسة في تمويلها العام على مواردها الذاتية والأجنبية والمخاطر المترتبة بالنشاط الذي الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال وخطر الإفلاس والخطر المالي .

سنهتم في هذا القسم بمجموعة من النسب التي تقيس التوازن المالي للمؤسسة:

---

[1] نفس المرجع، ص53.

[2] عبد الحكيم سليماني، **دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013، ص131.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1. نسب السيولة: تستعمل هذه المجموعة من النسب للحكم على مدي قدرة المؤسسة في مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، وبالتالي فهي تقيس وضعية المؤسسة من حيث توازنها المالي قصير الأجل، أي أنها تهدف إلى تحليل وتقييم مركز رأس المال والتعرف على درجة تداول عناصره. [1]

2-1-1. نسبة السيولة العامة:[2]

توضح هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للديون القصيرة الأجل ومن المفروض أن تكون سيولة المؤسسة كبير، كلما إرتفعت هذه النسب لكنها تعتبر مؤشرا عام لأنها لا تأخذ بعين لإعتبار سيولة مختلف الأصول المتداولة و إستحقاق الديون قصيرة الأجل، وتقاس سيولة المؤسسة من خلال هذه النسب

نسبة السيولة العامة =الأصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل

2-1-2.نسبة السيولة المختصرة(السريعة)

تشير هذه النسبة إلى قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها قصيرة الأجل من أصولها سهلة التحويل إلى نقدية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى البنك ونستبعد المخزون كونه من الأصول أقل سيولة لصعوبة تحويله إلي نقد في فترة قصيرة[3]

و تحسب نسبة السيولة المنخفضة كالأتي : [4]

نسبة السيولة المنخفضة= الأصول المتداولة – المخزون / الديون قصيرة الاجل

2-1-3.نسبة السيولة الجاهزة (النقدية)[5]

تظهر هذه النسبة مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في فترة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل وتهتم هذه النسبة بالعناصر النقدية أو ما في حكمها فقط، وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة الجاهزة= النقدية / الديون القصيرة الاجل

---

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص 37.

[3] فايز سليم حداد، **الإدارة المالية**، الطبعة الثانية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2009، ص 68.

[4] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق دكره، ص 37.

[5] منير شاكر محمد واخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،2008، ص 75.

- وإضافة إلى النسب السابقة يمكننا قياس درجة سيولة المؤسسة بالنسبة التالية: [1]

نسبة المخزون إلى رأس المال العامل= المخزون/ الأصول المتداولة –الديون قصيرة الاجل

تظهر هذه النسبة الجزء من صافي الأصول المتداولة الذي يمثل في المخزون السلعي والغرض من إيجاد هذه العلاقة هو الإشارة إلى الخسارة المحتملة للمؤسسة نتيجة إنخفاض في قيم المخزون. ومن هنا فإن إنخفاض هذه النسبة يعتبر في صالح المؤسسة.

2-2. نسب النشاط: [2]

هي نسب تكمل ما سبق مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة، حيث تقيس مدى فعالية إستغلال الموارد الموجودات المتاحة للمؤسسة بمقارنة مستوي المبيعات مع مستوي الاستثمار في الموجودات، هذه النسب تقدم لنا مؤشرات ديناميكية تسمح بإدخال البعد الزمني في تحليل الميزانية وهي العناصر الدورية التي تكون في حركة دورة الاستغلال.

2-2-1. معدل دوران المخزون: [3]

تظهر هذه النسبة سرعة دوران المخزون الذي يقصد به عدد المرات التي يدورها المخزون خلال السنة، وكلما إرتفعت هذه النسبة كان مؤشرا جيد يدل على كفاءة المؤسسة لأن الأرباح ترتبط به.

ويحسب كما يلي:

معدل دوران المخزون= تكلفة المبيعات / متوسط المخزون

ويتم حساب متوسط المخزون كما يلي:

رصيد المخزون في نهاية المدة +(رصيد المخزون فب نهابة المدة)/2

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص38 .
[2] نفس المرجع، ص 39.
[3] نفس المرجع، ص 39.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-2-2. مهلة ائتمان الزبائن [1]

مهلة ائتمان الزبائن=الزبائن + أوراق القبض/ المبيعات السنوية متضمنة الرسوم *360

كلما إنخفضت فترة الإئتمان يعني كفاءة أكبر في إستخدام الموارد المالية حيث أن المؤسسة تحصل ديونها في أقل وقت لتعيد إستثمارها وهو ما يحسن سيولتها.

2-2-3. مهاة تسديد الموردين [2]

مهلة تسديد الموردين = الموردين + أوراق القبض/المشتريات السنوية متضمنة الرسوم* 360

يجب أن تكون المدة الممنوحة من الموردين للمؤسسة أكبر من المدة الممنوحة من المؤسسة للعملاء لتفادي أي صعوبات مالية في التسديد.

ملاحظة: لا تتجاوز المدة الممنوحة لكل من الموردين والزبائن 90 يوم.

2-3. نسب الهيكل المالي

تعبر هذه النسبة عن التركيبة المالية للمؤسسة ومكوناتها، كما تقيس مستوي الاستقلالية ومن أهم هذه النسب:

2-3-1. نسبة التمويل الدائم [3]

تشير هذه النسبة إلى مستوي تغطية الأصول الثابتة بالأصول الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالب، وهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل أن الأصول الثابتة ممول بالأموال الدائمة.

ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم= الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

---

[1] نفس المرجع، ص 40.

[2] نفس المرجع، ص 40.

[3] اليمين سعاد، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الاعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 54.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-3-2. نسبة التمويل الخاص [1]

تقيس هذه النسبة مدي تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموال الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد، كلما ذل على أن المؤسسة إستطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على القروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

2-4. نسبة المديونية[2]

إن دراسة نسبة المديونية يقيس مدي إعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على مواردها المالية الخاصة والأجنبية، علىّ إعتبار أن الأموال الخاصة لوحدها لا تكفي عادة لتمويل الإستثمارات، كما أن الإعتماد على الديون بشكل مبالغ فيه يؤدي إلى الإفلاس نتيجة عدم القدرة على التسديد.

وتقاس مديونية المؤسسة بمجموع النسب أهمها:

2-4-1. نسبة السيولة الآجلة[3]

نسبة السيولة الآجلة = الديون المتوسطة و الآجلة / الأموا ل الدائمة

تعتبر نسبة السيولة الآجلة النسبة الأساسية التي يفحصها البنك قبل أن يمنح قرضا طويل الأجل، ويمثل من جهة نطر المؤسسة هامش الاستدانة.

إذ هي عبارة عن الأصول الصافية التي يجب أن تكفي لتسديد الديون الآجلة فالمؤسسة من الأفضل لها أن تكون هذه النسبة مرتفعة لزيادة أرباحهم (من أجل أثر الرفع المالي).

أما البنك من الأفضل أن تكون النسبة منخفضة لتجنب وقوعه في خطر عدم التسديد.

---

[1] نفس المرجع، ص 54.

[2] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] نفس المرجع، ص 40.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-4-2. نسبة القدرة على التسديد [1]

تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها المالية بواسطة مواردها الذاتية، وتحسب كما يلي:

نسبة القدرة علي التسديد = الديون المتوسطة و طويلة الاجل/ قدرة التمويل الذاتي

2-4-3.نسبة الاستقلالية المالية[2]

تمكن هذه النسبة في معرفة مدي إعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة في تمويلها أي إستقلالية المالية عن الدائنين من مقدمي القروض المتوسطة والطويلة الأجل وتشترط البنوك عموما أن تكون نتيجة هذه السنة أكبر من 50 % حتى تتوافق علي منح المؤسسة المزيد من القروض .

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة/ الديون المالية

2-5. نسبة المردودية:[3]

تعرف المردودية بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بصفة دائمة في إطار نشاطها

المردودية= نتيجة السنة/ راس المال المستثمر

2-5-1. أنواع المردودية:

تنقسم المردودية عادة إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

المردودية التجارية، المردودية المالية، المردودية الاقتصادية

---

[1] نفس المرجع، ص 40.

[2] محمد صالح فروم، **النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،2007، ص 175.

[3] زغيب مليكة ، بوشنقير مولود، مرجع سبق ذكره، ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **المردودية التجارية:**[1]

يعبر عن هامش الإستغلال بمجموعة من النسب هي عبارة عن مؤشر النتيجة المتعلقة بالإستغلال ويأتي في البسط مع مؤشر النشاط في المقام ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

المردودية التجارية= نتيجة السنة/ رقم الأعمال خارج الضريبة

تشير المردودية التجارية إلى ما تحققه المبيعات من أرباح بعد تغطية تكلفة المبيعات وكافة المصاريف الأخرى وكلما إرتفعت هذه النسبة كان ذلك أفضل ويجب مقارنة هذه النسب بمتوسط النسب المحققة في القطاع (المنافسين)

- **المردودية الاقتصادية**[2]:

تهتم المردودية الإقتصادية بالنشاط الرئيسي، وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل من مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الإ.ستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتحسب المردودية الاقتصادية وفق العلاقة التالية:

معدل المردودية الاقتصادية = نتيجة السنة بعد الضرائب / الأصول الإقتصادية

أي تقيس مساهمة الأصول الإقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال، أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في تكوين نتيجة الإستغلال .

- **المردودية المالية (مردودية الأموال الخاصة)**[3]

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية، حيث نأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية

ويمكن حساب المردودية الأموال الخاصة بالعلاقة التالية:

مردودية الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة

---

[1] نفس المرجع، ص 87.

[2] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 267.

[3] نفس المرجع، ص 267.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

حيث تحدد العلاقة مستوي مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من الإستعادة و رفع حجم الأموال الخاصة ، و يمكن بقراءة معمقة تعريف مردودية الأموال الخاصة علي أنها معدل المردودية الاقتصادية عند مستوي استدانة معدومة[1].

[1] نفس المرجع، ص 268 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة الإقتصادية

المطلب الأول: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستغلال

1- الأثر الجبائي في مرحلة الإستغلال

إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يرتكز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في الخزينة، رأس المال العامل، إحتياج من رأس المال العامل

1-1. تأثير الجباية على خزينة المؤسسة

الخزينة هي مركز جميع التدفقات النقدية و تعتبر المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على مستوي التوازن المالي و درجة السيولة .[1]

يحدث العبء الضريبي تأثيرا مباشرا علي خزينة المؤسسة ،من خلال التزاماتها يدفع المستحقات المالية فور وقوعها مما يؤثر على توازنها المالي القصير الأجل و هذا يتوقف على مبلغ الضريبة ،كيفية الدفع ،ومدي إمكانية حصول المؤسسة على القروض البنكية قصيرة الأجل خاصة في حالة عدم إمكانية الدفع الفوري [2].

وبالتالي تأثر الخزينة بعامل الجباية يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب والرسوم التالية: الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري.

1-1-1.تأثير الرسم على القيمة المضافة:

تتأثر الخزينة بعدة عوامل مرتبطة بهذا الرسم كالمعدلات المطبقة حيث نصنف معدلات الرسم على القيمة المضافة إلى صنفين أساسين هما:

-المعدل العام أو العادي ويحدد بنسبة 19% [3]؛

---

[1] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] يحي لخضر، **دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2007، ص 67.

[3] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، **اتفاقيات دولية قوانين ومراسيم قرارات وأراء مقررات مناشير إعلانات وبلاغات**، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016، المادة 26 المعدل بموجب المادة 21 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، العدد77 ، ص13.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– المعدل المخفض ويحدد بنسبة 9 % [1].

إمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة، الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق (الحدث المنشئ)، قاعدة التفاوت الشهري ...الخ وحتى تمكن المؤسسة من التحكم في هذه القاعدة الأخيرة وجعلها تتماشي مع تدفقاتها و يجب أن تسير وبصفة عقلانية مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها (زبائن وموردين) .

فكلما منحت المؤسسة مهلة الدفع للزبائن أكبر مما يجب، فإنها ملزمة بدفع الرسم على القيمة المضافة، الذي لم تحصله من خزينتها، وهذا ما يحدث إحتياجا ماليا يؤثر سلبيا على توازنها المالي، ومنه تعتبر المدة التي تفصل ما بين تاريخ تسديدي الزبائن لديونهم وتاريخ إستحقاق الرسم مدة هامة بالنسبة للمؤسسة حيث يمكنها هذا المبلغ من إجراء عدة عمليات تعود بالنفع على الخزينة كالتوظيفات البنكية مثلا كما أن المهاة الممنوحة للمؤسسات من طرف مورديها لها دور هام لا يقل أهمية عن دور المهلة التي تمنحها للعملاء .

حيث أنه إذا كانت الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضرائب المستحقة الدفع في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تسبيق.

أما إذا كانت قيمة الضريبة الواجبة الدفع أكبر من قيمة الضرائب القابلة للإسترجاع في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وهذا حتي لا تتحمل خزينة المؤسسة تكاليف إضافية تأتي في شكل عقوبات عن التأخير[2].

1-1-2 تأثير الضرائب على أرباح الشركات على خزينة الدولة

يتضح تأثير الضريبة على أرباح الشركات كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجية من خلال نظام التسديدات التلقائية إذ يتعين على الخاضع لهذه الضريبة أن يقوم بنفسه بحساب مبلغها وتصفيتها ودفعها تلقائيا لصندوق قابض الضرائب المختص إقليميا، ويتم هذا بدون إصدار وإرسال مسبق من طرف مصلحة الضرائب يتضمن نظام الدفعات التلقائية:

- من جهة دفع ثلاث أقساط او تسبيقات؛
- من جهة اخري دفع رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات .

[1] الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة27، المعدلة بموجب المادة 23، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] صابر عباسي ، مرجع سبق ذكره ،ص 112.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يترتب عن نظام الدفع التلقائية للأقساط المؤقتة خلال سنة مالية ، تباعد زمني ما بين الحدث المنشئ (الحدث الذي يعطي ميلاد الضريبة) و الدفع الفعلي للضريبة علي أرباح الشركات و بالتالي يمكن القول أن إعتماد نظام التسبيقات المؤقتة لتسديد الضرائب على الأرباح الشركات يحقق من العبء إرتفاع الضريبة على تدفقات المؤسسة الأم الذي يسمح لها بتوفير المبالغ اللازمة في مواعيدها المستحقة ، ففي الفترة التي تعرف فيها المؤسسة نمو للنتائج و زيادة في الأرباح يصبح هذا التفاوت الزمني في صالح الخزينة و لكن في حالة الحصول علي النتائج متناقصة أو سلبية فإن دفع الأقساط المحسوبة على أساس مرتفع يمكن أن يؤثر سلبا على وضعية الخزينة

كما نجد أن المؤسسة تعتمد على القروض و التسهيلات المصرفية قصيرة الأجل من أجل تسديد مختلف الضرائب و الرسوم المستحقة، و ذلك بهدف تفادي ضغط السيولة بالتالي فإن تراكم حجم الضرائب المستحقة و ثقلها يمكن أن يؤدي إلى الإفلاس المؤسسة ، تجدر الإشارة إلي أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة ، دون المؤسسات الصغيرة و الناشئة التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية الناتجة عن الاقتراض [1] .

1-2. تأثير الجباية على رأس المال العامل :[2]

تؤثر السياسة الجبائية على رأس المال العامل بصورة غير مباشرة من خلال التأثير على العناصر المكونة له والمؤثرة فيه، والمتمثلة في الأموال الدائمة، حيث هذه الأخيرة تتكون من الأموال الخاصة وإضافة للأموال الخارجية، فالنسبة للأموال الخاصة فهي تحتوي على جزء من التمويل الذاتي والذي يعفي من الضرائب، أما الأموال الخارجية فتترتب عنها وفرات ضريبية كما تؤثر السياسية الجبائية على الإستثمارات فتظهر هذه الأخيرة في الميزانية بالقيم الصافية و ذلك بعد طرح الاهتلاكات فكل نوع من الاهتلاكات له مزايا و جبائية خاصة به ، فمثلا لوظيفة المؤسسة الإهتلاك المتناقص فهذا يؤدي لإنخفاض قيمة الإستثمارات و بالتالي إرتفاع قيمة الأموال الدائمة ،و هذا يؤدي إلي الزيادة في رأس المال.

---

[1] نفس المرجع، ص ص 113- 112 .

[2] نظيرة قلادي، **دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20اوت 1955 ،2011، ص 105.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-3. التأثير الجبائي علي الإحتياج من رأس المال العامل [1]

تؤثر السياسة الجبائية علي الإحتياجات من رأس المال العامل من خلال الرسم على القيمة المضافة و نظام دفع الضريبة في شكل تسبيقات فالرسم على القيمة المضافة يؤثر بشكل مباشر على إحتياجات رأس المال العامل لكون الرسوم المحتملة من قبل المؤسسة عند العمليات الشراء لا تسترجعها إلا بعد عمليات البيع و ذلك طبقا لقاعدة التفاوت الشهري و أيضا الفرق بين الرسوم على المبيعات و الرسوم القابلة للاسترجاع ، فلو كان الفرق بينهما إيجابي فلابد أن تسدد و بالتالي يمثل الإحتياج تمويل تدفعه المؤسسة لاحقا ،و التشريع الجبائي الجزائري يعطي للمؤسسة الحرية في إختيار نظام التسبيقات و بالتالي يجنبها تسبيقات الضريبة على تحقيق الأرباح.

2- دور المسير الجبائي في مرحلة الإستغلال

يقوم المسير الجبائي في هذه المرحلة بالعديد من الإجراءات تختلف حسب خصوصية كل مؤسسة منها:

- توضيح أهمية إتباع المؤسسة لبرنامج صيانة متطور ومستمر، وذلك من خلال السياسات الإدارية التي تتبعها المؤسسة ممثلة في عمل وإتباع برامج الآلات والماكينات محققة بذلك وفرا ضريبيا؛

- القيام بإتلاف البضاعة في حالة فسادها رغبة من الشركات، خاصة الصناعية منها و ذلك بالإتفاق مع الجهات المعنية و التي منها السلطات الضريبية فيتم الإستفادة من تنزيل مصروف البضاعة التالفة ، مع الإشارة على أنه إذا قامت المؤسسة بإتلافها بنفسها فإن ذلك يؤدي إلي حرمانها من الوفر الضريبي؛

- تحميل المؤسسة لكل سنة مصاريف فروقات العملة؛

- الاستعانة بالإستشارة الجبائية من طرف الخبراء في المسائل الجبائية مثل محافظي الحسابات ،خبراء المحاسبين...الخ؛

- تشجيع المؤسسة على إمتلاك الأصول أو إستأجراها، وخاصة إذا كانت الحاجة للأصول لفترة زمنية قصيرة ففي هذه الحالة تقارن بين المزايا لضريبية لامتلاكها واستأجراها؛

- التسيير الجبائي من خلال سياسة المخزون وذلك لإتباع المؤسسات سياسات محاسبية تهدف للإستفادة من طرق تقييم المخزون، بحيث تحقق لها أكبر وفر ضريبي ممكن خاصة المؤسسات الصناعية ، ومن المعروف أن هناك ثلاث طرق لتقييم المخزون معترف عليها هي : طريقة FIFO، LIFO التكلفة الوسطية المرجحة، إذ ما يميز هذه الطرق عن بعضها هو البعد الضريبي.

---

[1] نفس المرجع، ص 106.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

و منه فإن التسيير الجبائي له تأثير كبير على الخزينة المؤسسة و توازنها المالي و ذلك من خلال تحكمه بمختلف الضرائب و الرسوم بطريقة إيجابية و يستعملها كوسيلة تمويلية في المؤسسة و ذلك بإستغلال أقصى الحلول فالاختيارات الممنوحة قانونا كإسترجاع رصيد الرسوم و الاستفادة من نظام الشراء بالإعفاء و إختيار نطام الرسوم على القيمة المضافة.

المطلب الثاني: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

من أجل تمويل نشاطها تلجأ المؤسسة إلى مصادر تمويلية مختلفة ،منها ما هو داخلي في صورة تمويل ذاتي ، و منها ما هو خارجي يعتبر مكملا للصنف الأول حيث يمكن أن يكون طويل الأجل ، متوسط ا الأجل و حتي قصير الأجل .

1- تأثير الجباية على مصادر التمويل الداخلي

وذلك من خلال التأثير على مكونات التمويل الذاتي من الإهتلاكات و مؤونات و أرباح محتجز.

1-1. التأثير الضريبي على الإهتلاكات

الإهتلاك يعد أساس التمويل الذاتي للمؤسسة وتأثير السياسة الجبائية في توفير الحجم الملائم من هذه الموارد لصالح المؤسسة متوقف على قابلية خصم أقساط الإهتلاك من نتيجة الاستغلال وأيضا طريقة الإتباع المتبعة.

فالإهتلاك التصاعدي مثلا في حالة تحقيق المؤسسة لربح فإن تطبيق هذا الإهتلاك سيكون تأثيرا سلبيا لأنه سيؤدي إلي إرتفاع نسبة الاقتطاع الضريبي من الأرباح ، بسبب إنخفاض قسط الإهتلاك السنوي المخصوم من الربح الخاضع للضريبة لاسيما خلال السنوات الأولى من بداية إستخدام الأصل ،أين يفضل عدم تطبيق هذا النوع من الاهتلاك ولكن في حالة حصول المؤسسة على إمتيازات جبائية ،يعتبر الاهتلاك التصاعدي أفضل نمط يمكن للمؤسسة أن تطبقه.

أما بالنسبة للإهتلاك التنازلي فيساهم في تسريع أقساط الاهتلاك خلال السنوات الأولى من إستعمال الأصل مما يسمح بتخفيض نسبة الاقتطاع الضريبي على شكل وفرات ضريبية بسبب الحجم الكبير للأقساط المخصوصة من الربح الخاضع للضريبة و من مصلحة المؤسسة أن تحقق وفر ضريبي أكبر بشكل مبكر بدلا من تحقيقه متأخرا خلال فترة الاسترداد [1].

[1] محمد حمر العين، **ترشيد الاختبارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011 ص 87.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أما بالنسبة للإهتلاك الخطي فهو يشكل إمتيازا إيجابيا للمؤسسة بإعتباره عبئ محاسبي ثابت يساهم بشكل إيجابي في حساب النتيجة المحاسبية للمؤسسة و كذلك في تحديد سعر التكلفة المتعلق بكل دورات الاستغلال .[1]

1-2. التأثير الضريبي على المؤونات :

تعتبر المؤونات تكلفة محتملة بالرغم من كونها متوقعة الحدوث، فإذا تحققت أصبحت تكلفة نهائية تخفض من نتيجة الدورة، أما إذا لم تتحقق فإن تلك المؤونة تتحول إلي إيراد يضاف إلى نتيجة الدورة ، ومن أجل المحافظة على صدق حساباتها المالية تلجأ المؤسسة إلى تكوين مؤونات و تسجيلها بالدفاتر المحاسبية ، بغض النظر عما كانت نتيجة الدورة ربحا او خسارة .

أما من الناحية الجبائية فإن المؤسسة غير ملزمة بتكوين مؤونات بالرغم من وجود إدارة جبائية للمؤونات عن طريق مايلي :

- تأجيل تكوين المؤونة في حالة عجز في النتيجة الدورة، مما يزيد أكثر في الخسارة ؛
- تكوين المؤونات في حالة الربح من أجل تخفيض الوعاء الضريبي .[2]

تلجأ المؤسسات إلى مصادر تمويل خارجية كالقروض الطويلة الأجل والمتوسطة الأجل والتمويل بواسطة قروض الإيجار.

2- تأثير الجباية على مصادر التمويل الخارجي[3]

وذلك من خلال:

- **سياسة الإقتراض**

تنقسم هيكلة التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الإعتبار للمفاضلة بين المصدرين، ولهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في إختيار سياسات مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الإقتراض.

[1] نظيرة قلادي ، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2] محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص 89.

[3] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص121.

- **التمويل الإيجاري**

إن شرح أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الإعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، وهي شراء هذا الأصل من أموالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو إستأجره لمدة معينة مقابل أجرة محددة.

دور المسير الجبائي في مرحلة التمويل.

في هذه المرحلة تكون مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على إتخاذ القرارات التمويلية و ذلك عن طريق إختيار أفضل الطرق للتمويل سواء عبر الاستدانة او عن طريق الأموال الخاصة مع مراعاة قدرة كل طريقة على توفير الوفر الضريبي الذي يساعد المؤسسة علي تحقيق أهدافها المالية[1].

المطلب الثالث: أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الإستثمار

يعتبر قرار الإستثمار من أهم القرارات التي تقدم عليها المؤسسة نظرا لتأثيراتها المستقبلية على حياتها و نجد أن العامل الجبائي من بين المؤشرات الخارجية الهامة، و ذلك من خلال طبيعة التشريعات الضريبة و نوعية الإمتيازات و التحفيزات التي تمنحها و مدي قدرة المؤسسة على التكيف مع هذه المعطيات[2].

1- الأثر الجبائي في مرحلة الإستثمار

تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الإستثمار، والتحريض الضريبي عبارة عن ألية تضم مجموعة من الإجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الإقتصاديين، بغرض توجيه إهتماماتهم الإستثمارية نحو قطاعات و أنشطة و مناطق يراد تشجيعها و تنميتها وفق السياسة العامة التي تنتجها الدولة و هي قد تكون في شكل:

- **إعفاء ضريبي** : وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط إقتصادي معين في منطقة معينة و الذي قد يكون دائم أو مؤقت [3]

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[2] صابر عباسي، محمد فوزي شعوبي، مرجع سبق ذكره، ص121.

[3] صابر عباسي، محمد الشعوبي ، مرجع سبق ذكره، ص 122.

إن الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة تستفيد في مرحلة الإنجاز من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع و الخدمات الغير مستثناة من المزايا و التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار سواء كانت مستوردة او مقتناه من السوق المحلية[1]

•**تخفيض ضريبي:** وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة مقابل التزامهم ببعض الشروط[2].

•**إجراءات ضريبية تقنية** : وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة و التي يترتب عنها أثار ضريبية تحفيزية تسمح للمؤسسة بتخفيف العبء الضريبي من بينهما : نظام الاهتلاك ، الترحيل إلى الامام او الخلف ، إعادة استثمار الأرباح ، إعادة استثمار فائض القيمة ، إعادة تقيم إستثماراتها. [3]

فعندما تقرر المؤسسة التي تحقق أرباحا من إعادة إستثماراتها فإن المشرع الجزائري منحها حوافز جبائية في شكل إعفاءات وتخفيضات تمس معدل الضريبة على أرباح الشركات وتخضع الأرباح المعدة إستثمارها بالنسبة المنخفضة التي تقدر ب 12.5% وهذا طبقا للشروط التالية:

- عندما يتم تخفيض هذه الأرباح أثناء السنة تحقيقها لإستثمارات عقارية ومنقولة تنجزها هذه المؤسسات في إطار نشاطها او خارجه؛
- حينما تلتزم المؤسسات المعنية عند الاكتتاب تصريحها و ذلك بتخصيصها من خلال السنة المالية التابعة لتحقيقها؛
- يجب أن تمسك المؤسسة التي تستفيد من هذا التخفيض محاسبة قانونية،
- يجب عليها كذلك أن تذكر في التصريح السنوي للنتائج الأرباح التي قد تخضع للنسبة المخفضة؛
- يجب أن تبقي الأموال التي تخضع للمعدل المخفض مدة خمس سنوات على الأقل في ذمة المؤسسة.

و في حالة التنازل عن هذه الأموال أو إخراجها من النشاط خلال هذه الفترة و لم يعد إستثمارا فوريا فإنه يطبق على المبالغ المستفيدة من المعدل المخفض معدلا مكملا و تتحمل الحقوق الإضافية المستحقة معدلا إضافيا يحدد ب:5% [4].

---

[1] محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص 104.

[2] صابر عباسي، محمد الشعوبي، مرجع سبق ذكره، ص122.

[3] مرجع سبق ذكره ، ص 122.

[4] محمد حمر العين، مرجع سبق ذكره، ص 106.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالإضافة إلي تأثير الضريبة على القرارات الإستثمارية من خلال التشريع الضريبي و قوانين الإستثمار نجد هذا التأثير ينعكس بصورة مباشرة و في شكل كمي علي التدفقات النقدية المترتبة على الإقتراح الاستثماري ، فإدخال الضريبة ضمن عناصر التدفق النقدي يكون من خلال تحديد التكلفة الضريبية التي تتحملها المؤسسة خلال مدة حياة الإستثمار لذلك فإن إعادة تقييم الإستثمارات الخاصة بالمؤسسة عملية تسمح لها بإعادة النظر في قيم إستثماراتها و إستحداثها و قياس مردوديتها بواسطة معايير معينة.

سنتطرق لأهمها في ما يلي[2]:[1]

- **معيار صافي القيمة الحالية (VAN):**

$$VAN=NCF(1+r)^{-1}+NCF(1+r)^{-2}+\dots\dots+NCF_n(1+r)^{-n}-I_0$$

حيث: **NCF** يمثل التدفق النقدي الصافي /NCF=R-D

R: المداخيل السنوية للمشروع، D: الأعباء أو التكاليف التي يتحملها المشروع

يعتبر أسلوب القيمة الحالية من أهم الأساليب المستخدمة في الإختيار بين المشاريع الاستثمارية وحسب هذا المعيار لا يكون المشروع الإستثماري مقبولا إلا إذا كان صافي القيمة الحالية موجب أي: VAN أكبر من الصفر.

وإذا تعددت المشروعات الاستثمارية فيقبل من بينها صاحب أكبر قيمة موجبة وتتأثر القيمة الحالية الصافية بمعدل الضريبة على أرباح الشركات، لأن فرض هذه الضريبة يؤثر على التدفقات النقدية الحالية وبالتالي إحتمال تغيير قرار الاستثمار، ويهدف تشجيع الإستثمار وذلك برفع قيمة التدفقات النقدية السنوية للمشاريع الاستثمارية منح المشرع الضريبي الجزائري من خلال الإصلاحات الضريبة والتخفيضات وإعفاءات لصالح المؤسسات.

- **معيار معدل العائد الداخلي(TIR):**

يعتبر معدل المردودية الداخلي من بين أهم المعايير المستخدمة في إتخاذ القرارات الاستثمارية ويعرف على أنه المعدل الذي يجعل من إجمالي التدفقات النقدية الداخلية مساويا لإجمالي التدفقات النقدية الخارجية بالقيم الحالية أي هو معدل التقييم الحالي الذي يساوي بين القيم الحالية للتكاليف والقيمة الحالية للإيرادات وبالتالي هو سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية مساوية للصفر VAN =0.

[1] صابر عباسي، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[2] نفس المرجع، ص 123.

ويحسب كالاتي:

$$-I_0+(R-D)\ (1.\ (1+t)^{-n}/t)=0$$

وتؤدي الضرائب المفروضة على أرباح الشركات إلى تخفيض من قيمة التدفقات النقدية الخالية وهذا ما يجعل المعدل الداخلي للمردودية ينخفض وبالتالي يكبح الاستثمار.

2- دور المسير الجبائي في مرحلة الاستثمار

المسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلي إدخال المؤسسة في المشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية ، حيث أن كل مؤسسة يكون هدفها تعظيم الأرباح من خلال الإستثمار في النشاط معين ، بمعني أن يكون الاستثمار ذو مردودية عالية و بما أن ربحية المؤسسة تتأثر بصورة مباشرة بمختلف الضرائب المفروضة على الدخل أو الأرباح ، فإنه كلما إرتفعت هذه الأخيرة كلما عجزت المؤسسة عن إنشاء القيمة لمساهميها و حتي الخروج من السوق.[1]

كما أن المسير الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يقوم بالمساعدة في إتخاذ القرارات الإستثمارية من خلال تنبيه المؤسسات إلى العديد من النقاط منها:[2]

- أهمية القيام بالتحديدات والإضافات الرأسمالية للأصول؛
- أهمية قيام المؤسسة بإعادة تقييم أصولها، لحماية رأس مالها من التآكل.؛
- قيام المؤسسة بالأخذ للعمر الضريبي للأصل كأخذ المتغيرات الواجب دراستها قبل قرار الاستثمار، أو شراء لأي أصل من الأصول، مثلا من مؤسسات تنظر إلى أن الأصول ذات الاستثمار قصير الأجل تحتل مكانة أفضل من الناحية الضريبة، لأن الأثر الضريبي يزداد قوة كلما قل العمر الضريبي للأصل.

ومنه يمكن القول أن التسيير الجبائي في المؤسسة يعتبر ذات أهمية بالغة، لما من أهمية في خلق التدفقات المالية للمؤسسة خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال و التمويل إلي مرحلة الاستثمار.

[1] نفس المرجع ، ص 124.

[2] نفس المرجع ، ص 124.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخلاصة

إن الأداء بالمؤسسة يمثل الدافع الأساسي في وجود المؤسسة من عدمه ، فهو عبارة عن طريقة إنجاز الأعمال التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف.

و يعتبر تقييم الأداء المالي بإستخدام القوائم المالية أداة يستخدمها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، وذلك من خلال القيام بدراسة تفصيلية للقوائم المالية وكذلك تطبيق مجموعة من الأدوات والأساليب عليها سواء كانت ساكنة أو ديناميكية مثل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، من أجل معرفة الوضعية المالية وتغيراتها إضافة إلى معرفة أداء المؤسسة الحقيقي مع إمكانية التنبؤ بمستقبلها.

ويمكن القول أن قيام المؤسسة بإدراج العامل الجبائي في قراراتها المالية، و إستعاب أن الجباية هي تكلفة ، ويجب تسييرها كبقية التكاليف ،و قياسها بتعظيم نتائج الإختيار الجبائي بإنتقاء الخيار الذي يضاعف الإمتيازات المالية و يخفف العبء على المؤسسة ، يمكنها من الرفع من مستوى أدائها المالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث:

أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة

تمهيد:

تدعيما للجانب النظري الذي تطرقنا إليه في الفصلين السابقين لكل من التسيير الجبائي والأداء المالي ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية في بداية الدراسة، سنتناول دراسة حالة لإحدي أهم المؤسسات العمومية الاقتصادية الخدمية الجزائرية، وهي المؤسسة المينائية سكيكدة خلال الفترة 2014-2017 من خلال التطرق إلى:

- تقديم عام للمؤسسة المينائية سكيكدة؛
- التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة؛
- عرض وتحليل نتائج الدراسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المينائية سكيكدة

قبل التطرق إلى أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة في المؤسسة المينائية سكيكدة سنقوم في هذا المبحث بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة محل الدراسة والتعرف بها وبأهدافها وبأنشطتها وهيكلتها التنظيمية، ثم سنتطرق إلى التعرف بمديرية المحاسبة والمالية.

المطلب الأول: لمحة عامة عن المؤسسة المينائية سكيكدة

1-لمحة تاريخية عن نشأة المؤسسة

ما بين القرن السابع والثامن ما قبل الميلاد أسس القرطاجيين إمبراطوريتهم والتي امتدت حدودها إلى غاية شمال إفريقيا حيث أن خليج النوميديين ساعد على تأسيس مبسط تجاري للسلع، فبتحطيم قرطاجة في 147 ق.م ،أسس الرومان مدينة روسيكادا المعروفة حاليا ب "سكيكدة"، حيث يعد ميناؤها من أهم الموانئ في الجزائر، وهو منطقة عبور مما أتاح له احتكار النقل والقيام بدور الوساطة التجارية عبر البحر، هذا ما يميز الوضعية الجغرافية لميناء سكيكدة والذي جعله يلعب دور في تنمية الاقتصاد الوطني حيث يعالج قرابة 25% من المبادلات التجارية الجزائرية عن طريق البحر.

وحتى نهاية 1839 م كان الميناء عبارة عن مرفئ صغير، بني من أعمدة من الحديد الصلب حيث لا تستطيع السفن القيام بعملية التفريغ مباشرة على أرضيته بل تفرغ حمولتها على رمال شاطئ خليج سطوره المتواجد على بعد 3 كلم غرب المرفأ، ثم تحمل هذه السلع على عربات مسطحة والتي توصلها إلى سكيكدة المدينة.

وبعد تحول مدينة فيليب Philippe ville إلى بلدية سنة1948، ومع التطور الجديد، طرحت إشكالية التحول المحلي وكذا إمكانية بناء ميناء يلبي جميع متطلبات الحركة التجارية، وإن كان من الممكن بناؤه أين يتم ذلك؟ في سطوره أم في سكيكدة؟

وهذا المشروع الابتدائي كان يتضمن في دراسته التقنية ما يلي:

* خليج كبير يوصل الميناء من الشرق الى الشمال.

*خليج ثاني لغلق الميناء من الغرب مع ترك ممر للدخول.

*أرصفة تحتوي على مسطحة مملوءة ذات مساحة تقدر بـ15 هكتار، تتمركز في جنوب المدينة.

وكان المشروع النهائي المصادق عليه إبان الاستعمار الفرنسي سنة 1860 وقد شمل هذا المشروع:

* بناء الحاجز الكبير في الناحية الشرقية وإنشاء أرضية الميناء قرب الأمامية من الناحية الغربية

* بناء الحاجز الكبير والذي يمتد على طول 1400متر.

* بناء حاجز أفقي لتكوين حوض مائي لإنشاء ميناء مؤقت.

* بناء حاجز القصر الأخضر château vert وبصفة نهائية المساحة الأمامية للميناء، وقد انطلقت الأشغال بهذا المشروع سنة 1861 م.

فمن سنة 1891 م إلى سنة 1959 م اقتصرت العمليات على ما يلي:

- تمديد طول الحاجز الكبير بـ 225 م وذلك من 1891 الى1897.

- بناء مساحات غير مغطاة وأرصفة جديدة من 1930 الى1957.

- بناء رصيف القصر الأخضر على الحاجز الذي يحمل نفس التسمية والذي انطلقت به الأعمال سنة 1959 م لتنتهي في عام 1964 م والذي ازداد طوله ب 290 م وقد دشن عام 1985 م ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء. وبترميم الرصيف المسمى مرينال Marinelle والذي ازداد طوله ب 290 م وقد دشن عام 1985 ومن خلاله ارتفعت طاقة الاستقبال للميناء.

أن تسيير ميناء سكيكدة كان مضمون من طرف الغرفة التجارية والصناعية مند الاستقلال

✓ 1971- 1982 تسيير ميناء سكيكدة أصبح من طرف الديوان الوطني للموانئ والذي تم إنشاءه في13 ماي 1971 م مهمته تتمثل في:

تسيير واستغلال الهياكل القاعدية للميناء ومن اجل أيضا تطوير الميناء وتسيير الأملاك العمومية المينائية.

✓ عام 1982، في 14 اوت 1982 تم إنشاء المؤسسة المينائية لسكيكدة تحت شكل قانوني مؤسسة اجتماعية عمومية ذات طابع اقتصادي تحت وصاية وزارة النقل بغرض استرجاع مختلف النشاطات المينائية التي كانت مسيرة من طرف الديوان الوطني للموانئ ENP.

- ✓ عام 1989 وبتطبيق المرسوم 88-01 بتاريخ 1988/01/12 الذي يتضمن توجيه المؤسسات العمومية. المؤسسة المينائية لسكيكدة تحولت بتاريخ 1989/03/21 إلى مؤسسة عمومية اقتصادية مستقلة ذات أسهم برأسمال اجتماعي قدره 10000000 دج
- ✓ عام 1995 م الزيادة الأولى لرأسمال الاجتماعي في 30 أوت 1995 م والذي أصبح يقدر بـ 135000000 دج.
- ✓ عام 1998 إعادة هيكلة القطاع المينائي بتطبيق القانون 98-05 وفقا للقانون البحري والذي يتضمن خلق ثلاث مديريات جهوية مينائية في الجزائر.
- ✓ عام 2003 تم تحويل أسهم المؤسسة المينائية لسكيكدة من المجمع العمومي للكيمياء الصيدلة الخدمات إلى مؤسسة تسيير مساهمات الدولة للموانئ.
- ✓ عام 2004 الزيادة الثانية لرأسمال الذي أصبح قدر بـ 800000000 دج وكانت مبرمجة لدخولها إلى بورصة الجزائر لكنها ألغيت لأسباب لا تعلمها المؤسسة.
- ✓ عام 2005 تم فصل موانئ الصيد عن قطاع الموانئ التي أصبحت بدورها تابعة لوزارة الصيد البحري كما تم في أواخر 2005 فصل تسيير ميناء الهيدروجين الذي أصبح تابع لوزارة الطاقة والمناجم C.T.H.

2- تعريف المؤسسة المينائية لسكيكدة

- ➢ **التسمية:** المؤسسة المينائية سكيكدة (Entreprise Portuaire de skikda) باختصار E.P.S
- ➢ **الشكل القانوني:** مؤسسة عمومية اقتصادية خدماتية ذات أسهم مسيرة عن طريق قوانين ونظم متعلقة بالاستقلالية للمؤسسات.
- ➢ **تاريخ الإنشاء:** تأسست المؤسسة المينائية لسكيكدة بمقتضى المرسوم رقم 284/82 الذي صدر بتاريخ 14أوت 1982 م أي في خضم برنامج إعادة الهيكلة للمؤسسات، حيث أسندت إلى هذه المؤسسة التي كانت على عائق الوحدة المنحلة والتي عن طريق إعادة هيكلتها أنشئت المؤسسة المينائية لسكيكدة وهذه الوحدات هي:

- ✓ الديوان الوطني للموانئ LONP.
- ✓ الشركة الوطنية للشحن والتفريغ SONAMA.
- ✓ الشركة الوطنية لشحن البواخر CNAN.

وتم تعديل النظام إلى شركة ذات أسهم في 21 مارس 1989.

- **المقر الاجتماعي:** شارع جزيرة العنزات ص ب 65 سكيكدة 21000.

(Route I lot des chèvre B P 65 Skikda 21000 Algérie)

- **نظام التسيير:** مؤسسة منظمة لمديرية عامة أحادية الوحدة.
- **المساهمون:** بملكية مساهم وحيد هو مؤسسة تسيير مساهمات الدولة " Groupe SOGEPORTS"
- **الرأس المال الاجتماعي:** 9000.000.000 دج
- **شهادة النوعية:** المؤسسة حاصلة على شهادة بموجب متطلبات النظام **ISO 9001 V 2000.**
- **العاملون :** 1996.

وبعد إعادة الهيكلة أنشأت المؤسسة المينائية لسكيكدة برأسمال قدره 100.000.000 دج بتاريخ 1989/03/21، تحصلت المؤسسة على استقلاليتها وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية حسب القانون رقم:01/88 المؤرخ في 1988/01/12 ولقد تحولت الى شركة مساهمة برأسمال قدره 135.000.000 دج.

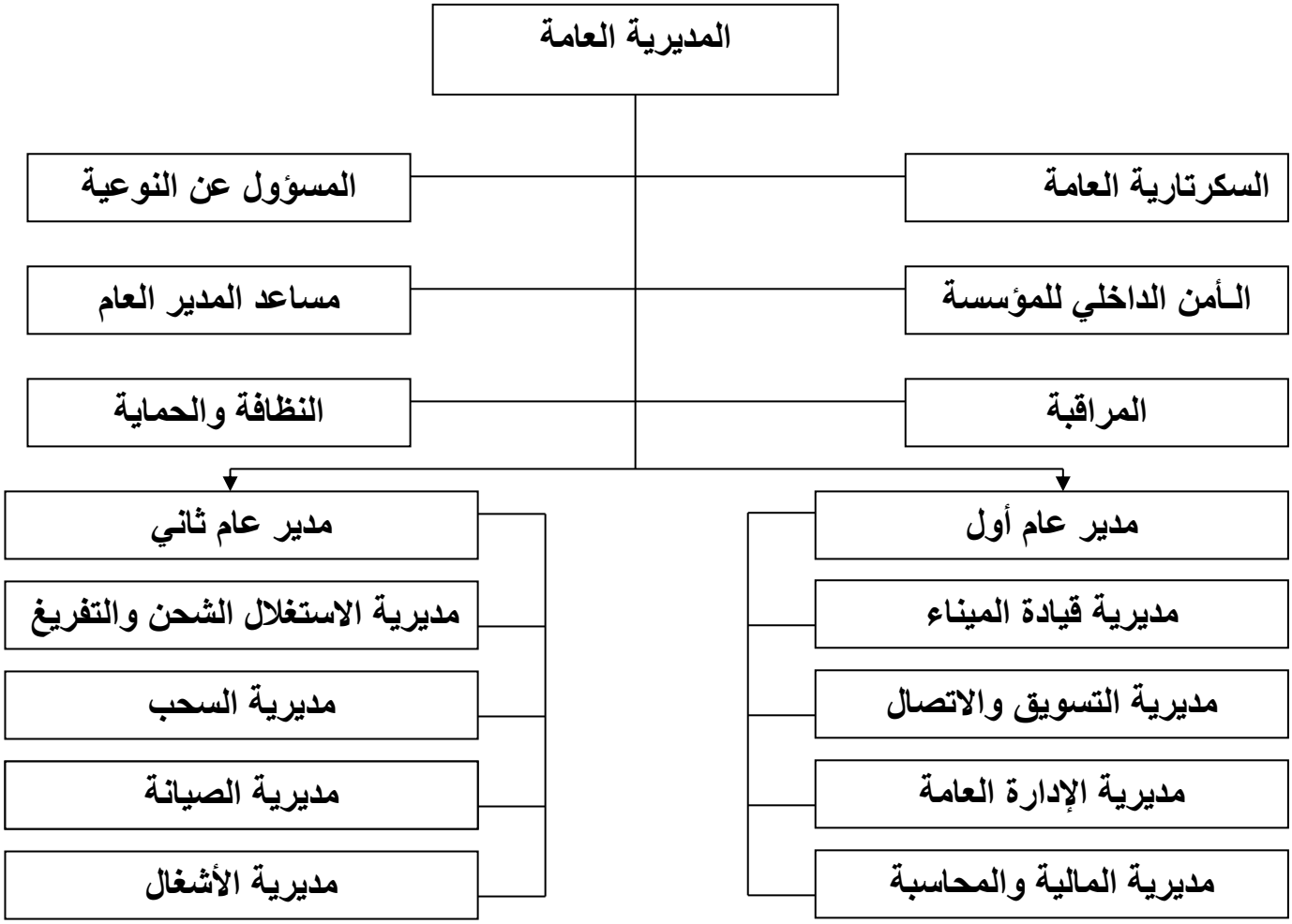
وتحتوي المؤسسة على 5 موانئ، تتربع على مساحة قدرها 30 كل م2 ومن أهم هذه الموانئ ما يلي:

1) ميناء القل والمرسى وسطوره والمختص في نشاطه لعمليات الصيد.
2) ميناء مزدوج يعتبر من أقدم الموانئ وهو الميناء التاريخي للمدينة ويتضمن كل النشاطات التجارية لمختلف السلع إلى جانب المحروقات.
3) ميناء الهيدروكربون وهو من أحدث الموانئ.

المطلب الثاني: هيكلة المؤسسة المينائية سكيكدة

تسيير المؤسسة المينائية سكيكدة من طرف الرئيس المدير العام حيث يساعده في أداء مهامه مدراء وخلية إدارية مساعدة، وقد شهدت المؤسسة تغيرا مستمرا لهيكلها التنظيمي من اجل مواكبة التغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية و بالتالي ضمان السير الحسن لأنشطتها و تحقيق الأهداف المرجوة ضمن الخطط المرسومة و هذا مايوضحه الشكل التالي:

الشـكل رقم (3-1): الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية سكيكدة



المصدر: الإدارة العامة للمؤسسة المينائية سكيكدة.

- شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة المينائية لسكيكدة:

- **المديرية العامة**

تعتبر المديرية العامة العمود الفقري للميناء، من حيث أغلبية الصلاحيات ومن بين مهامها:

- ✓ الإشراف المباشر على باقي المديريات.
- ✓ إتباع التطبيق الحسن لتسيير المؤسسة في طار سياسة التنمية الوطنية.
- ✓ التنسيق بين مختلف المديريات.
- ✓ الإشراف على مجلس الإدارة الذي يتكون من مساهمين إلى جانب بعض المهام الأخرى.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- **مديرية قيادة الميناء:**

وتنقسم إلى دائرتين وهما:

أ- دائرة مساعدة السفن: من مهامها مايلي:

- ✓ القيام بسحب البواخر وربطها.
- ✓ القيام بعملية إرشاد السفن.
- ✓ وضع الزوارق تحت إشراف مسؤولي البواخر.

ب-**دائرة الأمن والشرطة:** من مهامها:

- ✓ مراقبة البضائع الداخلة والخارجة من الميناء.
- ✓ مراقبة حركة البضائع داخل الميناء.
- ✓ تسيير المنارة للإرسال.

- **مديرية سحب البواخر:** من مهام هذه المديرية ما يلي:

- ✓ تقديم كل الخدمات المتمثلة في الجر السحب والدفع للبواخر في عملية الإرساء والإبحار.
- ✓ تقديم الساحبات لعملية الإنقاذ في حالة كون أحد البواخر في حاجة الى مساعدة طارئة.
- ✓ صيانة العتاد وجعله في أتم الاستعداد للقيام بالمهام على أكمل وجه.
- ✓ ضمان سهولة الحركة داخل الميناء للبواخر قي حالة حدوث عطب باخرة ما.

- **مديرية الصيانة:** ومهامها هي:

- ✓ تسخير الوسائل البشرية والمادية لحساب البواخر والزبائن.
- ✓ صيانة العتاد والآلات والمعدات المينائية.

وتشتمل هذه المديرية على: قسم الصيانة قسم المشتريات قسم التجهيزات.

- **مديرية الأشغال:**

تقوم هذه المديريات بإنجاز ومتابعة الأعمال التي توجه من طرف المؤسسة كانجاز الهياكل القاعدية وأماكن التخزين داخل المؤسسة.

- **مديرية الاستغلال والشحن والتفريغ:**

✓ متابعة حركة البضائع منذ وصولها إلى الميناء حتى تسليمها إلى الزبائن.

✓ الإشراف على عملية الشحن والتفريغ من وإلى الزبائن.

✓ تأجير المخازن والمساحات للزبائن الدائمين.

7- **مديرية الإدارة العامة:** من مهامها ما يلي:

✓ الإشراف على تسيير المستخدمين والشؤون العامة والخاصة بالمؤسسة.

✓ التكفل بتحليل وتقديم الاقتراحات لبرامج خاصة بالتوظيف، والتكوين وتنقسم إلى:

أ- **دائرة الموارد البشرية:** وتقسم إلى المصالح التالية:

✓ مصلحة الأجور وعقود التأمين.

✓ مصلحة التكوين التي تعمل على توظيف، تكوين وتطوير الموارد البشرية.

ب- دائرة الشؤون القانونية: ومن مهامها:

✓ إبرام الصفقات وعقود التأمين.

✓ تمثيل المؤسسة أمام المحكمة وأقسام الشرطة والدفاع عن حقوق المؤسسة.

- **مديرية الدراسات والتسويق والاتصال:** تتمثل صلاحيات هذه المديرية في:

✓ تطوير وسائل الإعلام للمؤسسة ومتابعة تطبيق البرامج.

✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بالمؤسسة وتوزيعها على باقي المديريات الموجودة داخل الميناء والتنسيق بين التسويق والاتصال.

- **مديرية المحاسبة والمالية:**

تلعب هذه المديرية دورا هاما في سير باقي المديريات الأخرى، وتعتبر كمركز لاتخاذ القرارات وتنفيذها وتتكفل بما يلي:

✓ متابعة السير المالي والمحاسبي للمؤسسة.

✓ المشاركة في وضع القواعد العامة للمؤسسة وذلك من خلال قيامها بالدراسات التي تهدف إلى تحسينها وتطويرها.

✓ تحقيق التوازن المالي للمؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: تقديم مديرية المالية والمحاسبة بالمؤسسة المينائية سكيكدة

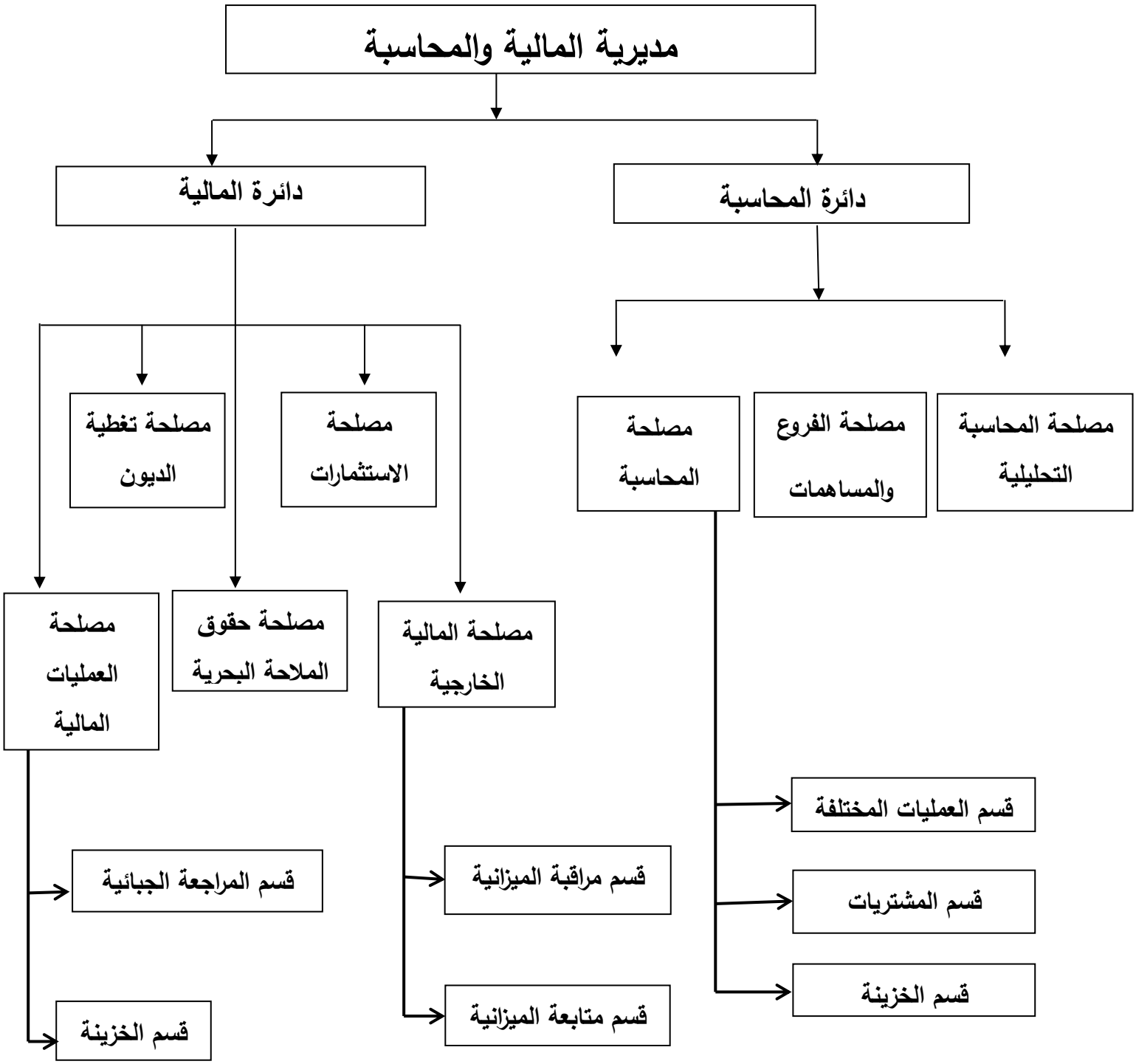
1- تقديم مديرية المالية والمحاسبة

إن مصلحة المالية والمحاسبة عنصر حساس وفعال داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة، لكونها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي فالوظيفة المالية داخل المؤسسة تحتل حيز كبير وشامل يغطي باقي المصالح الأخرى، وذلك باعتبار المحرك الأساسي لسير النشاط والعمل، وتنقسم مديرية المالية والمحاسبة إلى دائرة المحاسبة ودائرة المالية وهدا ما يوضحه الشكل التالي:

سنقوم بتكوين نظرة مفصلة ومعمقة حول مديرية المحاسبة والمالية من خلال ما يلي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمديرية المحاسبة والمالية D F C



المصدر: المديرية العامة للمالية والمحاسبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- شرح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:

2-1. دائرة المحاسبة: وتضم هذه الدائرة ثلاث مصالح هي:

2-1-1. مصلحة المحاسبة التحليلية:

يتم داخل مديرية المالية والمحاسبة باعتبار المؤسسة في أغلب الأحيان لا تتبع نظام المحاسبة التحليلية، ومن بين المهام الموكلة لهذه المصلحة مايلي:

1. وضع دليل للمحاسبة التحليلية.
2. إعطاء صورة عن نشاط المؤسسة وتحملته من أعباء وتكاليف.
3. إعداد في كل ثلاثي تحليل يخص النتائج المحصل عليها لمختلف الأقسام.
4. القيام بعملية الجرد الدائم داخل المؤسسة.

2-1-2. مصلحة المحاسبة العامة: وتشمل هذه المصلحة على:

- **قسم العمليات المختلفة:** تتمثل مهامه في:

  - متابعة فواتير دائنو الخدمات.
  - متابعة التسوية لكل حسابات مجموعة المخزونات.

- **قسم المشتريات:** من مهام هذا القسم

  - ✓ البقاء على اتصال مباشر ودائم مع مردودي المؤسسة من أجل ضمان التوريد الدائم.
  - ✓ استلام الفواتير المرسلة من طرق المورد المتعلقة بالمشتريات والتأكيد من صحة المعلومات المدونة عليها.

- **قسم الخزينة:**

  - ✓ متابعة حركة المجموعة الرابعة –الحقوق–
  - ✓ استلام الفواتير المرسلة وتسجيلها محاسبيا.
  - ✓ دراسة الفواتير والتأكد من صحتها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1-3. مصلحة التغطية: تشمل هذه المصلحة على:

قسم العلاقات مع الزبائن: الذي يقوم بـ:

- ✓ متابعة الفواتير الخاصة بالزبائن.
- ✓ تحصيل الحقوق من طرف الزبائن في الآجال المحددة.
- ✓ إلغاء الفواتير الخاطئة بقرار من المدير العام للمؤسسة.
- ✓ إشعار مصلحة المنازعات عند فوات أجل التسديد من طرف أي زبون بغية متابعته قضائيا.

2-2. دائرة المالية: وتنقسم إلى مصلحة المحاسبة ومصلحة العمليات

2-2-1. مصلحة الميزانية والاستثمارات: تتمثل فيما يلي:

- ✓ مراقبة الميزانية والقيام بعملية تقييمها ومتابعة الاستثمارات الخاصة بالمؤسسة.
- ✓ تقدير المصاريف والإيرادات المتعلقة بالنسبة الماضية
- ✓ تحصيل أكبر عدد ممكن من المعلومات المتعلقة بالاحتياجات كل مصلحة وتقسم هذه المصالح إلى:
  - قسم مراقبة الميزانية
  - قسم متابعة الاستثمارات.

2-2-2. مصلحة العمليات المالية: تتلخص فيما يلي:

- ✓ مراقبة عمل المصالح التابعة لها.
- ✓ دراسة حالة خزينة المؤسسة بصفة دورية.
- ✓ تحصيل قيمة الشيكات وإدخال مبلغها في رصيد المؤسسة بعد أن يقوم رئيس المصلحة لملء وثيقة تسمى "تسليمات الشيكات" وذلك إما عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الخصم أين تقوم المؤسسة بدفع مقابل سرعة التحصيل أو عن طريق الصندوق أين تكون المدة محددة بيومين إذا كان داخل سكيكدة، وإذا كان خارجها بـ:15يوما. إضافة إلى وثيقة أخرى "وثيقة الإيرادات" والتي يتم إمضائها من طرف رئيس المصلحة ومدير المالية والمحاسبة.
- ✓ إعداد جدول التقاربات البنكية، بهدف التأكد أن رصيد المؤسسة بالبنك مساويا لرصيد البنك بالمؤسسة.

3-علاقة مديرية المحاسبة والمالية مع باقي المديريات:

هناك علاقة تربط هذه المديريات بالمديريات أخرى وذلك لكونها مركز تنفيذ القرارات والاتصال بها يكون مستمر عند الحاجة.

3-1. علاقتها بمديرية الاستغلال:

تقوم هذه المديرية بالفواتير المعدة والموقعة من طرف المدير كما تقوم بتقديم عناصر حساب ميزانية التشغيل سنويا.

3-2. علاقتها مع مديرية قيادة الميناء:

تزويدها بالتوقعات الحصة بالتكاليف والإيرادات التي تطمح إلى تحقيقها وتقدم لها فواتير الإيرادات والنفقات لتنفيذها.

3-3 علاقتها مع مديرية الصيانة والأشغال:

تسلم مديرية الصيانة والأشغال فواتير إذن الدخول إلى المخازن وإذن الطلبات للتسوية إلى جانب طلبها لتحرير الشيك لتسديد الطلبات المستوردة كما توضح هذه المديرية الاحتياجات السنوية فيما يخص قطع الغيار لاستيراد من الخارج.

3-4. علاقتها مع مديرية الإدارة العامة:

تقوم دائرة الموارد البشرية "الإدارة العامة" بتسليم الأجور الشهري للعمال والتكاليف الاجتماعية من أجل تسوية وضعيتهم، كما تقدم لها فواتير شراء المواد والمعدات المختلفة من أجل التسوية مع مواردها، وتقدم لها أيضا التوقعات السنوية للتكاليف من أجل إعداد ميزانية التشغيل والاستثمارات التقديرية.

المطلب الرابع: مصادر تمويل المؤسسة

تعتبر المؤسسة المينائية لسكيكدة مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدمي بمقابل بحيث تتقاضى أجر مقابل الخدمات التي تقدمها لزبائنها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية تحتاج إلى مداخيل لتمويل خدماتها، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مصادر التمويل في هذه المؤسسة.

1-التمويل الداخلي

يمثل التمويل الداخلي المصدر الأساسي للمؤسسة ومن أهم مكوناته ما يلي:

1-1 التنازل عن الاستثمارات:

- وسائل النقل:

تضم ما يقارب 400 سيارة سياحية ووسائل نقل البضائع من الميناء، يتم بيعها في المزاد العلني كل سنة بعد إهتلاكها مما يترتب عليها فوائد.

- تجهيزات مكتبية وتجهيزات الإعلام الالي:

تقوم المؤسسة ببيعها بالجملة أو كل قطعة على حدي.

1-2 الزبائن:

ونقصد بهم الأشخاص الذين تتعامل معهم المؤسسة والمستفيدين من خدماتها وذلك بمقابل، ويعتبر الزبائن من المصادر الرئيسية والأساسية للمؤسسة.

أما الخدمات المقدمة للزبائن فتتمثل في:

- عملية السحب البحري:

ويمثل حوالي 50 %من المصادر الداخلية الممولة للمؤسسة المينائية ويعتبر من أهم الخدمات المقدمة من طرف المؤسسة إذ أن هناك مصلحة فوترة خاصة بهذا القسم.

ويعتبر السحب البحري عملية تجارية تقدمها المؤسسة لزبائنها وذلك بإرسال ساحبات بحرية لإدخال الباخرة إلى الميناء ويكون عددها حسب قوة الباخرة.

يقوم ممثل الباخرة " le consignateur" بدفع الفاتورة بأمر تحويل بالدولار يصبه في الحساب الجاري للمؤسسة ثم يتم تحويله للدينار.

ويعتبر السحب البحري أساسيا في تأسيس رقم أعمال المؤسسة سواء كان ذلك في الميناء القديم "خاص بالبضائع والحاويات" أو في الميناء الجديد «خاص بالمحروقات.

- عملية الشحن والتفريغ:

وتتمثل في الوسائل التي تقوم بنقل الحاويات إلى مقر التفريغ «الموانئ الجافة"

Les ports secs" و هي بدورها تخصص لها مصلحة فوترة تقوم بإعداد الفواتير المقدمة للزبون من طرف المؤسسة بحيث يقوم هذا الأخير بدفع الفاتورة نقدا أو بشيك إذا كان المبلغ يفوق أو يساوي 20-مليون أو بأمر تحويل.

- حقوق الملاحة البحرية: "droit de navigationtion"

وتترتب على ممثل الباخرة إثر توقيت بقاء الباخرة بالميناء سواء بالساعات أو بالأيام تقدر بحوالي 60 مليار سنتيم بالسنة. وكغيرها من العمليات لها مصلحة خاصة بها تسمى "مصلحة الملاحة البحرية «تقوم بفتورة الخدمات. ويسدد الزبون عن طريق شيك أو بأمر تحويل و يكون ذلك بالدينار، تصب في الحساب الجاري للمؤسسة.

3-1 **الميزان:** «**la balance** »وهو ميزان ضخم يخص المؤسسة يقوم بوزن الشاحنات فارغة ثم إعادة وزنها بعد شحنها.

2- التمويل الخارجي:

ويعتبر هذا المصدر من المصادر الثانوية للمؤسسة ويتمثل فيما يلي:

2-1. **سندات التوظيف:** "**bones de caisse**"

تقوم المؤسسة بتجميد ما يقارب 3 إلى4 ملايير بالبنك مما يترتب عليها فوائد سنوية.

2-2. **سندات المساهمة:**

تدخل المؤسسة المينائية لسكيكدة في عدة فروع ومساهمات وتصنف فرعا أو مساهمة حسب نسبة المشاركة حيث تكون فرعا إذا كانت النسبة تفوق 50 % وإذا كانت أقل من ذلك فهي مساهمة.

- الفروع: تتمثل في:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- ✓ مؤسسة تسيير موانئ الصيد البحري: سكيكدة، سطوره، القل، المرسى. نسبة المساهمة 100%
- ✓ مؤسسة سكيكدة للخدمات وال حاويات sacs (service contenaire Skikda) بنسبة 52.31 %.

- المساهمات:

- ✓ مؤسسة الاستثمارات الفندقية بنسبة S.I.H 5.96 %.
- ✓ مؤسسة S.T.O.R.A لخدمات النقل بنسبة 20 %.
- ✓ مؤسسة كنال (CNAN group) وهي مؤسسة خاصة بالنقل البحري للبضائع والحاويات والمسافرين التابعين لهذه المؤسسة وتكون النسبة فيها 8.99 %.
- ✓ SGTH وتكون بنسبة 15 %.

تحصل هذه المؤسسة على الأرباح بالنسبة التي شاركت بها في هذه الفروع والمساهمات.

- S.I.L 60 %.

مما سبق نستخلص أن المؤسسة المينائية لسكيكدة تتمتع بذمة مالية جيدة في تمويل استثماراتها، إذ تعتمد على التمويل الذاتي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: واقع ممارسة التسيير الجبائي ومدى تأثيره على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة

بعد أن تعرفنا على المؤسسة المينائية سكيكدة في المبحث السابق سنتطرق إلى معرفة واقع ممارسة التسيير الجبائي في المؤسسة المينائية سكيكدة ومدى أثره على أدائها المالي.

المطلب الأول: التسيير الجبائي في المؤسسة المينائية سكيكدة

سنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل لمختلف الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة خلال دورة الاستغلال وكذا تأثيرها على القرارات التمويلية والاستثمارية.

1- خلال دورة الاستغلال

عرض وتحليل وثيقة التصريحات الجبائية G50 لشهر نوفمبر 2017 كمثال

1-1. الرسم على النشاط المهني TAP

الجدول رقم (3-1): الرسم على النشاط المهني للمؤسسة المينائية سكيكدة نوفمبر 2017

الوحدة بالدينار الجزائري

رقم الاعمال	رقم الاعمال الخاضع	المعدل	المبلغ للدفع
868280618	868280618	%2	17365612

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المؤسسة لا تخضع لأي إعفاء بالنسبة لرقم الاعمال والمعدل المطبق يكون 2%.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-1. الرسم على أرباح الشركاتIBS

الجدول رقم (3-2): الرسم على أرباح الشركات للمؤسسة المينائية سكيكدة نوفمبر 2017

الوحدة بالدينار الجزائري

أقساط IBS	تحديد الأقساط المقدمة	المبلغ الواجب الدفعDA
القسط المؤقت الثالث	%30*86135569	258040670

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

تخضع المؤسسة للضريبة على أرباح الشركات وتقسم إلى ثلاثة أقساط وقسط التسوية

حيث القسط الأول: من 20 فيفري إلى 20 مارس قيمته 258040670

القسط الثاني: من 20 ماي إلى 20جوان قيمته 258040670

القسط الثالث: من 20 أكتوبر إلى 20 نوفمبر قيمته 258040670

أما القسط الاخير قسط التسوية فيدفع قبل 30 أفريل من السنة ن+1 ويقدر ب 86013559

3-1. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والاقتطاعات من المصادر الأخرى

الجدول رقم (3-3): الضريبة على الدخل الإجمالي للمؤسسة المينائية سكيكدة نوفمبر 2017

فئة المداخيل الخاضعة للاقتطاع من المصدر	المبلغ	المعدل	المبلغ
IRG أجور و معاشات	/	سلم	42326113
IRG اقتطاعات من مصادر أخرى	357330	%10	35733
المجموع			42361846

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-4. الرسم على القمة المضافة TVA

1-4-1. TVA المبيعات

الجدول رقم: (3-4): الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للمبيعات المؤسسة المينائية سكيكدة

رقم الاعمال	رقم الاعمال المعفى	رقم الاعمال الخاضع	المعدل	المبلغ
868280618	462660176	405620442	19%	77067884

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

ملاحظة: رقم الاعمال المعفى من TVA ناتج عن إعفاء عمليات المتعاملين المرتبطين بالمؤسسة فمثلا فعندما تقوم المؤسسة بعملية مع متعامل لا يخضع ل TVAفإن المؤسسة تعفى مباشرة هي الأخرى من TVA لتلك العملية

2-4-1. TVA المشتريات

الجدول رقم (3-5): الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لمشتريات المؤسسة المينائية سكيكدة

نوع الخصومات	المبلغ DA
تسبيق (شهر قبل)	51746098
TVA لشراء السلع و الخدمات	14113361
TVA لشراء السلع الاستهلاكية	33693265
المجموع	99552724

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

TVAللدفع = -TVA المبيعات- TVAالمشتريات

TVAللدفع=99552724-77067884

TVAتسبيق= (22484840)

نلاحظ من خلال حساب TVAأن المؤسسة في حالة تسبيق وعليه فإن المؤسسة لا تدفع TVA في هذه الحالة بل بالعكس فالدولة تعتبر دائنة بقيمة 22484840 للمؤسسة وبالتالي فإن المؤسسة في وضعية جبائية سليمة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-5. حقوق الطابع على الدولة

الجدول رقم (3-6): حقوق الطابع على الدولة للمؤسسة المينائية سكيكدة

رقم الاعمال المفروض	المعدل	المبلغ الواجب الدفع
8570100	%1	857001

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

الجدول لرقم (3-7): خلاصة لمختلف الضرائب بالمؤسسة المينائية سكيكدة نوفمبر 2017

خلاصة	المبالغ	الاطار المخصص للمكلف بالضريبة	الاطار المخصص لقابضة الضرائب	إطار مخصص لمصلحة الوعاء
TAP1	17365612			
AP/IBS	258040670			
3.1 TRG أجور	43226113			
IRG2.3اقتطاعات أخرى	35733			
IBS3.3				
4 حقوق الطابع	85701			
5 أخري				
TVA6				
المبلغ الإجمالي للدفع	317853829			

المصدر: وثيقة التصريحات الجبائية (G50) للمؤسسة المينائية سكيكدة.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المؤسسة تقوم بدفع مختلف الضرائب والرسوم في أجالها المحددة دون أي تقصير ويكون الدفع عن طريق سك بريدي لمدرية الضرائب سكيكدة الأمر الذي يؤدي إلى التأثير المباشر على خزينة المؤسسة وتقليل السيولة مما يؤثر على التوازن المالي قصير الأجل للمؤسسة.

2- خلال دورة التمويل

فيما يخص قرار التمويل المتخذ في المؤسسة المينائية سكيكدة فنجد أن المؤسسة تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الذاتي في تمويل أنشطتها وتبتعد عن القروض رغم أهميتها في تحقيق وفرات ضريبية وهذا راجع إلى أن المؤسسة في راحة مالية.

قدرة التمويل الذاتي = فائض الإجمالي للإستغلال+ النتائج المالية- التكاليف المالية+ نتائج استثنائية- تكاليف استثنائية – الضريبة على أرباح الشركات

جدول رقم(3-8) : قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017

	2014	2015	2016	2017
فائض الإجمالي للإستغلال	3789944022.28	4279656181.45	4328121389.25	4519518564.28
+ نتائج مالية	128745634.72	189377516.15	259424559.29	371004294.48
_ تكاليف مالية	0.02	17341392.11	386757.32	21049865.46
+ نتائج إستثنائية	–	–	–	–
_تكاليف استثنائية	–	–	–	–
_ الضريبة على أرباح الشركات	710844960	894349211	860135569	970302376
قدرة التمويل الداتي	327844697	557343095	727023623	899170618

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المينائية.

3- دورة الاستثمار

تقوم المؤسسة المينائية سكيكدة بإجراء دراسة تقنية ومالية مسبقة ثم تقوم في نهاية كل سنة بتخصيص ميزانية تقديرية لتخطيط الاستثمارات، فلكل مديرية مشروع إستثماري تقوم المؤسسة بإنجازه عن طريق ملف يتكون من سند طلب أو إتفاقية أو عن طريق عقد إستثماري دولي أو وطني ومن بين القرارات الاستثمارية المتخذة في المؤسسة نذكر:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- إستثمارات إستبدالية للألات القديمة بأخرى جديدة حسب إحتياجات المؤسسة أو الألات التي ضعف إنتاجها (شاحنات للسحب والنقل، رافعات، جرارات، ساحبات متخصصة في الإنقاذ في عمق البحر، قاطرة، معدات لنقل وتفريغ الحاويات، تجديد خطوط السكة الحديدية...)، وكذلك الاستثمارات التوسعية فالمؤسسة محل الدراسة تولى أهمية بالغة لهذا النوع من الإستثمارات.

مثال: إستثمار رافعة ذاتية الدفع

إهتلاك

تاريخ الاهتلاك: 2017/9/12

المعدل: 10.00

القيمة الاصلية: 215153305.60

الإهتلاك السابق: 7171776.84

الإهتلاك السنة:12515330.56

VNC: 186466198.20

المصدر:وثيقة تسيير الإستثمار للمؤسسة المينائية سكيكدة.

الجدول رقم (3-9): تاريخ الاهتلاك

السنة	القيمة الأولية	الاهتلاك السابق	السنة المالية	قيمة المستحقة	الربح	القيمة النهائية
2017	215153305.60	0.00	7171776.84	7171776.84	0.00	207981528.76
2018	207981528.76	7171776.84	21515330.56	28687107.40	0.00	186466198.20

المصدر: وثيقة تسيير الاستثمار للمؤسسة المينائية سكيكدة.

و نظرا لطبيعة المؤسسة الخدماتية، فهي لا تقوم بتقييم إستثماراتها إعتمادا على , VAN TIR أو طريقة تقييم أخرى بل تستعين بمتعامل خارجي يقوم بذلك و عليه فالمؤسسة المينائية سكيكدة لا تعتمد على التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار و لا تأخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي في إتخاذ قراراتها الاستثمارية.

المطلب الثاني: دراسة الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة

سنحاول في هذا المطلب حساب وتحليل مختلف المؤشرات المالية بالمؤسسة على مدار 4 سنوات وذلك بالاستعانة بالميزانيات وجدول النتائج الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة .

1- عرض الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة للسنوات الأربعة

قبل التطرق إلى حساب النسب المالية محل الدراسة ستقوم بعرض الميزانيات المختصرة للفترة 2017/2014.

1-1. عرض الميزانية المالية المختصرة لجانب الأصول

الجدول رقم (3-10): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية سكيكدة جانب الأصول

الوحدة: الدينار الجزائري

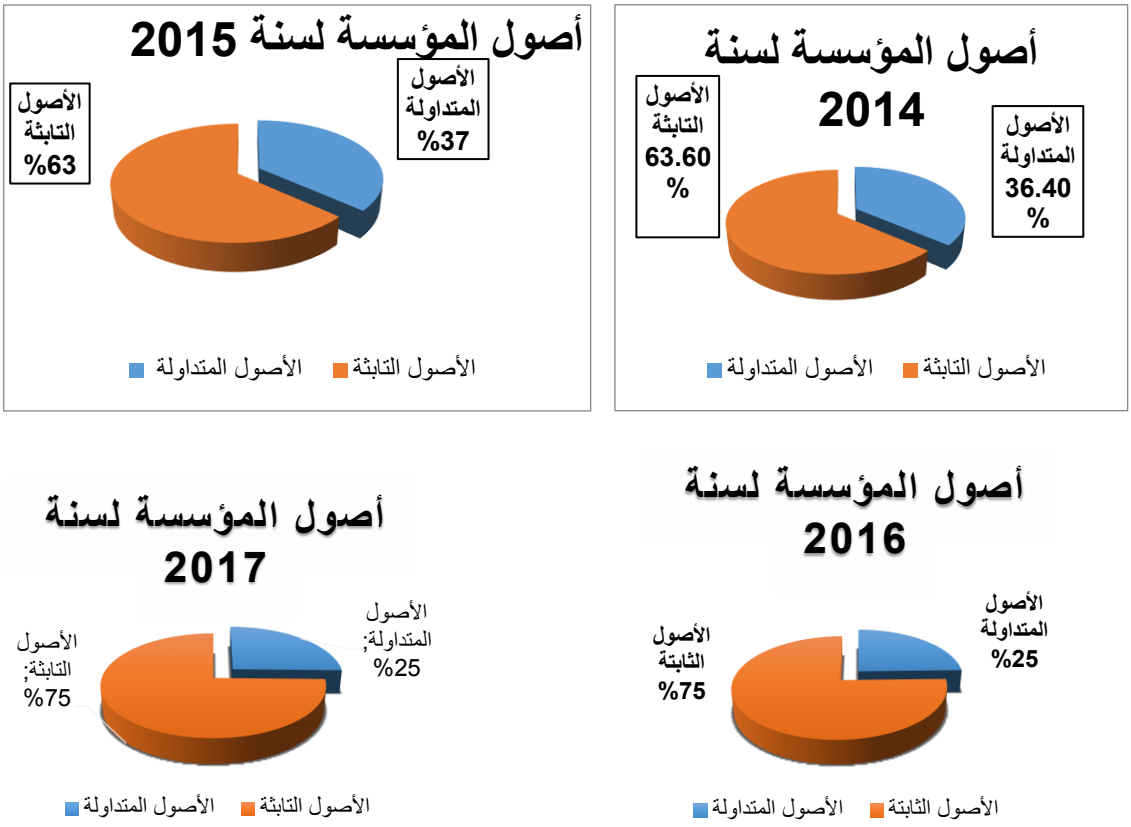
	2014	2015	2016	2017
أصول ثابتة	13021778321.97	14059938507.14	19574627226.94	18022416878.75
النسبة	%63.60	%63.33	%75.39	%/74.67
الأصول المتداولة	7450831941.76	81411607932.83	636390649642.92	6113459779.02
النسبة	%36.40	%36.67	%24.61	%25.33
مجموع الأصول	20472616263.73	22201546439.97	25965276869.92	24135876657.77

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة .

ولتسهيل عملة الاطلاع على الجدول ر قم (3-9) يمكن توضيحه بالتمثيل البياني التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني للميزانية المختصرة(أصول)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول (3-9).

2-1. عرض الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الجدول رقم (3-11): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة المينائية سكيكدة جانب الخصوم

الوحدة: الدينار الجزائري

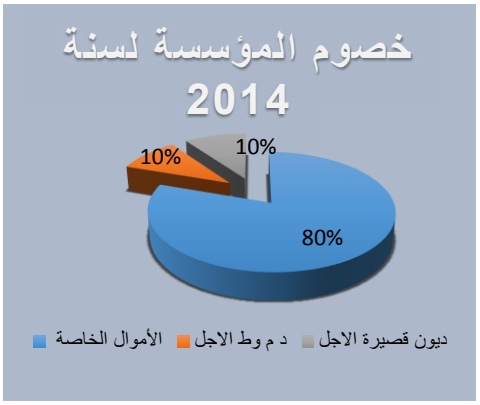
	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة	18454844435	204786632996	23455472917	21816407525
أموال خاصة	16440528880.03	18033927335.39	19464577947.91	17786798203.42
النسبة	%79.95	%81.23	%74.96	%73.69
ديون طويلة و متوسطة الاجل	2014315554.76	2444705660.32	3990894969.22	4029609321.42

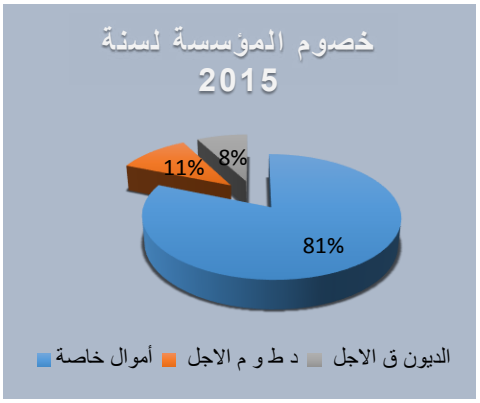
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

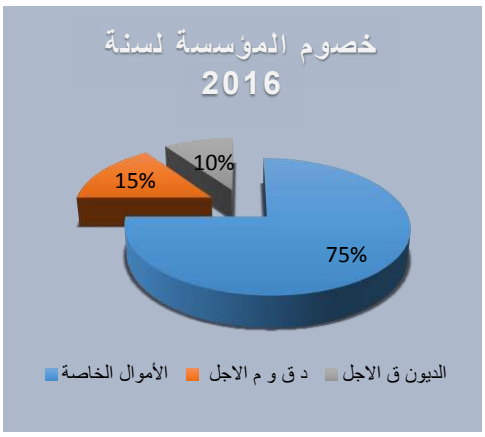
النسبة	%9.80	%11	%15.37	%16.70
الديون قصيرة الاجل	2017771828.94	1722913444.26	2509800352.79	2319469132.93
النسبة	%9.81	%7.776	%9.66	%9.61
مجموع الخصوم	20562616263.94	22201546440.26	25965276869.79	24135876657.77

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على ميزانيات المؤسسة.

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني للميزانية المختصرة (الخصوم)









المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول (3-10).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- مؤشرات التوازن المالي المؤسسة المينائية سكيكدة

سنعتمد في دراستنا للتوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة على تحليل كل من رأس المال العامل، الاحتياج من رأس المال العامل، ورصيد الخزينة على النحو التالي:

جدول رقم (3-12): رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

الوحدة: الدينار الجزائري

البيان	2014	2015	2016	2017
الأموال الدائمة (1)	18454844435	20478632996	23455472917	21816407525
الأصول الثابتة (2)	13021778321.97	14059938507.14	19574627226.94	18022416878.75
راس المال العامل=1-2	5433066113	6418694488.9	3880845690.1	3793990646.2
نسبة التغير%	-	0.18	(0.39)	(0.02)

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية.

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يمثل تطور رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة أنه موجب طوال فترة الدراسة (2017/2014) حيث كان على التوالي5433066113، 6418694488.9، 3880845690.1، 3793990646.2، فنلاحظ إرتفاع رأس المال العامل سنة 2015 بنسبة 18 % مقارنة بسنة 2014 وهذا راجع لإرتفاع الأموال الدائمة ، ثم نلاحظ انخفاضه خلال 2016 بنسبة 39 % و 2017بنسبة 2 % هذا بسبب إرتفاع الأصول الثابتة ، كون رأس المال العامل موجب طول فترة الدراسة يدل على أن المؤسسة توفر بإستمرار هامش أو فائض من الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويلها للأصول الثابتة فهذا مؤشر على أن التوازن المالي محقق كحكم أولى ، كما يمكن إستنتاج أن المؤسسة بإمكانها تمويل إحتياجاتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة فالمؤسسة حالتها

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جيدة غير أن هذا غير كافي للحكم النهائي على أن التوازن المالي محقق لدى سنتطرق إلى دراسة مؤشر الخزينة.

جدول رقم (3-13): الإحتياج من رأس المال العامل للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014.

البيان	2014	2015	2016	2017
الأصول الجارية (1)	7450837941.76	8141607932.83	6390649642.98	6113459779.02
النقدية (2)	5447367546.03	5924574001.19	3904265104.40	3964430557.41
احتياجات الدورة (3)=1-2	2003470395.7	2217033931.16	2486384538.6	2149029221.6
ديون قصيرة الاجل(4)	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79	2319469132.93
سلفيات مصرفية (5)	00	00	00	**00**
موارد الدورة (6)= 4-5	2017771828.94	1722913444.26	2509803952.79	2319469132.93
الاحتياج من راس المال العامل 6-3	(14301433.24)	494120487.34	(23419414.19)	(170439911.3)
نسبة التغير	_	(35.55)	(1.05)	(6.27)

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

ملاحظة: القيم التي بين قوسين في الجدول هي قيم سالبة.

التعليق:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الإحتياج من رأس المال العامل سالب سنة 2014،2016، 2017 وهو مؤشر موجب ذلك أن موارد الدورة تفوق إحتياجات الدورة وهذا يعني أن المؤسسة توظف أموالها في الأجل القصير، أما في سنة 2015 نجد أن الإحتياج من رأس المال العامل محل الدراسة موجب حيث إرتفع بنسبة 35.55% مقارنة بسنة 2014 كون إحتياجات الدورة تفوق مواردها وهذا راجع الى الإرتفاع كل من النقدية والأصول الجارية سنة 2015.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-14): رصيد الخزينة للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

البيان	2014	2015	2016	2017
راس المال العامل (1)	5433066113	6418694488.9	3880845690.1	3793990646.2
الاحتياج من راس المال العامل (2)	(14301433.24)	494120487.34	(23416414.19)	(170439911.3
الخزينة= 1-2	5447367546.2	5924574001.6	3904265104.3	3964430557.5
نسبة التغير		0.088	(0.34)	0.01

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-13) أن خزينة المؤسسة محل الدراسة طيلة السنوات الأربعة 2017،2016،2015،2014 قيمتها موجبة على التوالي 5447367546.2 ، 5924574001.6 ، 3904265104.3 ، 3964430557.5 ما معناه أن رأس المال العامل يفوق الإحتياج من رأس المال العامل و هذا يدل على أن التوازن المالي قصير الأجل محقق و أنها تتمتع بسيولة في المؤسسة المينانية سكيكدة و بالتالي بإمكانها القيام بإستثمارات إضافية لإمتلاكها موارد مالية دائمة تفوق إحتياجاتها ، حيث نلاحظ إرتفاع الخزينة بنسبة طفيفة 8.8% سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بسبب الإرتفاع في رأس مالها العامل ، لتنخفض خزينة المؤسسة محل الدراسة بعدها في 2016 34% مقارنة بسنة 2015 و هذا راجع إلى الإنخفاض في رأس المال العامل سنة 2016 ، و تعود الخزينة ترتفع بنسبة 1% سنة 2017 .

3- النسب المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة

إن النسب المالية تسمح بتقييم هيكل تمويل المؤسسة حيث توضح نسب الهيكل المالي مصادر التمويل المعتمدة من طرف المؤسسة ومدى إعتماد هذه الأخيرة على مواردها الخاصة في تمويل مشارعها الإستثمارية كما توضح نسب السيولة مدى قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل أما نسب التوازن المالي فتوضح اذا ما كانت المؤسسة متوازنة ماليا أو تواجه عجز مالي وسنتعرض لأهم النسب المالية للمؤسسة محل الدراسة في الفترة 2017/2014 من خلال الجداول التالية:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-15): نسب الهيكل المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014.

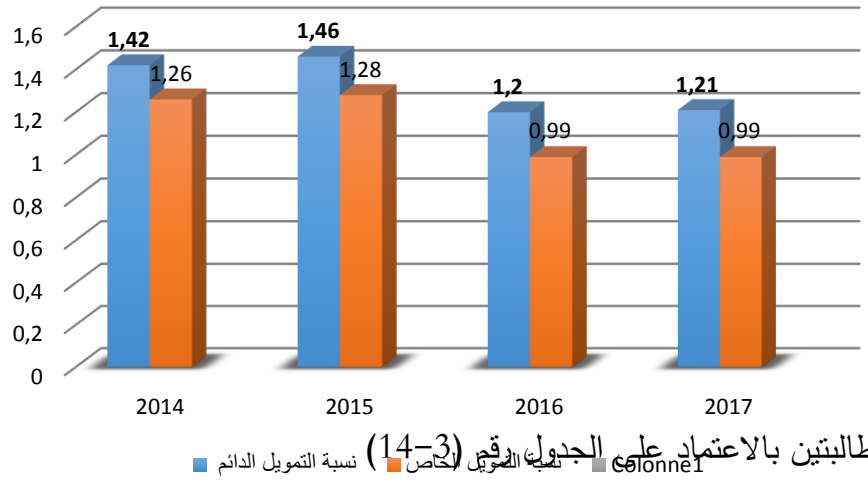
الوحدة بالدينار الجزائري

البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016	2017
نسبة التمويل الدائم	الاموال الدائمة/ الأصول الثابتة	1.42	1.46	1.20	1.21
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	1.26	1.28	0.99	0.99

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية.

تمثيل معطيات الشكل السابق في الشكل الموالي لتسهيل الملاحظة

الشكل رقم (3-5)تطور نسب الهيكل المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-14)

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-14) والمتمثل في الشكل (3-5) نلاحظ أن نسب التمويل الدائم خلال السنوات الأربعة للدراسة أكبر من الواحد أي أن المؤسسة تقوم بتمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة، ونلاحظ أن أعلى نسبة للتمويل الدائم كانت سنة 2015 وهذا راجع لنمو الأموال الدائمة بسبب ارتفاع المؤونات خاصة المعلقة بالتعويضات التقاعد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالنسبة للتمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة ففي سنتي 2014 و2015 هي أكبر من الواحد وهذا يدل على إعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة وعدم لجوئها إلى الديون المتوسطة وطويلة الأجل لتمويل أصولها الثابتة، أما في سنة 2016 و2017 نلاحظ إنخفاض طفيف مقارنة مع 2015 و2014 وهذا راجع إلى أن الزيادة في الأصول الثابتة أكبر من الزيادة في الأموال الخاصة فالمؤسسة في هتين السنتين لم تستطع تغطية الأصول الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

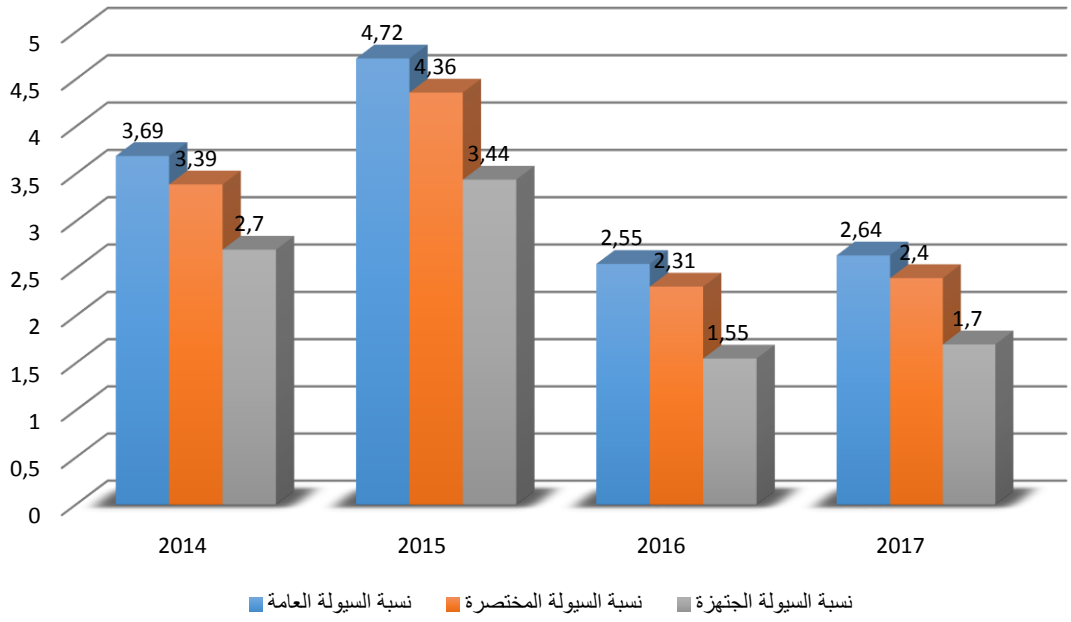
جدول رقم (3-16): نسب السيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017

الوحدة الدينار الجزائري

البيان	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	الصول المتداولة / الديون قصيرة الاجل	**3.69**	**4.72**	**2.55**	**2.64**
نسبة السيولة المختصرة	أصول متداولة-مخزون/ديون قصيرة الاجل	**3.39**	**4.36**	**2.31**	**2.40**
نسبة السيولة الجاهزة	النقدية/ الديون قصيرة الاجل	**2.70**	**3.44**	**1.55**	**1.70**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة .

الشكل رقم (3-6): تطور نسب سيولة في المؤسسة المينائية سكيكدة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول رقم (3-16).

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-16) و الممثل في الشكل أعلاه نلاحظ ان نسب السيولة عموما للمؤسسة المينائية خلال الفترة المدروسة مرتفعة نوعا ما ، ففي ما يخص نسب السيولة العامة فالمؤسسة قادرة على تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها الجارية إذ أنها تملك سيولة كافية لتغطية ديونها الأقل من سنة إلى أنها مبالغ فيها أي مرتفعة جيدا خاصة سنة 2015 و التي تقدر ب:4.72 حيث إرتفعت بنسبة 28% مقارنة بسنة 2014 و هذا راجع للإنخفاض الديون القصيرة الأجل في هذه السنة بسبب إنخفاض ديون الموردين و في نفس الوقت إرتفاع الأصول الجارية بسبب إرتفاع الحقوق و الإستخدامات المماثلة حيث وصلت الأصول الجارية إلى أكبر من أربعة مرات الديون قصيرة الأجل ، لتنخفض نسبة السيولة العامة سنة 2016 إلى 2.55 بنسبة 46% و ترتفع بعد ذلك سنة 2017 إلى 2.64 بنسبة 4%

فيما يتعلق بالسيولة المختصرة للمؤسسة فهي أكبر من الواحد خلال السنوات الأربعة ما يدل على أن الأصول سريعة التحول إلى سيولة كافية لمواجهة الخصوم الجارية وقيمتها على التوالي 3.39 سنة 2014، ثم إرتفعت إلى 4.36 سنة 2015، لتنخفض سنة 2016 إلى 2.31، ثم ترتفع إلى2.40 سنة 2017، حيث

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أن هذه النسب خلال السنوات الأربعة مرتفعة جيدا مبالغ فيها مقارنة بالنسب النموذجية 2/3 مما يدل على وجود أموال مجمدة وهو ما يجعل المؤسسة تتحمل تكلفة الفرصة البديلة.

أما بالنسبة للسيولة الجاهزة نلاحظ أن قيمتها أكبر من الواحد خلال سنوات الدراسة حيث تقدر قيمتها على التوالي 2.70، 3.44، 1.55، 1.70، فنلاحظ إرتفاع نسبة السيولة الجاهزة سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 بنسبة 27.4 % لتعود هذه النسبة للانخفاض في سنة 2016 ،2017، مقارنة بسنة 2015، وهذا بسبب إنخفاض في الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.

جدول رقم (3-17): نسب النشاط للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016	2017
مهاة ائتمان الزبائن	**الزبائن+ أوراق القبض / المبيعات TTC*360**	19يوم	21 يوم	15 يوم	7يوم
مهاة تسديد الموردون	**الموردون +اوراق الدفع/ المشتريات السنويةTTC*360**	-	-	-	-

المصدر: من إعدادا الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة.

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول (3-17) ان مهلة إئتمان الزبائن في 2014 كانت 19 يوم أما في 2015 فقد إرتفعت المدة إلى 21 يوم و تعود للانخفاض في سنة 2016 إلى 15 يوم وفي 2017 إلى 7 أيام.

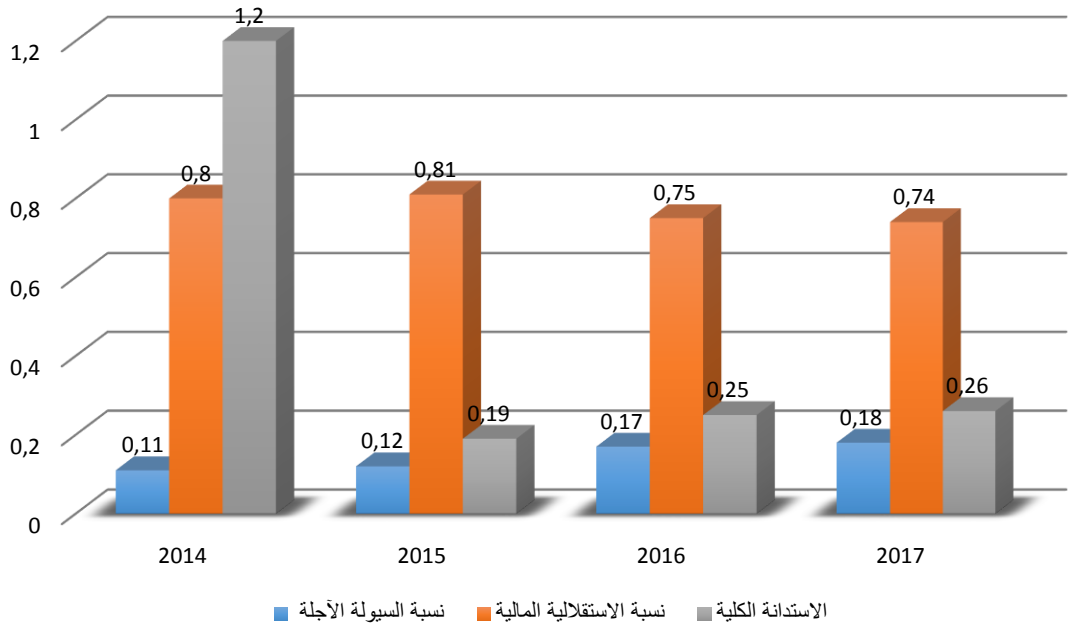
نلاحظ أنه في السنوات الأربعة تكون مدة التحصيل أقل من 90 يوم وهذا راجع إلى كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها، وعليه فالمؤسسة تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن.

جدول رقم (3-18): نسب المديونية للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2014-2017

	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة الآجلة	الديون المتوسطة و الطويلة الاجل/ الأموال الدائنة	0.11	0.12	0.17	0.18
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة/مجموع الخصوم	0.80	0.81	0.75	0.74
الاستدانة الكلية	مجموع الديون/ مجموع الخصوم	1.2	0.19	0.25	0.26

المصدر: من أعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

الشكل (3-7). تطور نسب المديونة في المؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-18).

التعليق:

من خلال الجدول رقم (3-18) والمتمثل في الشكل أعلاه نلاحظ ان نسب السيولة الآجلة أصغر من الواحد خلال سنوات الدراسة حيث قدرة سنة 2014 ب 0.11 ثم إرتفعت سنة 2015 إلى 0.12، وفي سنة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2016 إلى 0.1، ثم 0.18 في سنة 2017 وتعتبر هذه النسب منخفضة، ويدل هذا على قدرة المؤسسة على التسديد في حالة الاقتراض.

أما فيما يتعلق بنسب الاستقلالية المالية فنلاحظ أنها متقاربة خلال السنوات الأربعة وهي على التوالي 0.80، 0.81، 0.75، 0.74 حيث إنخفضت في سنة 2016 و2017 بنسبة 7 % بالنسبة لسنة 2015 وذلك راجع إلى الإرتفاع في الأموال الدائمة، تمكننا هذه النسب من قياس مدي إعتماد المؤسسة في تغطية إحتياجاتها المالية على أموالها الخاصة وفي حالتنا هذه النسب تزيد عن 60 % ويعتبر ذلك تبذير للأموال.

بالنسبة للاستدانة الكلية للمؤسسة محل الدراسة ففي سنة 2014 كانت 1.2، وفي2015 انخفضت إلى 0.19 بنسبة 84% لتعود للارتفاع في سنة 2016 و2017 إلى 0.25، 0.26 بنسبة 32% و37% على التوالي وهذا راجع إلى إرتفاع الأموال الخاصة في كل من 2016، و2017، وتبين لنا هذه النسبة أن المؤسسة لا تعتمد على الديون في مجموع مواردها لتمويل إحتياجاتها.

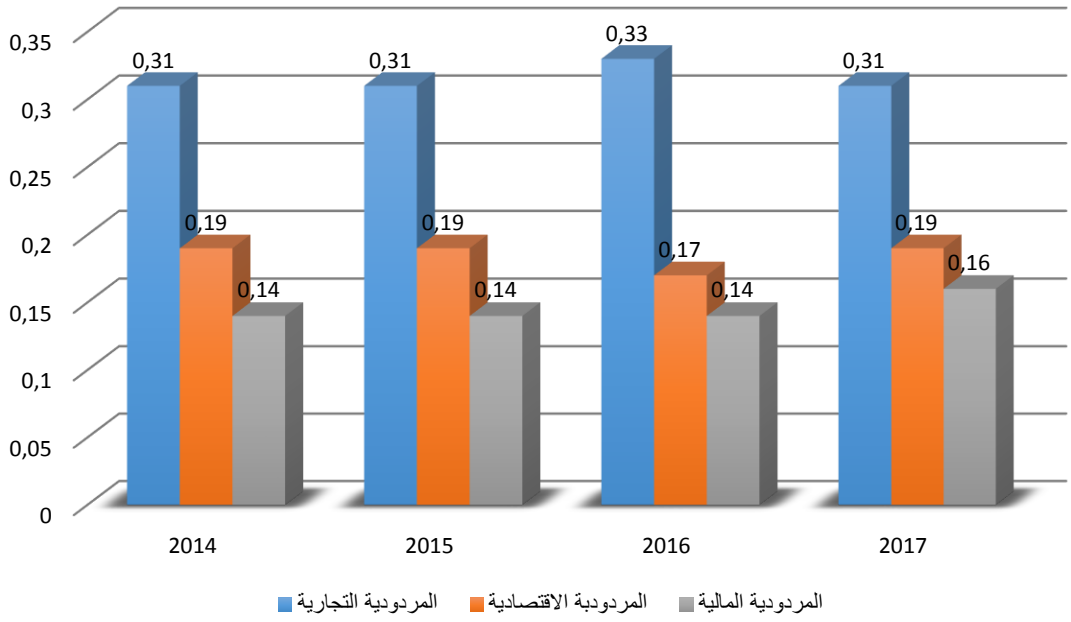
جدول رقم (3-19): نسب المردودية للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

	العلاقة الرياضية	2014	2015	2016	2017
المردودية التجارية	نتيجة السنة/ رقم الاعمال خارج الرسم	0.31	0.31	0.33	0.31
المردودية الاقتصادية	نتيجة الاستغلال بعد الضريبة/ الأصول الاقتصادية	0.19	0.19	0.17	0.19
المردودية المالية	النتيجة الصافية /الأموال الخاصة	0.14	0.14	0.14	0.16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية للمؤسسة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-8): تطور نسبة المردودية للمؤسسة المينائية سكيكدة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم (3-19).

التعليق

نلاحظ من خلال الجدول (3-19) أن نسب المردودية التجارية في المؤسسة المينائية سكيكدة هي نفسها في السنوات 2014 2015 2017 وهي 0.31 أما بالنسبة 2016 كانت المردودية التجارية 0.33 ونفس الملاحظة بالنسبة للمردودية الاقتصادية حيث كانت في 2014 2015 2017 0.19 وهي 0.14 أما في سنة 2017 فقد إرتفعت إلى 0.16.

المطلب الثالث: قياس مدى فعالية التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية وأثره على الاداء المالي

بهدف التعرف على أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تم دراسة المتغيرات على مدار 4 سنوات وذلك لتحقيق من مدى صحة الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: المؤسسة محل الدراسة لا تمارس تسيير جبائي فعال؛

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة ارتباط قوية بين التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة.

تحديد متغيرات الدراسة: وتنقسم إلى متغير مستقل ومتغير تابع

1- المتغير المستقل:

يتمثل في التسيير الجبائي ومن خلال الدراسات السابقة يمكن قياسه بواسطة المؤشرات التالية:

X1،X2، X3 و هي على الترتيب نسبة الضريبة على أرباح الشركات إلى النتيجة الاجمالية، نسبة الضرائب و الرسوم إلى النقديات، نسبة الرسم على النشاط المهني إلى النقديات.

الجدول رقم (3-20): مؤشرات قياس التسيير الجبائي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

المؤشرات/السنوات	2014	2015	2016	2017	المتوسط
IBS/ النتيجة الاجمالية	0.23	0.26	0.23	0.25	0.24
ضرائب و الرسوم/ النقدية	0.03	0.03	0.06	0.06	0.04
TAP/ النقدية	0.03	0.03	0.04	0.05	0.04

المصدر: من إعداد الطالبتين.

التعليق

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-20) أن IBS إلى النتيجة الاجمالية في 2014 و2016 كانت 0.23 وهي أقل من المتوسط 0.24 أي انه يوجد تسيير جبائي فعال أما في سنة 2015 2017 فكانت النسبة على الترتيب 0.26 و0.25 وهي أكبر من المتوسط الحسابي أي أنه لا يوجد تسيير جبائي فعال في هذه السنوات.
- أما بالنسبة لضرائب والرسوم على النقدية فقد كانت سنة 2014 و2015 0.03 وهي أصغر من المتوسط الحسابي 0.04 أي أنه يوجد تسيير جبائي فعال في هذه الفترة أما في سنة 2016 و2017 فقد كانت النسبة 0.06 أكبر من المتوسط الحسابي.
- الرسم على النشاط المهني إلى النقدية سنة 2014 و2015 كانت 0.03 وهي أقل من نسبة المتوسط أي يوجد تسيير جبائي في هده الفترة، أما سنة 2016 كانت النسبة 0.04 وفي 2017 كانت 0.05 أكبر من المتوسط الحسابي وهذا راجع إلى أنه لا يوجد تسيير جبائي فعال في هذه الفترات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- المتغير التابع:

المتمثل في الأداء المالي والذي سنحدده في المؤشرات التالية:Y2,Y1 , Y3 , Y4 و هي على الترتيب نسبة السيولة العامة، نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية المالية، نسبة الاستدانة الكلية.

الجدول رقم (3-21): مؤشرات قياس الأداء المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة للفترة 2017/2014

المؤشرات/ السنوات	2014	2015	2016	2017
نسبة السيولة العامة	3.69	4.73	2.55	2.64
نسبة المردودية الاقتصادية	0.19	0.19	0.17	0.19
نسبة المردودية المالية	0.14	0.14	0.14	0.16
نسبة الاستدانة الكلية	0.20	0.19	0.25	0.26

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على القوائم المالية للمؤسسة المينائية سكيكدة

بعد تحديد هذه المؤشرات يتم قياس درجة الارتباط باستخدام معاملPerson بينهما.

تحديد مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-22): مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة

	Y1	Y2	Y3	Y4
X1	0.529:r 0.471:Sig	0.556:R 0.444:sig	0.333:R 0.667:Sig	-0.221:R 0.779:sig
X2	-0.911:r 0.089Sig	-0.577:R 0.423:Sig	0.577:R 0.423:Sig	0.986:R 0.014:sig
X3	-0.809:r 0.191:Sig	-0.174:R 0.826:sig	0.870:R 0.130:sig	0.942 R 0.058:sig

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على جدول SPSS V 20

التعليق:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-22) درجة إرتباط مؤشرات التسيير الجبائي بمؤشرات الأداء المالي ضعيفة جيدا، حيث أن التأثيرات التي نجدها تتمثل في وجود إرتباطين دالين فقط من بين اثنى عشر ارتباط تتمثل في:

- ارتباط غير دال عند مستوى معنوي 0.471 بقيمة 0.529 بين مؤشر X1 الذي يمثل نسبة الضريبة على الأرباح إلى النتيجة الإجمالية وبين Y1 الذي يمثل نسبة السيولة العامة؛

- ارتباط غير دال عند مستوى معنوي 0.444 بقيمة 0.556 بين مؤشر X1 الذي يمثل نسبة الضريبة على الأرباح إلى النتيجة الاجمالية وبين Y 2 الذي يمثل نسبة المردودية الاقتصادية ؛

- إرتباط غير دال عند مستوى معنوي 0.667 بقيمة 0.333 بين مؤشر X1 الذي يمثل نسبة الضريبة على الأرباح إلى النتيجة الإجمالية و بين Y3 الذي يمثل نسبة المردودية المالية؛

- ارتباط غير دال سالب عند مستوى معنوي 0.779 بقيمة 0.221- بين مؤشر X1 الذي يمثل نسبة الضريبة على الأرباح إلى النتيجة الإجمالية و بين Y4 الذي يمثل نسبة الاستدانة الكلية ؛

- ارتباط غير دال سالب غير معنوي عند مستوى 0.089 بقيمة 0.911-بين مؤشر X2الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y1 الذي يمثل نسبة السيولة العامة؛

- ارتباط غير دال سالب غير معنوي عند مستوى 0.423 بقيمة 0.577-بين مؤشر X2الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y2 الذي يمثل نسبة المردودية الاقتصادية؛

- ارتباط غير دال و غير معنوي عند مستوى 0.423 بقيمة 0.577 بين مؤشر X2 الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y3 الذي يمثل نسبة المردودية المالية؛

- وجود إرتباط دال غير معنوي عند مستوى 0.014 بقيمة 0.986 بين مؤشر X2 الذي يمثل نسبة الضرائب و الرسوم إلى النقديات و بينY4 الذي يمثل نسبة الاستدانة الكلية؛

- ارتباط غير دال سالب و غير معنوي عند مستوى 0.191 بقيمة 0.809- بين مؤشر X3 الذي يمثل نسبة الرسم على النشاط المهني إلى النقديات و بين Y1 الذي يمثل نسبة السيولة العامة؛

-ارتباط غير دال سالب غير معنوي عند مستوى 0.826 بقيمة 0.174- بين مؤشر X3الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y2 الذي يمثل نسبة المردودية الاقتصادية ؛

-ارتباط غير دال غير معنوي عند مستوى 0.130 بقيمة 0.870 بين مؤشر X3 الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y3 الذي يمثل نسبة المردودية المالية؛

-ارتباط دال غير معنوي عند مستوى 0.058 بقيمة 0.942 بين مؤشر X3الذي يمثل نسبة الضرائب والرسوم إلى النقديات و بين Y4 الذي يمثل نسبة الاستدانة الكلية.

ومنه فإن:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هناك علاقة إرتباط قوية بين التسيير الجبائي والاستدانة الكلية، ولا يوجد علاقة إرتباط بين التسيير الجبائي وبقية المؤشرات المالية الأخرى (السيولة العامة، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية) في المؤسسة المينائية سكيكدة.

ونظرا لعدم وجود علاقة إرتباط بين التسيير الجبائي وأغلبية مؤشرات الأداء المالي نستنتج أنه لا يوجد تأثير فعال للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة المينائية سكيكدة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في مدى أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ،وتناولنا في هذا الفصل مبحثان ،المبحث الأول تطرقنا فيه إلى التعرف على المؤسسة محل الدراسة ،أما المبحث الثاني تناولنا فيه دراسة وتحليل مختلف وثائق المؤسسة بما فيها الميزانيات ، التسريحات الجبائية وقد خلصت الدراسة إلى أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسة المينائية سكيكدة و لكن ضعيف الفعالية.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الخاتمة

الخاتمة

حاولنا من خلال دراسة الموضوع "أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة المينائية سكيكدة " ولمعالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى فعالية التسيير الجبائي في التأثير على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، من خلال الفصول الثلاثة بإستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة، وعلى ضوء ما ورد ذكره في الدراسة النظرية فإن التسيير الجبائي لا يقل أهمية عن أنواع التسيير الأخرى وتتجلى أهميته في مختلف دورات المؤسسة (الاستغلال، التمويل، الاستثمار) حيث يساعد على ترشيد إختيار القرارات التمويلية و الاستثمارية للمؤسسة.

أولا: إختبار الفرضيات

- **الفرضية الرئيسية** والمتمثلة في:"لايوجد تأثير فعال للتسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية " نثبث صحة هذه الفرضية، وهذا ما أكده معامل بيرسون r الذي تم دراسته بين مؤشرات التسيير الجبائي والأداء المالي.
- **الفرضيات الجزئية**
- **الفرضية الأولى:** نثبث صحة الفرضية " يعود ضعف التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية إلى نقص الأسس التي تساعد على تفعيله" حيث أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسة المينائية سكيكدة ولكن ضعيف الفعالية كون أن المؤسسة لا تتوفر على الشروط والأسس التي تساعد على فعاليته والمتمثلة في:(كثافة نشاطها حيث أن المؤسسة المينائية سكيكدة هي مؤسسة خدماتية، عدد وأنواع الضرائب والرسوم التي تخضع لها المؤسسة، ضيق هامش الحركة من خلال الخيارات التي يمنحها المشرع الجبائي الجزائري ...إلخ مما يجعله يرتكز بدرجة كبيرة على إعداد التصاريح الجبائية).
- **الفرضية الثانية:** نثبت صحة الفرضية المتمثلة في:" أهمية التسيير الجبائي مرهونة بمدى أثر التكاليف الجبائية على الأداء المالي في المؤسسة" حيث أن التسيير الجبائي لا يتمتع بأهمية كبيرة في المؤسسة المينائية سكيكدة، وذلك راجع إلى ضعف العلاقة بينه وبين الأداء المالي للمؤسسة وهذا ما يظهره معامل الإرتباط بيرسون في الدراسة القياسية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: نتائج الدراسة

على ضوء هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- التسيير الجبائي هو عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة في تحقيق الأمن الجبائي والذي يقوم على مدى إحترام القانون الجبائي من حيث الشكل والمضمون؛
- يمارس التسيير الجبائي في المؤسسة المينائية سكيكدة ولكن ضعيف الفعالية كون المؤسسة لا تتوفر على الشروط والأسس التي تساعد على فعاليته؛
- لا تستعين المؤسسة المينائية سكيكدة بالتسيير الجبائي للإتخاذ قراراتها الاستثمارية والتمويلية؛
- التسيير الجبائي يساعد المؤسسة على توفير التدفقات النقدية في مرحلة الإستغلال، التمويل، الاستثمار؛
- المؤسسة المينائية سكيكدة لا تولي أهمية كبيرة للتسيير الجبائي؛
- تتمتع المؤسسة المينائية سكيكدة بالإستقلالية المالية وهذا راجع لسياستها التمويلية المعتمدة؛
- تتمتع المؤسسة المينائية سكيكدة بصحة مالية جيدة وهذا ما تدل عليه كل المؤشرات السابقة مما يمكننا من الحكم عموما على كفاءة القرارات المالية المتخذة في المؤسسة محل الدراسة.

ثالثا: إقتراحات

على ضوء نتائج الدراسة يمكن الأخذ بما يلي من الاقتراحات:

- ضرورة الإهتمام بالقوانين الجبائية وقوانين تشجيع الاستثمارية ومحاولة الاستفادة منها قدر الإمكان؛
- أهمية أخذ الوافرات الضريبية بعين الاعتبار عند تحديد أي سياسة من السياسات المؤسسة المالية من أثر واضح في تدعيم مركزها المالي؛
- ضرورة الاهتمام بتعين طرف داخلي في المؤسسة يقوم بعمليات التسيير الجبائي، وعدم الإعتماد بشكل مطلق على مصلحة المحاسبة والمالية، مما يساعد على التخصص في عملية التسيير الجبائي للمستقبل، ويعمل على توجيه سياسات المؤسسة الاستثمارية، بما يضمن دفع أقل ضريبة؛
- الرفع من مستوي الثقافة الجبائية للمسيرين من خلال التكوين والتربصات بالتالي تمكينه من استغلال القانون الجبائي لصالح المؤسسة، وتوضيح الاختيارات التي يجب إنتقائها.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابعا: أفاق الدراسة

بعد دراستنا لتأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية نجد أن هناك بعض محاور الموضوع تستحق التعمق في البحث والدراسة نذكر منها:

- توفر الثقافة الجبائية في المؤسسات الاقتصادية؛
- التركيز على اليات التسيير الجبائي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا:الكتب

❖ باللغة العربية

1- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال التحديات و الرهنة ،دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 2000.

2- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الاعمال، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض ،2000.

3-إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية- دروس و تطبيقات)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن.

4-خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية الدولية 2007 (IAS, IFRS5)، الطبعة الاولى، إثراء للنشر و التوزيع ،2008.

5-دريد كامل أل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، الطبعة الاولي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن ،2007.

6-زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2010.

7-سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية الشركة العربية المتحدة للتسويق والوريدات، مصر، ،2009.

8-طارق عبد العالي حماد، موسوعة معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الجزء الأول ،مصر ،2004.

9- علي عباس، الإدارة المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن 2008.

10- فايز سليم حداد، الإدارة المالية، الطبعة الثانية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن ،2009.

11- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،2003.

12- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الجزء الأول، مصر،2004.

13- محمد الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2010.

14-محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم، الإدارة المالية مدخل قيمة و لاتخاد القرار، الدار الجامعية، مصر، 2007.

15-محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن ،2010.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

16-منير شاكر محمد واخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرار، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع،2008.

❖ **الكتب باللغة الأجنبية**

1-Eric ducasse. Normes comptables Internationl IAS / IFRS de boeck paris. 2005.
2-C.PARAMASIVAN, T.SUBRAMANIAN .Financial management .New Age I international Publishers. New Delhi ;2009
3-Martine Maadani, Karim Saïd mangement et pilotage de la performance, Hachette livre, paris, 2009.

ثانيا :المجلات العلمية المحكمة

1-أحمد بوراس، السعيد بريكة ، تقييم المنشأة الاقتصادية في ظل المقاييس الديناميكية ، الملتقي الوطني حول إشكالية تقييم المؤسسة الاقتصادية العمومية ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة .
2-الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، اتفاقيات دولية قوانين ومراسيم قرارات وأراء مقررات مناشير إعلانات وبلاغات، المؤرخ في 29 ديسمبر 2016، المادة 26 المعدل بموجب المادة 21 من قانون الرسوم على رقم الاعمال، العدد77 .
3- الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 77، المادة27، المعدلة بموجب المادة 23.
4-دادن عبد الغاني، قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسة الاقتصادية، مجلة باحث، العدد 4، جامعة ورقلة، 2006.
5-زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقي الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة مسيلة، الجزائر،2009.
6-شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودوداو، الجزء الأول، الجزائر ،2008.
7-صابر عباسي، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة باحث، عدد 12، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2013.
8-فتحية أميرة، دور المراجعة الجبائية في تحسين أداء التسيير الجبائي بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، بسكرة، 2017.

ثالثا : المذكرات

1- اليمين سعاد، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، فرع إدارة الاعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
2- حميداتو صالح، دور المراجعة في تدنية المخاطر الجبائية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وجباية، جامعة الوادي،2012.

3- صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، تخصص محاسبة وجباية، جامعة قاصدي مراح ورقلة،2012.

4- عبد الحكيم سليماني، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية ،،مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر،بسكرة،2013.

5- محمد حمر العين، ترشيد الاختبارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية ،جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2011 .

6- محمد صالح فروم، النمو والأداء المالي والاستراتيجي للمؤسسة ، عنابة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة،2007.

7- محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر،2003.

8- نظيرة قلادي، دراسة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي للمؤسسة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة 20اوت 1955، 2011.

9- يحي لخضر، دور الامتيازات الضريبية في دعم القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة مسيلة، 2007 .

الملاحق

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2018

DATE: 15/05/2018
HEURE: 10:50
PAGE: 1

FICHE GESTION DES IMMOBILISATIONS

Code Investissement :	17/068/000	GRUE PORTUAIRE MOBILE
Compte Comptable :	215220	GRUES AUTOMOTRICES
Caractéristiques Techniques :		
Marque :		N° Série :
Modèle :		Matricule :
		N° Acte :
Etat :	Présent	
Projet :		
C.Coût :	C/02	GRUES AUTOMOBILES
Affectation :	02/23/01	GRUES AUTOMOBILES
Utilisateur :		

17/068/000

Acquisition :

Date :	12/09/2017
Fournisseur :	
N° Commande :	
N° Facture :	
N° Livraison :	
Mt Achat :	215 153 305,60
Mt T.V.A. :	
Mt Assurance :	
Mt Douane :	
Mt Autres :	
Coût Acquisition :	215 153 305,60

Amortissement :

Date Amort. :	12/09/2017
Taux :	10,00
Valeur Origine :	215 153 305,60
Amort. Antérieur :	7 171 776,84
Amort. Reprise :	0,00
Amort. Exercice :	21 515 330,56
VNC :	186 466 198,20

Sortie :

Type :	
Date :	
Libellé :	
Montant :	

Historique Amortissement :

Exercice	Valeur Initiale	Antérieur	Exercice	Cumulé	Gain/Pert	Valeur Finale
2017	215 153 305,60	0,00	7 171 776,84	7 171 776,84	0,00	207 981 528,76
2018	207 981 528,76	7 171 776,84	21 515 330,56	28 687 107,40	0,00	186 466 198,20

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
ENTREPRISE PORTUAIRE DE SKIKDA
Exercice 2017

DATE: 05/05/2018
HEURE: 13:55
PAGE: 1

FICHE GESTION DES IMMOBILISATIONS

Code Investissement :	17/055/000	SKODA OCTAVIA FL 2.0 TDI 143 CH
Compte Comptable :	218110	VEHICULES DE TOURISMES
Caractéristiques Techniques :		
Marque :		N° Série :
Modèle :		Matricule :
		N° Acte :
Etat :	Présent	
Projet :		
C.Coût :	E/34	PARC AUTO
Affectation :	02/13/02	PARC AUTO
Utilisateur :		

17/055/000

Acquisition :

Date :	29/08/2017
Fournisseur :	
N° Commande :	
N° Facture :	
N° Livraison :	
Mt Achat :	2 899 000,00 DA
Mt T.V.A. :	
Mt Assurance :	
Mt Douane :	
Mt Autres :	
Coût Acquisition	2 899 000,00 DA

Amortissement :

Date Amort. :	29/08/2017
Taux :	20,00
Valeur Origine :	2 899 000,00
Amort. Antérieur :	0,00
Amort. Reprise :	0,00
Amort. Exercice :	193 266,68
VNC :	2 705 733,32

Sortie :

Type :	
Date :	
Libellé :	
Montant :	

Historique Amortissement :

Exercice	Valeur Initiale	Antérieur	Exercice	Cumulé	Gain/Pert	Valeur Finale
2017	2 899 000,00	0,00	193 266,68	193 266,68	0,00	2 705 733,32

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifient Fiscal :

Libellé	Not	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		9 320 487,98	7 813 375,86	1 507 112,12	869 842,64
Immobilisations corporelles		15 183 072 851,43	7 012 468 747,33	8 170 604 104,10	6 761 390 427,57
Terrains		2 172 531 753,11		2 172 531 753,11	2 172 531 753,11
Bâtiments		2 956 430 209,16	1 526 791 795,16	1 429 638 414,00	1 176 700 189,43
Autres immobilisations corporelles		10 054 110 889,16	5 485 676 952,17	4 568 433 936,99	3 412 158 485,03
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		489 612 449,35		489 612 449,35	191 862 749,08
Immobilisations financières		4 619 750 943,50	715 152 396,25	3 904 598 547,25	3 377 077 090,30
Titres mis en équivalence		32 000 000,00		32 000 000,00	32 000 000,00
Autres participations et créances rattachées		2 468 450 000,00	715 152 396,25	1 753 297 603,75	1 897 002 539,80
Autres titres immobilisés		2 100 000 000,00		2 100 000 000,00	1 430 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants		19 300 943,50		19 300 943,50	18 074 550,50
Impôts différés actif		455 456 109,15		455 456 109,15	469 297 009,96
TOTAL ACTIF N		20 757 212 841,41	7 735 434 519,44	**13 021 778 32**	10 800 497 119,55
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		650 684 403,49	36 150 324,56	614 534 078,93	524 211 110,76
Créances et emplois assimilés		1 607 166 612,27	218 230 295,47	1 388 936 316,80	1 032 010 255,77
Clients		620 007 712,46	138 171 151,11	481 836 561,35	441 263 743,34
Autres débiteurs		215 546 448,06	80 059 144,36	135 487 303,70	115 424 575,96
Impôts et assimilés		771 612 451,75		771 612 451,75	475 301 936,47
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés		5 447 367 546,03		5 447 367 546,03	5 501 873 305,96
Placements et autres actifs financiers courants		3 734 495 693,00		3 734 495 693,00	3 945 800 540,00
Trésorerie		1 712 871 853,03		1 712 871 853,03	1 556 072 765,96
TOTAL ACTI		8 540 772 722,31	436 460 590,94	**8 104 312 131,**	7 636 423 724,26
TOTAL GENERAL ACTIF		29 297 985 563,72	8 171 895 110,38	**21 126 090 45**	18 436 920 843,81

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Not	Exercice	Exercice Précédent
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		9 000 000 000,00	3 500 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))		5 090 053 172,96	10 040 128 794,53
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))			1 261 859 418,93
Autres capitaux propres - Report à nouveau		2 350 475 707,07	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		**16 440 528 880,03**	**14 801 988 213,46**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 014 315 554,76	1 847 907 421,20
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		**2 014 315 554,76**	**1 847 907 421,20**
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		697 262 514,44	214 762 592,67
Impôts		818 667 309,19	533 785 013,21
Autres dettes		501 842 005,31	460 148 551,50
TOTAL PASSIFS COURANTS		**2 017 771 828,94**	**1 208 696 157,38**
TOTAL GENERAL PASSIF		**20 472 616 263,73**	**17 858 591 792,04**

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

DIRECTION GENERAL DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA WILAYA DE : SKIKDA

INSPECTION DES IMPOTS DE : SKIKDA

RECETTE DES IMPOTS DE : SKIKDA
COMMUNE DE : SKIKDA
NIS:
NIF: 099921014238957
Article d'imposition: 21012909012

Mois de NOVEMBRE 2017

A RAPPELER OBLIGATOIREMENT

IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE

DECLARATION TENANT LIEU DE BORDERT AU-AVIS DE VERSEMENT

Série GN° 50

IMPORTANT!

La présente déclaration Doit etre déposée à la recette des impots dans les **VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS**

M Entreprise Portuaire de Skikda
(Nom et Prénom -raison sociale)
Activité/profession: Gestion et exploitation des ports Skikda
Adresse: Petite Zone Industrielle Prés Embouchure Oued Saf Saf BP 65 SKIKDA

Taxe sur l'activité professionnelle au taux de 2%

	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires imposable	Montant à payer (en DA)
	C I A 11	Affaires bénéficient d'une réfraction de 50%.....	.....	.....	.....
	C I A 12	Affaires bénéficient d'une réfraction de 30%.....	.....	.....	.....
	C I A 13	Affaires sans réfraction.....	868 280 618	868 280 618	17 365 612
	C I A 14	Affaires exonérées.....	.....	.....	.....
	C I A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)	.....	.....	.....
1	Préciser autres taux de réfraction le cas échéant	TOTAL	868 280 618	868 280 618	17 365 612

Acomptes et solde IBS

	Code	Acomptes et solde I.B.S	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	Montant à payer (en DA)
	E I M 10	Acompte provisionnel.....		
	E I M 10	solde de liquidation.....		
2			TOTAL	0

IRG salaires et autres retenues à la source IRG / IBS

Code	Catégorie de revenus soumis à une retenue à la source IRG ou IBS		Taux	Montant à payer (en DA)
E I L 20	IRG/ Traitements, salaires, pensions et rentes viagères.....		Barème	
E I L 30	IRG/ Revenus des créances, dépots et cautionnements.....		10%	.....
E I L 40	IRG/ Bénéfices distribués par les sociétés de capitaux, libératoire.....		15%	.....
E I L 60	IRG/ Revenus des bons de caisse anonymes.....	.....	50%	.....
E I L 80	IRG/ Autres retenues à la source.....		10%	
E I M 30	IBS/ Revenus des entreprises étrangères non installées en Algerie(prestations de services)[1].....	.....	24%	.....
E I M 40	IBS/ Autres retenues à la source.....	.....	.....	.....

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTEE

1.- Chiffres d'affaires et les revenus non inscrits
ci-dessus : le dernier chiffre mensuel provisoire du mois
(Exemple : 525 626 DA) _____ 525 626 DA

A / Chiffres d'affaires imposables

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires total	Chiffre d'affaires exonéré	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
E 3 B 11	Bien, produits et denrées visées par l'art 23 du C.TCA				7%	
E 3 B 12	Prestations de services visées par l'art 23 du C.TCA				%	
E 3 B 13	Opérations immobiliers visées par l'art 23 du C.TCA				%	
E 3 B 14	Actes médicaux				%	
E 3 B 15	Commissionnaires et courtiers				%	
E 3 B 16	Fourniture d'énergie				19%	
E 3 B 21	Productions: bien, produits et denrées visées par l'art 21 C.TCA				%	
E 3 B 22	Revente en l'état: bien, produits et denrées art 21 C.TCA				%	
E 3 B 23	Travaux immobiliers autres que ceux soumis au taux de 7%				%	
E 3 B 24	Professions libérales				19%	
E 3 B 25	Opérations de banques et d'assurances				%	77 067 884
E 3 B 26	Prestations de téléphones et de télex	858 280 618	462 660 176	405 620 442	%	
E 3 B 28	Autres prestations de services				%	
E 3 B 31	Débits de boissons				%	
E 3 B 32	Productions: bien, produits et denrées visées par l'art 21 C.TCA				%	
E 3 B 33	Revente en l'état: bien, produits et denrées art 21 C.TCA				%	
E 3 B 34	Tabacs et allumettes				%	
E 3 B 35	Spectacles, jeux et divertissements autres que ceux de l'art 21C.TCA				%	
E 3 B 36	Autres prestations de services visées à l'art 21 du C.TCA				%	
E 3 B 37	Consommations sur place					77 067 884
	TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES	858 280 618	462 660 176	405 620 442		

B / Déductions à opérer

	Nature des déductions	Montant
E 3 B 91	Précompte antérieurs (mois précédent)	51 746 098
E 3 B 92	TVA sur achats de biens, matières et services (art 29 C.TCA)	14 113 361
E 3 B 93	TVA sur achats de biens amortissables (art 38 C. TCA)	33 693 265
E 3 B 94	Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art 40)	.....
E 3 B 95	TVA à recapérer sur factures annulées ou impayées (art 18 TCA)	.....
E 3 B 96	Autres déductions (notification de précompte, etc...)	.....
	NB joindre un état détaillé des fournisseurs conformement à l'article 29 du C.TCA	
	Total des déductions à opérer (B)	99 552 724

C / TVA à payer

C	Total des droits du	77 067 884
E 3 B 97	Régularisation du prorata	.....
	(déduction exédentaire)	.....
E 3 B 98	Remboursement de la déduction	
	TOTAL A RAPPELER (C)	77 067 884
B	Total des déductions à opérer B	99 552 724
E 3 B 00	TVA à payer au titre du mois C-B	
	(A reporter dans le cadre Récap	22 484 840
E 3 B 99	Précompte à reporter sur le mois suivant	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Droit de timbre sur état

	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
	E 2 E 00		8 570 100		85 701
		TOTAL	8 570 100		85 701
4					

Impots et taxes non repris ci-dessus

	Code	Opérations imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en DA)
		TOTAL			
5					

RECAPITULATION (EN DA)			Cadre réservé au contribuable	Cadre réservé à la recette des impots	Cadre réservé au service d'assiette
1- TAP.	C/500 026/A	0		Reçu ce jour, la présente déclaration	Déclaration enregistrée le:
2- AP / IBS.	C/201 001/MI		Certifié sincère et véritable le	enregistré sous le numéro:	
3.1- IRG Salaires	C/201 001/103	42 326 113	contenu de la présente	du:	
3.2- IRG/ Autres ret. source.	C/201 001/101/A/B/C	35 733	et conforme aux documents	tiré sur l'Agence:	Observation éventuelle:
3.3- IBS/ Ret. À la source.	C/201 001/M2 et 3		comptables.	par cheque postal n°:	
-TIC	C/201 003/303/A/B		A SKIKDA le 17/12/2017	en numéraire:	
4- Droits de timbre.	C/201 002/201	85 701	Cachet, signature,	prise en recette par quittance	
5- Autres.	C/			N°:	
6- TVA.	C/503 026/A			de ce jour	
				A le	
				Le receveur des impots	
MONTANT TOTAL A PAYER		42 447 547		Cachet, signature,	

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE - METHODE DIRECTE –

Période du 01/01/2017 au 31/12/2017

DESIGNATION	Note	EXERCICE 2017	EXERCICE 2016
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		10 006 890 870,81	9 938 127 118,08
Autres encaissements		946 358 950,67	62 852 992,59
Sommes versées aux fournisseurs		-1 638 678 804,56	- 1 154 259 300,03
Sommes versées au personnel		-2 202 788 603,56	- 2 339 840 912,88
Sommes versées aux organismes sociaux		-1 046 998 934,19	- 1 014 109 915,65
Intérêts et autres frais financiers payés		-26 017 176,42	- 6 675 281.12
Impôts sur résultats payés		-1 685 969 106,29	- 2 158 211 269,79
Autres sommes versées		-28 710 267,72	- 1 896 560,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		**4 324 086 928,74**	**3 325 986 871,20**
Flux de trésorerie liés à des éléments extraordinaires			-
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		**4 324 086 928,74**	**3 325 986 871,20**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-2 301 696 323,76	- 1 672 546 007,78
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		32 734 270,00	90 246 000,00
Décaissements sur acquisition des immobilisations financières		-3 593 842 570,00	- 5 710 560 090,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		2 384 912 110,00	6 553 478 349,00
Intérêts encaissés sur placements financiers		219 719 210,44	70 950 549,01
Dividendes et quote-part de résultats reçus		128 977 716,49	119 430 573,07
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement (B)		**-3 129 195 586,83**	**- 549 000 626,70**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectués		-1 507 200 000,00	- 1 002 376 000,00
Encaissements provenant d'emprunts			
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)		**-1 507 200 000,00**	**- 1 002 376 000,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi liquidités (D		**115 950,99**	**1 710 486,80**
Variation de trésorerie de la période (A+B+C+D)	10	-312 192 707,10	1 776 320 731,30
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice		2 971 602 652,45	1 195 282 218,47
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	10	2 659 409 945,35	2 971 602 949,77
Variation de trésorerie de la période		-312 192 707,10	1 776 320 731,30
Rapprochement avec le résultat comptable		**4 174 363 419,65**	**1 953 157 998,97**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

Corrélations

		X1	X2	X3	Y1	Y2	Y3	Y4
X1	Corrélation de Pearson	1	-,192	,058	,529	,556	,333	-,221
	Sig. (bilatérale)		,808	,942	,471	,444	,667	,779
	N	4	4	4	4	4	4	4
X2	Corrélation de Pearson	-,192	1	,905	-,911	-,577	,577	,986*
	Sig. (bilatérale)	,808		,095	,089	,423	,423	,014
	N	4	4	4	4	4	4	4
X3	Corrélation de Pearson	,058	,905	1	-,809	-,174	,870	,942
	Sig. (bilatérale)	,942	,095		,191	,826	,130	,058
	N	4	4	4	4	4	4	4
Y1	Corrélation de Pearson	,529	-,911	-,809	1	,555	-,497	-,943
	Sig. (bilatérale)	,471	,089	,191		,445	,503	,057
	N	4	4	4	4	4	4	4
Y2	Corrélation de Pearson	,556	-,577	-,174	,555	1	,333	-,475
	Sig. (bilatérale)	,444	,423	,826	,445		,667	,525
	N	4	4	4	4	4	4	4
Y3	Corrélation de Pearson	,333	,577	,870	-,497	,333	1	,664
	Sig. (bilatérale)	,667	,423	,130	,503	,667		,336
	N	4	4	4	4	4	4	4
Y4	Corrélation de Pearson	-,221	,986*	,942	-,943	-,475	,664	1
	Sig. (bilatérale)	,779	,014	,058	,057	,525	,336	
	N	4	4	4	4	4	4	4

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر